



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور - خنشلة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية



مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية
تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

عنوان المذكرة

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية
منظور بنائي حول الهوية والتحالفات

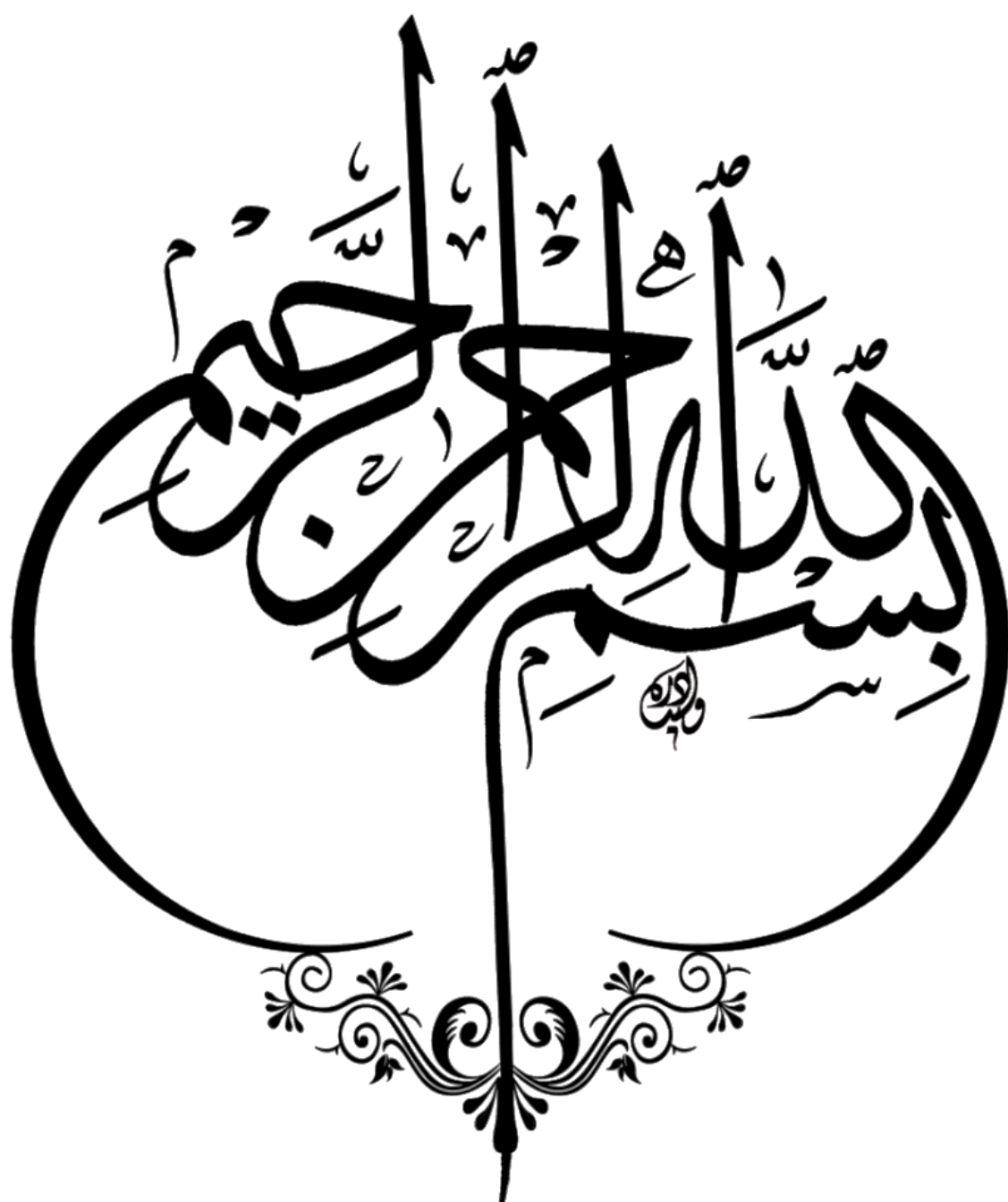
إشراف الأستاذة:
- مومن عواطف

إعداد الطالب:
- دهان زعيم

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
عزيز نوري	أستاذ محاضر أ	عباس لغرور - خنشلة -	رئيسا
مومن عواطف	أستاذ محاضر أ	عباس لغرور - خنشلة -	مشرفا
ركنية سهام	أستاذ محاضر ب	عباس لغرور - خنشلة -	مشرف مساعد
طرشي ياسين	أستاذ مساعدا	عباس لغرور - خنشلة -	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026



شكر وعرفان

"الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله ونعمه الخالصة، والحمد لله على جوده وكرمه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده".
أول مستهل القول شكر الله عز وجل الذي وفقنا وسهل علينا دروب هذا العمل البحثي كما نقدم خالص الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في تكويننا ونخص بالذكر أستاذتي الفاضلة "مومن عواطف" التي تكرمت بإشرافها على هذه المذكرة ولم تبخل علي بنصائحها الموجهة لخدمة هذه الدراسة، فكانت لي نعم الموجه والمرشد فبارك الله في جهودها ونور مسارها فلاحا ورقيا".

كما أخص الدكتور "عزوز بركاني" بجزيل الشكر والثناء على مجهوداته المبذولة في مساعدتي وإشرافه لإنجاز هذا البحث العلمي.

ولا أنسى أن أعبر عن شكري وأمتناني لـ الدكتورة "ركنية سهام" التي ساهمت بشكل كبير لإضفاء اللمسة العلمية على هاته الدراسة المتواضعة

"كما لا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفنا لمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتنا"، كما نجدد خالص الشكر للطاقم الإداري والبيداغوجي لكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عباس لغرور خنشلة.

"كما نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد، إلى كل هؤلاء نتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المفعم بأصدق الدعوات.



الإهداء

شاعت بنا الأقدار أن نصل لهذه المرحلة العلمية المتميزة التي وفقنا فيها الرحمن وسهّل علينا دروب البحث والتعليم، فكلّ الحمد والثناء لله عزوجل خالق الكون، ومدبر الأمور جليل النعم به تقضى الحوائج والأمانى... هي مرحلة متميزة أهدي أحرفها المتواضعة

إلى سيّد الخالق وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم إلى وطني العزيز الجزائر الصامدة بأهلها ورجالها ... إلى شهداء العزة بفلسطين الأبية نصرها الله ومدّها بالنصر والحرية

إلى أثير القلب ، إلى بلسم الحنان الروحي، إلى من تهمس كل لحظة في حياة عائلتنا، إلى "أمي الغالية"

إلى الإنسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح السند والقوة، والذي الحبيب رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى

إلى سندي ورفيقة دربي زوجتي وإلى أبنائي الأعزاء "هيثم" و "ليث"

إلى أصدقاء الدرب والأقرباء، الأتقياء — الأتقياء... إلى كل من قدم لي العون والمساعدة في بلوغ هذه المرحلة وإنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد كل باسمه ومقامه لكم جميعا حضورا وغيابا أرفع حروف هذا العمل المتواضع.

الطالب / دهان زعيم



مقدمة

❖ الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

➤ المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية والنزاعات الأفريقية

- المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية
- المطلب الثاني: مفهوم النزاع وتسوية النزاعات في أفريقيا
- المبحث الثاني: المقاربة البنائية في العلاقات الدولية
- المطلب الأول: نشأة وتطور المنظور البنائي في العلاقات الدولية.
- المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية للمقاربة البنائية
- المطلب الثالث: الهوية والأفكار في المقاربة البنائية

الفصل الثاني: تطبيقات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية -

منظور بنائي

➤ المبحث الأول : آليات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الأفريقية

- المطلب الأول: الوساطة كأداة مركزية في الدبلوماسية الجزائرية
- المطلب الثاني: أدوات التأثير غير المادية (soft power)
- المطلب الثالث : مبدأ عدم التدخل كإطار ناظم

➤ المبحث الثاني : دراسات حالة لتجسيد الدور الجزائري

- المطلب الأول : الدور الجزائري في أزمة مالي
- المطلب الثاني: الدور الجزائري في الأزمة الليبية
- المطلب الثالث : نماذج داعمة للدور الجزائري في حل النزاعات الإفريقية

➤ المبحث الثالث: تقييم شامل للدبلوماسية الجزائرية

- المطلب الأول: نقاط القوة
- المطلب الثاني: التحديات والقيود
- المطلب الثالث : آفاق تطوير الدور الجزائري

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

تشكل النزاعات الإفريقية أحد أبرز التحديات التي تواجه القارة في مسارها نحو الاستقرار والتنمية بالنظر إلى تعقد أسبابها وتداخل أبعادها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل محدودية الحلول العسكرية وتزايد الوعي بأهمية المقاربات السلمية، برزت الدبلوماسية كآلية مركزية في إدارة وتسوية النزاعات خاصة من خلال الوساطة والتفاوض و بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة وتماشيا مع تم ذكره سعت الجزائر بحكم موقعها الجغرافي وانتمائها الإفريقي إلى لعب دور فاعل في تسوية النزاعات داخل القارة مستندة إلى رصيد تاريخي مرتبط بدعم حركات التحرر و إلى مبادئ سياستها الخارجية القائمة على إحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية إلى جانب اعتمادها على أدوات التأثير الغير المادي خاصة فيما تعلق بإرثها الروحي مع قارة إفريقيا.

ولفهم السلوك الخارجي الجزائري تجاه عمقها الإفريقي خاصة في بعده الهوياتي تم التطرق في الفصل الأول على بناء إطار تحليلي يركز على المفاهيم الأساسية والنظريات المفسرة للسلوك الدبلوماسي خاصة المقاربة البنائية التي تبرز دور الهوية والتحالفات في توجيه السياسة الخارجية، كما قمنا بإنزال هذا التأطير النظري على التطبيقات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية من خلال تحليل تنوع آلياتها المعتمدة وعلى رأسها الوساطة وأدوات القوة الناعمة ومبدأ عدم التدخل ثم تدعيم ذلك بدراسة عدة حالات تعكس الدور في الواقع خاصة في الحالة المالية التي تشهد ديناميكية متسارعة في الأحداث كما أن رهان التحديات يفرض تقديم تقييم لمدى فعالية هذا الدور ونقاط القوة والرهانات التي تواجهها مع إمكانية استشراف المستقبل - بحذر استراتيجي- يراعي التحولات الجيوسياسية الجديدة الواقعة في العلاقات الدولية.

1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية من خلال مقاربة بنائية تركز على تأثير الهوية

والتحالفات في توجيه السلوك الدبلوماسي الجزائري داخل القارة الإفريقية، وذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف العلمية والمعرفية، تتمثل فيما يلي:

-تحليل دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية في ضوء المقاربة البنائية، من خلال دراسة أثر الهوية والتحالفات في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية داخل القارة الإفريقية .

-التعرف على الأسس الفكرية والنظرية للمقاربة البنائية في العلاقات الدولية، وبيان مدى صلاحيتها في تفسير السلوك الدبلوماسي للدول .

-إبراز محددات الهوية الدبلوماسية الجزائرية وأثرها في تشكيل توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية .

-دراسة طبيعة التحالفات والعلاقات الإقليمية التي نسجتها الجزائر داخل إفريقيا، ومدى مساهمتها في تعزيز دورها الدبلوماسي .

-تحليل آليات الدبلوماسية الجزائرية في إدارة وتسوية النزاعات الإفريقية، خاصة من خلال الوساطة والحلول السلمية .

-الوقوف على أهم النماذج التطبيقية للدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية، وتقييم مدى فعاليتها .

-إبراز مكانة الجزائر كفاعل إقليمي داخل القارة الإفريقية، ودورها في دعم الأمن والاستقرار الإقليمي .

-تحديد أبرز التحديات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الإفريقية في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة .

2. أهمية الموضوع: تتجلى أهمية الدراسة في ربط البعد الهوياتي للجزائر تجاه إفريقيا كدافع للدبلوماسية الجزائرية فالجزائر تمارس دورها انطلاقا من العلاقات التاريخية والانتماء الحضاري في ظل تعدد المقاربات والتدخلات الأمنية ومظاهر التنافس

الدولي تبرز دور الدبلوماسية الجزائرية في حل مختلف النزاعات ومحاولة إنهاء وإخضاع الحلول الإفريقية كمبدأ تأسست عليه العديد المؤسسات الإفريقية على غرار منظمة الاتحاد الإفريقي.

3. مبررات اختيار الموضوع :

أ. المبررات الموضوعية: تتجلى المبررات الموضوعية في دراسة الدبلوماسية الجزائرية تجاه القارة الإفريقية في ضل تجدد الظواهر و الأحداث خاصة ظاهرة النزاعات وهو ما يتطلب مرافقة علمية لهذا التجدد.

ب. المبررات الذاتية: يرجع اختيار الدراسة نظرا لتوجهاتنا العلمية والرغبة في دراسة الموضوع خاصة ما تعلق بالجانب الدبلوماسي للجزائر تجاه إفريقيا. -كذلك ما نشعر به من "منافسة" تجاه الدور الذي تلعبه الجزائر وهو ما يتطلب من كل من يستشعر المصلحة الوطنية الدفاع عن هذا الدور في ظل هذا التكالب والتنافس.

-الإنجازات الجديدة للدبلوماسية الجزائرية دافع ذاتي دفعني إلى تناول هذه الدراسة .

4. الدراسات السابقة :

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة المتعلق بالدبلوماسية الجزائرية ودورها في حل النزاعات الإفريقية من منظور بنائي يركز على الهوية والتحالفات، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت أبعاداً متعددة مرتبطة بالسياسة الخارجية الجزائرية، والتحديات الأمنية في المحيط الإفريقي، وآليات الوساطة الدبلوماسية، إضافة إلى دراسات اهتمت بمكانة الجزائر الإقليمية وأدوات قوتها الناعمة. وقد ساهمت هذه الدراسات في بناء الإطار النظري والمنهجي للدراسة الحالية، وتحديد موقعها العلمي ضمن الأدبيات السابقة.

■ دراسة للباحث ناصر بوعلام:

جاءت هذه الدراسة في شكل أطروحة دكتوراه بعنوان: «التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الإقليمي للجزائر» (2001-2022)، حيث تناول الباحث طبيعة التحولات الأمنية والجيوسياسية التي عرفت منطقة الساحل الإفريقي وغرب المتوسط، وانعكاساتها على الأمن الإقليمي الجزائري.

ركزت الدراسة على تصاعد التهديدات الأمنية غير التقليدية، كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، إضافة إلى التنافس الدولي والإقليمي داخل منطقة الساحل، مع تحليل انعكاس هذه المتغيرات على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية. كما أبرزت الدراسة طبيعة المقاربة الجزائرية في التعامل مع الأزمات الإقليمية، خاصة من خلال تبني الحلول السياسية والسلمية ورفض التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول.

وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة للبحث الحالي في كونها قدمت تصوراً شاملاً للبيئة الأمنية والإقليمية التي تتحرك ضمنها الدبلوماسية الجزائرية، كما ساعدت في فهم العلاقة بين التحديات الجيوسياسية والتحركات الدبلوماسية الجزائرية داخل القارة الإفريقية. غير أن الدراسة ركزت بصورة أكبر على البعد الأمني والجيوسياسي، دون التعمق في تفسير الدور الجزائري من منظور بنائي قائم على الهوية والتحالفات، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

■ دراسة لـ: عبد العالي عبد القادر:

جاءت هذه الدراسة بعنوان: «السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية»، واهتمت بتحليل السياسة الخارجية

الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي، مع التركيز على كيفية التوفيق بين متطلبات الدور الإقليمي للجزائر وضرورات حماية الأمن القومي.

تناولت الدراسة مختلف التحديات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية في منطقة الجوار، خاصة في ظل التحولات الأمنية والسياسية التي شهدتها المنطقة بعد تزايد النزاعات والأزمات الداخلية في عدد من الدول الإفريقية والعربية. كما ناقشت الدراسة أدوات التحرك الدبلوماسي الجزائري، والمرتكزات الأساسية لسياسته الخارجية، القائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واعتماد الحلول السلمية.

كما قدمت الدراسة جملة من الرؤى والتوصيات المتعلقة بضرورة تعزيز الدور الإقليمي للجزائر، وتفعيل الدبلوماسية الوقائية والوساطة السياسية داخل القارة الإفريقية.

وقد أفادت هذه الدراسة البحث الحالي في فهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية وأسس تحركها الإقليمي، إلا أنها ركزت أساساً على البعد الأمني والاستراتيجي، بينما تسعى الدراسة الحالية إلى تحليل هذا الدور انطلاقاً من المقاربة البنائية التي تركز على الهوية والقيم والتحالفات كعوامل مفسرة للسلوك الدبلوماسي.

■ **دراسة الباحث جلال خشيب:** جاءت هذه الدراسة بعنوان قوة إقليمية معطلة:»

سياسة خارجية جزائرية كلاسيكية في عالم متغير - تأملات نقدية في مقاربة القوة

الناعمة»، حيث تناول الباحث بالدراسة والتحليل مكانة الجزائر الإقليمية، ومكان

القوة الناعمة التي تمتلكها داخل القارة الإفريقية

ركزت الدراسة على تحليل عناصر القوة الناعمة الجزائرية، والمتمثلة في الرصيد

التاريخي والثوري للجزائر، ودعمها لحركات التحرر، إضافة إلى مصداقيتها الدبلوماسية

داخل إفريقيا. كما ناقشت الدراسة أسباب تراجع توظيف هذه القوة مقارنة بالتحولات

الدولية والإقليمية المتسارعة، معتبرة أن السياسة الخارجية الجزائرية ما تزال تعتمد في

كثير من الأحيان على أدوات تقليدية لا تتسجم بشكل كامل مع التحولات الجديدة في العلاقات الدولية.

كما أكدت الدراسة على ضرورة إعادة تفعيل القوة الناعمة الجزائرية، واستثمارها بصورة أكبر في تعزيز الحضور الدبلوماسي الجزائري داخل إفريقيا، خاصة في مجالات الوساطة وتسوية النزاعات.

وتبرز أهمية هذه الدراسة بالنسبة للبحث الحالي في كونها سلطت الضوء على الأبعاد غير المادية المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية، وهو ما ينسجم مع الطرح البنائي الذي يولي أهمية كبرى للهوية والأفكار والقيم. غير أن الدراسة تناولت القوة الناعمة بصورة عامة، بينما تحاول الدراسة الحالية الربط بشكل مباشر بين الهوية والتحالفات والدور الجزائري في حل النزاعات الإفريقية.

■ دراسة الباحث بن ملوكة خيراني:

جاءت هذه الدراسة بعنوان « دور الجزائر في حل النزاع الإثيوبي-الإريتيري »، وتعد من الدراسات التطبيقية المهمة التي تناولت أحد أبرز النجاحات الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا.

ركزت الدراسة على تحليل الدور الوسيط الذي لعبته الجزائر في تسوية النزاع الإثيوبي-الإريتيري، من خلال استعراض مراحل النزاع، وآليات الوساطة الجزائرية، والجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلتها الجزائر للوصول إلى اتفاق سلمي بين الطرفين.

كما أبرزت الدراسة أهمية المكانة التي تحظى بها الجزائر داخل القارة الإفريقية، والدور الذي لعبته مصداقيتها السياسية والتاريخية في إنجاح جهود الوساطة. وأكدت الدراسة أن نجاح الجزائر في هذا الملف لم يكن مرتبطاً فقط بالإمكانات المادية، وإنما أيضاً بما تمتلكه من رصيد رمزي ودبلوماسي داخل إفريقيا.

وقد أفادت هذه الدراسة البحث الحالي من خلال تقديم نموذج تطبيقي للدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الإفريقية، إلا أنها ركزت على حالة محددة دون محاولة بناء تفسير نظري شامل للدور الجزائري وفق المقاربة البنائية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه.

5. إشكالية الدراسة:

لقد تشكلت الأبعاد الأساسية للدبلوماسية الجزائرية نحو إفريقيا انطلاقاً من البعد الهوياتي الذي يربط الجزائر بالقارة الإفريقية، وهو ما استدعى الجزائر الانخراط المكثف في أغلب القضايا خاصة حالة النزاعات الإفريقية، وهو ما يقودنا إلى طرح إشكالية الدراسة التالية:

-كيف تفسر المقاربة البنائية تأثير محددات الهوية والتحالفات في تشكيل الدور الدبلوماسي الجزائري تجاه النزاعات الإفريقية؟

■ الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الأطر النظرية التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية تجاه إفريقيا ؟
2. ما هي النزاعات التي استطاعت الجزائر تسويتها ؟
3. ما هي التحديات التي تنتظر الدور الدبلوماسي الجزائري في إفريقيا؟

■ فرضية الدراسة:

-ساهمت محددات الهوية والتحالفات الإفريقية في تفسير الدور الدبلوماسي الجزائري في حل النزاعات الإفريقية، من خلال توجيه السلوك الدبلوماسي الجزائري نحو تبني مقاربات سلمية وتوافقية وفق التصور البنائي للعلاقات الدولية.

6. المناهج المعتمدة:

■ أولاً: المناهج:

1 -المنهج الوصفي التحليلي: لامناص من استخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف جمع المعلومات وعرضها بدقة وتحليلها، إذ أنه يقيم توضيح الواقع وفقاً لحقائقه الحاضرة بموضوعية، ويمكن الذهاب إلى أبعد من الوصف لتفسير والتحليل للتوصل إلى استنتاجات تفيد عملية تصحيح الواقع والتوصل إلى حقائق و معارف جديدة تخدم مجال دراسة.

وقد تم توظيف هذا المنهج في عدة مواضع من الدراسة، من أبرزها:

- عند تناول الإطار النظري والمفاهيمي للنظرية البنائية في العلاقات الدولية، من خلال وصف مرتكزاتها الأساسية وتحليل مفاهيم الهوية والمعايير والأفكار والتحالفات .
- في عرض وتحليل محددات الهوية الوطنية الجزائرية ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وما يرتبط بها من قيم تاريخية وثورية.

2 -المنهج التاريخي: تم توظيف المنهج التاريخي من أجل تتبع تطور الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال، والوقوف على الجذور التاريخية للهوية الدبلوماسية الجزائرية القائمة على:

-دعم حركات التحرر،

-مبدأ عدم التدخل،

-احترام سيادة الدول،

-تكريس الحلول السلمية للنزاعات .

كما يساعد هذا المنهج في فهم تطور التحالفات الإفريقية للجزائر وانعكاسها على سياستها الخارجية.

3- منهج دراسة حالة: بما أن الدراسة تشتمل على عدة حالات للدراسة في إطار الدور الجزائري، فوجدت أن هذا المنهج الأنسب وهو أحد المناهج الذي يقوم على أسلوب بحثي ويحلل الحالة بدقة ضمن إطارها الزمني والمكاني مع التركيز على التفاعل بين مختلف العوامل (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية و الجيوسياسية). اذكر الحالات

■ ثانيًا: المقاربات النظرية

1. المقاربة البنائية : تُعد المقاربة المركزية لأن العنوان قائم عليها، يتم التركيز فيها على:

- الهوية
- القيم
- التصورات المشتركة
- الأفكار والمعايير
- تأثير الثقافة السياسية في السلوك الدولي .
- ومن خلالها يمكن تفسير:

- لماذا تتبنى الجزائر الحلول السلمية؟
- كيف تؤثر الهوية الثورية في سياستها الإفريقية؟
- لماذا تمنحها بعض الدول الإفريقية شرعية الوساطة؟
- 2. مقارنة تحليل السياسة الخارجية : حيث تم استخدامها في:

- محددات القرار الدبلوماسي الجزائري،
- تأثير البيئة الداخلية والخارجية،
- أدوات الوساطة والتحالفات الإقليمية.

7. تقسيم الدراسة :

لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين، بما ينسجم مع طبيعة الموضوع وإشكاليته والأهداف المرجوة منه.

جاء الفصل الأول بوصفه إطارًا نظريًا ومفاهيميًا للدراسة، خصص لتأصيل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالدبلوماسية والنزاعات الإفريقية، باعتبارهما من الظواهر التي

تستوجب معالجة نظرية دقيقة، فضلاً عن عرض المقاربة البنائية باعتبارها الإطار النظري المعتمد في تفسير موضوع الدراسة، مع التركيز على مفهوم الهوية بوصفه أحد المتغيرات المركزية في التحليل.

أما الفصل الثاني فقد خُصّص للجانب التطبيقي للدراسة، حيث تم تناول مختلف الأدوار والمبادرات التي اضطلعت بها الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية، وتحليلها في ضوء محددات الهوية والتحالفات وفقاً للمنظور البنائي.



الفصل الأول

الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة



يشكل الإطار المفاهيمي والنظري ركيزة أساسية في أي دراسة علمية، لما يوفره من ضبط للمفاهيم وبناء للتصور التحليلي الذي يوجه مسار البحث. يتناول الفصل الأول في جانبه المفاهيمي تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبحث، وعلى رأسها مفهوم الدبلوماسية ومفهوم النزاع وتسوية النزاعات في أفريقيا، مع إبراز خصوصية النزاعات الأفريقية في سياقاتها التاريخية والسياسية والاجتماعية، وذلك في ظل تعدد المقاربات واختلاف الاستخدامات الاصطلاحية في الأدبيات العلمية.

أما في الجانب الآخر من هذا الفصل وفي جانبه النظري، فيعرض الفصل لأهم النظريات المفسرة للدبلوماسية الجزائرية خاصة في جانبي الهوية والتحالفات، وهي المقاربة البنائية بوصفها الإطار الأنسب لفهم السلوك الدبلوماسي الجزائري في القضايا الأفريقية، حيث يبرز دور الهوية، المعايير، التصورات، والتحالفات في تشكيل ممارسات الفاعلين الدوليين.

وبذلك يسهم هذا الفصل في بناء إطار تحليلي متماسك يمهد لدراسة الدور الجزائري في تسوية النزاعات الأفريقية في بقية مسار الدراسة.

❖ المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية والنزاعات الأفريقية

أتناول في هذا المبحث توضيح الإطار المفاهيمي لمفهوم الدبلوماسية والنزاعات الأفريقية من خلال إبراز دلالاتها النظرية والعملية، كما نهدف في خلال هذا المبحث تحديد الخصوصيات التي تميز النزاعات في القارة الأفريقية ودور الدبلوماسية في إدارتها وتسويتها.

➤ المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية

تعدّ الدبلوماسية إحدى أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول في إدارة علاقاتها الخارجية وتحقيق أهدافها السياسية والأمنية والاقتصادية بوسائل سلمية قائمة على الحوار والتفاوض والتنسيق. وقد ارتبط ظهور الدبلوماسية بتطور المجتمعات البشرية وقيام الكيانات السياسية المنظمة، حيث برزت الحاجة إلى تنظيم الاتصال بين الدول وتدبير المصالح المشتركة وتسوية الخلافات والنزاعات بعيداً عن استخدام القوة.

▪ الفرع الأول: تعريف الدبلوماسية

كلمة "دبلوماسية" متجذرة في الفكر اليوناني (Diploma) وتشير إلى وثيقة مطوية مرتين: رسالة توصية أو نقل ترخيص أو امتياز. تاريخياً، تعود أصول الدبلوماسية إلى القرارات الأولى التي اتخذتها المجتمعات البشرية للتوصل إلى تفاهم مع جيرانها بشأن حدود مناطق الصيد الخاصة بهم وحدود الهوية التي تشكلت من خلال التفاعل والتفاعل مع بعضهم البعض، وكما هو الحال مع العادات البشرية الأخرى، كان لابد من ابتكار الممارسة الدبلوماسية.

وعلى هذا النحو، لم تكن بالضرورة تقليداً مشتركاً بين جميع الشعوب على الرغم من أن التبادلات الدبلوماسية المبكرة سمحت بوضع بعض القواعد الأساسية للتمثيل والتواصل

وإدارة النزاعات، إلا أنها لم تسفر عن إنشاء مؤسسات دائمة. اتسم تطور الممارسة الدبلوماسية حول العالم بعدم وجود توحيد، كان لدى مناطق مختلفة من العالم تصورات مختلفة لدور دبلوماسيها داخل أنظمتها الحاكمة لذلك كانت أهداف الدبلوماسيين وأساليبهم ومسؤولياتهم ونفوذهم وسلطتهم بعيدة كل البعد عن العالمية. وقد تقلصت أهميتهم النسبية للشؤون الدولية وتوسعت عبر التاريخ، وبالتالي فإن الممارسة الدبلوماسية متجذرة تاريخياً وجغرافياً، ترتيباتها واتفاقياتها مؤقتة والمشاكل غالباً ما تتكرر (Corneliu & Kornprobst, 2018, p. 14).

وأخذت الدبلوماسية العديد من التعريفات:

■ أولاً: تعريف إيدمون غالينون (عميد كلية "فليتشر" للحقوق والدبلوماسية):

وهو موظف سابق في السلك الدبلوماسي سنة 1961، "إن الدبلوماسية العامة تتناول تأثير المواقف العامة على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية، وتتطوي على أبعاد العلاقات الخارجية التي تتجاوز الدبلوماسية التقليدية، والإفادة من قياس المعلومات للرأي العام في البلدان الأخرى، والتفاعل بين المجموعات والمصالح الخاصة في بلد ما مع مجموعات ومصالح بلد آخر، ورفع التقارير حول الشؤون الخارجية وأثرها على السياسة والتواصل بين الثقافات، والعنصر المركزي بالنسبة للدبلوماسية العامة هو التدفق الطولي للمعلومات والأفكار" (طيايية، 2017، صفحة 88).

1. تعريف ساتو (Satow): الدبلوماسية هي أعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات

الرسمية بين حكومات الدول المستقلة.

2. تعريف شارل كالفو: الدبلوماسية هي علم العلاقات القائمة بين الدول تنشأ من

مصالحها المتبادلة ومن مبادئ القانون الدولي، وتصوبها المعاهدات والاتفاقات،

ومجموعة القواعد والتقاليد التي تنشأ من علم العلاقات أو الممارسات أو فن القيادة والتوجيه."

3. تعريف برادية فوديريه: عرف الدبلوماسية بأنها "فن تمثيل الحكومات ومراقبة حقوق الدول ومصالحها وكرامتها حتى لا تمس في الخارج، وكذلك إدارة الشؤون الدولية وإدارة المفاوضات السياسية، أو تتبعها وفقاً للتعليمات الصادرة بشأنها" (موسى و موسى، 2014، صفحة 25).

4. معجم أكسفورد: عرف الدبلوماسية بأنها "إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض، والأسلوب الذي تنظم وتوجه به العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين وعمل الدبلوماسي فيه" (أبوهيف، 1975، صفحة 12).

ونلاحظ من خلال التعاريف المقدمة لمجموعة من المفكرين والباحثين في علم العلاقات الدولية أن الدبلوماسية أحرزت نوعاً من الإجماع على أنها "فن"، أي أنها ممارسة إنسانية حركية تقوم على المهارة، الحدس، المرونة، وحسن التقدير بقدر ما تقوم به من القواعد والنصوص القانونية. فالدبلوماسية لا تختزل في مجموعة إجراءات رسمية أو بروتوكولات جامدة، بل هي القدرة على إدارة العلاقات بين الفاعلين الدوليين بطريقة توازن بين المصالح المتعارضة وتقلل من احتمالات الصراع.

وانطلاقاً مما تقدم من مجموعة التعاريف، نصل إلى تقديم تعريف إجرائي للدبلوماسية: الدبلوماسية هي عملية تفاعلية تمارسها الدولة أو الفاعلون الدوليون غير الممثلين رسميين، تقوم على فن التفاوض والتواصل وإدارة العلاقات، بهدف تحقيق المصالح الوطنية وتسوية الخلافات ومنع النزاعات أو احتوائها، باستخدام وسائل سلمية تتكيف مع السياق السياسي والثقافي القائم."

■ **الفرع الثاني: وظائف الدبلوماسية:** تعتبر الدبلوماسية وسيلة وطريقة غايتها إدارة العلاقات الدولية وتسويتها فنياً، فأسلوبها وأهدافها متبعة مبادئ القانون الدولي والقيم والمساهمات التي كانت عبارة عن حرف وتقاليد، بيد أن ارتباط تطورها بالتاريخ البشري وإدراك المجتمعات حاجة ضرورية لتسوية الشؤون الخارجية ومناقشة الخلافات وإبعاد شبح الخوف والأزمات والحروب، ومن هنا تتنبثق أهم الوظائف التي يضطلع بها الدبلوماسيون وهي:

■ **أولاً: الدبلوماسية أداة للسياسة الخارجية:** في كل حكومة هناك جهاز مركزي للسياسة الخارجية يتمثل أساساً في وزارة الخارجية، وترتبط وزارة الخارجية بشبكة من السفارات في الخارج، وهذه بدورها تشكل الآلة الدبلوماسية للدولة. وإذا حددنا المهام الأساسية التي تؤديها هذه الآلة الدبلوماسية، فإننا سنلاحظ نوعاً أنها لا تعمل بالتمثيل فقط بل تساهم في صنع السياسة الخارجية، وهناك قسم من الباحثين كـ "ستيفن كراسنر" يرى أن الدبلوماسية الخارجية والمحلية هي التي تضع السياسة الخارجية، وبعضها الآخر يفضل مباشرة بتنفيذ السياسة الخارجية ولكن باتفاق متبادل.

● **ثانياً: جمع المعلومات:** تشكل المعلومات والبيانات المواد الأولية لعملية صنع السياسة الخارجية، وإن جزءاً كبيراً من الدبلوماسيين في الخارج يجمع المعلومات ودراساتها في الملحقيات والبعثات الدبلوماسية المختلفة.

● **ثالثاً: تقديم الاستشارة بشأن السياسات:** من الصعب الفصل بين مهمة جمع المعلومات وإعداد التقارير السياسية وبين تقديم النصح والمشورة السياسية، حيث اعتاد الدبلوماسيون تقديم مقترحاتهم السياسية، وذلك إما خوفاً من ردود فعل سيئة أو رغبة في زيادة صورتهم المهنية لدى الذين يقدمون لهم المقترحات السياسية. كما يهدف الدبلوماسيون في الخارج من هذه المقترحات إلى إرشاد صانعي القرار في بلدانهم.

• رابعاً: الوظيفة الدبلوماسية كما صورها "مورغنثاو": يرى "مورغنثاو" أن الوظيفة الدبلوماسية تنحصر في ثلاثة مهام أساسية:

1. تحديد أهداف الدولة وقوتها الفعلية والمحملة والقوة الفعلية والمحملة للدول الأخرى.

2. تحديد الأهداف الخاصة للدول الأخرى وقوتها الفعلية والمحملة.

3. تحديد مدى توافق هذه الأهداف المتباينة.

• خامساً: التفاوض: يرى "كويسي" أن المهمة الأساسية للدبلوماسية تبرز عند إدارة

الصراعات من خلال الاتفاق بين الدول، حيث يعتبر أن الدبلوماسية هي إدارة

العلاقات الدولية عن طريق التفاوض (الدباغ، 2008).

• سادساً: وظيفة الاتصال والتواصل: يوصف الاتصال في العمل الدبلوماسي لدى العديد

من مفكري الدبلوماسية والسياسة الخارجية - كالدبلوماسي "هانس ليتل" - بأنه:

"Communication is to Diplomacy as Blood is to Human Body" (الاتصال

للدبلوماسية كالدمومة للجسم البشري). ولذلك لا بد أن تظل قنوات الاتصال دائماً

مفتوحة بين الدول، وعندما يتوقف الاتصال فإن السياسات الدولية والعمليات

الدبلوماسية تموت، وتكون النتيجة هي الصراع العنيف.

الدبلوماسية كما يرى "كيران" هي عملية نقل الرسائل من مجتمع مستقل إلى آخر،

والدبلوماسيون هم مجرد مبعوثين يقومون بنقل الرسائل. وفي هذا العصر تزايدت الحاجة إلى

الاتصال وكل الدول والأحزاب والمنظمات أصبحت تبحث عن طرق للاتصال حتى الدول

التي لا يوجد بينها علاقات دبلوماسية تتبادل الرسائل عبر وسطاء، وهؤلاء الوسطاء يلعبون

دوراً مهماً في إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة بين الدول في حالة الحرب أو الصراع،

ويفتحون أبواباً خلفية للمفاوضات، ويقدمون المعلومات للدولتين بهدف بناء أسس للتفاهم

والتوصل إلى حلول.

وسط ذلك فإن الاتصال الدبلوماسي (Diplomatic Communication) يعمل على التوصل إلى لغة مفهومة وعبارات متفق عليها، وهذا يفتح المجال لدراسة الاتصال الثقافي (Cross Cultural Communication) ورغم أن ثورة المعلومات أعادت فرض شروط جديدة على الدبلوماسية الكلاسيكية في مجال الاتصال ودعت كل الدول للبحث عن نموذج جديد للدبلوماسية تماشياً مع هذا التحول وظهرت بما يعرف بـ: "الدبلوماسية الرقمية" (Ebegbulem & Adams, 2022, pp. 57-64)

• سابعاً: وظيفة تسوية النزاعات بالوسائل السلمية

تعد الدبلوماسية من أهم الآليات السلمية لتسوية النزاعات بمختلف أشكالها، إذ تقوم على الحوار والتفاوض والوساطة كبديل عن استخدام القوة، مما يساهم في احتواء الأزمات والحد من تصعيدها. وتعمل الدبلوماسية على تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع، وبناء الثقة المتبادلة، وصياغة حلول وسط تراعي المصالح الأساسية للأطراف المتنازعة، سواء من خلال القنوات الثنائية أو المتعددة الأطراف (Berridge, 2015).

كما تلعب الدبلوماسية الوقائية دوراً محورياً في منع نشوب النزاعات قبل وقوعها عبر الإنذار المبكر والتواصل المستمر. ويؤكد العديد من منظري العلاقات الدولية أن نجاح الدبلوماسية في تسوية النزاعات يرتبط بمرورها وقدرتها على التكيف مع السياقات السياسية والثقافية المختلفة، فضلاً عن دعمها بالإطار القانوني والمؤسسات الدولية (Gersh) "قام بتصنيف وظائف الدبلوماسية في الجدول التالي:

• الجدول رقم (01): وظائف الدبلوماسية

الوظيفة باللغة العربية	الوظيفة باللغة الإنجليزية	الرقم
التمثيل الرسمي	Official Representation	01
خدمة المواطنين	Service to Citizens	02
حماية المصالح	Protection of Interests	03
مصدر للمعلومات	Source of Information	04
التفاوض	Negotiation	05
تطوير العلاقات الثنائية	Bilateral Relation Development	06

المصدر: من إعداد الطالب

■ الفرع الثالث: أشكال الدبلوماسية : تقصد بأشكال الدبلوماسية الأنماط والوسائل التي

تمارس بها العلاقات بين الدول والفاعلين الدوليين لتحقيق المصلحة الوطنية وتسوية

الخلاقات، ويمكن تصنيفها إلى:

• أولاً: حسب الطابع والوسيلة

وتتضمن ما يلي:

1. الدبلوماسية الثنائية:

تبنى على الدولة باعتبارها شخصاً من أشخاص القانون الدولي، أن تتمتع بالقدرة على

إقامة علاقات مع دول أخرى، وذلك وفق المادة الأولى من معاهدة مونتيبيديو 1933 لحقوق

الدول وواجباتها. علماً أن هذه الحقوق والواجبات لا تتغير بتغير الحكومات، بمعنى أن للدول

الحق في إبرام معاهدة ما، فيتوجب عليها بالمقابل إقامة سياسة خارجية مع دول أخرى

مستخدمة الطرق السلمية، وذلك عن طريق إنشاء علاقات بين أشخاص القانون الدولي تحقيقاً

لأجندة هذه السياسة. ويتركز هذا النشاط الدبلوماسي بمركز داخل مبنى سفارة بلدين (الدولة

المضيفة)(أنفونسيان، 2013، صفحة 10).

ولا تزال الدبلوماسية الثنائية تشكل ركيزة أساسية في التعامل الدولي، وذلك لاعتبارات أهمها:

- تحرير الدولة بدرجة كبيرة في تحديد أهدافها ومصالحها، بعيداً عن القيود التي تفرضها الارتباطات الدولية.

- سرعة وسهولة إجراء الاتصالات الثنائية، مقارنة بتلك التي تجرى بين أطراف متعددة.

- أنها أكثر فاعلية في كثير من الأحيان من الدبلوماسية متعددة الأطراف أو الدبلوماسية البرلمانية، لأنها محصورة بين الأطراف المشاركة فيها فقط، وكثيراً ما يفقد النقاش والجدل بين الأطراف المتعددة حول موضوع معين أهمية ذلك الموضوع، وتفقد القرارات الناتجة عنها قيمتها لعدم الالتزام بها (الأرياني، 2021، صفحة 510)

2. الدبلوماسية متعددة الأطراف:

يستطيع القول بأن هذه الدبلوماسية تمثل صورة جديدة تماماً في التعامل الدولي، فقد شهدت العصور القديمة والوسطى اتصالات متعددة الأطراف، وذلك من خلال شعور بعض الدول بأن هناك مصالح مشتركة تجمع بينها، ونمق مبدأ التعاون وتعزيز المصالح المشتركة. ولم تبدأ ملامح هذه الدبلوماسية في الظهور إلا في العصور الحديثة مع انعقاد مؤتمر وستفاليا عام 1648، كما برزت الدبلوماسية متعددة الأطراف في أوروبا من جديد وبشكل واضح في أعقاب الثورة الفرنسية، من خلال ممارسة عدد من الدول الدبلوماسية التحالفية، ثم أخذت تتكرر بعد ذلك دبلوماسية المؤتمرات الدولية لبحث المشكلات السياسية، مثل مؤتمر باريس عام 1919م، ومؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945م. وبالنظر إلى الدبلوماسية متعددة الأطراف نجد أنها أدت إلى عدة نتائج، من أبرز آثارها: إرساء أسس القانون الدولي، من خلال وضع القواعد المختلفة المتعلقة بالسلم والحرب، وتبادل الأسرى والحياد وتسوية

المنازعات الدولية، ووضع الأسس الثابتة لنظام المؤتمرات الدولية من خلال القواعد والإجراءات الخاصة بانعقاد المؤتمرات وما يرتبط بها من أجهزة (الأرياني، 2021، صفحة 518). وحسب "كوهين (Keohane)" تعد الدبلوماسية متعددة الأطراف إطاراً أساسياً لإدارة القضايا الدولية المعقدة من خلال التعاون بين أكثر من دولتين داخل منظمات ومؤسسات دولية، مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتساهم هذه الدبلوماسية في معالجة ظاهرة التهميش عبر إتاحة فضاءات تشاركية تمكن الدول الأقل نفوذاً من إيصال مصالحها والدفاع عن قضاياها ضمن قواعد جماعية متفق عليها (Keohane, 1984, p. 42).

3. الدبلوماسية الرسمية (التقليدية):

هي الدبلوماسية التي تمارسها الحكومات عبر القنوات الرسمية وفق القواعد الدولية، وقد عمدت الدول إلى تقنين القواعد القانونية النازمة لمختلف أشكال العمل الدبلوماسي؛ فوضعت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961م لتنظيم العمل الدبلوماسي الثنائي، ثم قامت بوضع اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية عام 1963م. ثم جاءت اتفاقية البعثات الخاصة عام 1969م، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية كرسست لمعالجة مختلف الجوانب والمسائل المتعلقة بالدبلوماسية المتعددة الأطراف، بينما خصصت اتفاقية للبعثات الخاصة للدبلوماسية العامة والمؤقتة. علماً أن هناك أجهزة مركزية وأخرى فرعية كادحة لها في دول العالم تقوم بممارسة العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى. الأجهزة المركزية تشمل: رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، والوزير الأول، ووزير الخارجية. أما الأجهزة الفرعية فهي ذات الطابع الدبلوماسي وتتمثل في الممثلين الدبلوماسيين أو القناصل أو المبعوثين بمختلف أنواع بعثاتهم، القناصل وقادة القوات العسكرية المكلفة بمهمة أو مصلحة عملية قابلة للتحديد (عبد الرحمن نتيل، 2014، صفحة 45).

4. الدبلوماسية غير الرسمية (دبلوماسية المسار الثاني): "Track Two Diplomacy"

يعد مفهوم دبلوماسية المسار الثاني من المفاهيم التي حظيت بشيء من التنظير حديثاً في مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية، وترجع في ذلك الفضل لجهود الدبلوماسي الأمريكي

السابق "جوزيف مونتفيل" Joseph Montville عام 1981م، الذي عرفها بأنها: "تفاعل غير رسمي يتسم بقدر من الندية بين جماعات لها أجندات ووجهات متنازعة أو متضادة أو أمم بهدف تنمية وتطوير استراتيجيات معينة، لإحداث تأثير في الرأي العام، ومن شأن هذه الاستراتيجيات أن تساهم في حل الصراعات". وقد كان لمحدودية دور الدبلوماسية للمسار الأول في إدارة العديد من النزاعات الدولية أثراً كبيراً أدى إلى تعزيز أنشطة دبلوماسية المسار الثاني من خلال اتساع دائرة الأطراف المشاركة في ممارسة هذا النوع من الدبلوماسية، على اعتبار أنها تمارس من قبل أشخاص وهيئات غير رسمية أصبح لها دوراً أساسياً في إدارة النزاعات الدولية. وتتمثل أهم آليات عمل دبلوماسية المسار الثاني في: المشاورات، الحوار، التدريب. (زيدان سامية، 2016، ص 46)

• ثانياً: حسب المجال

يمكن في هذا العنصر تصنيف الدبلوماسية حسب المجال وذلك بالتطرق إلى:

1. الدبلوماسية السياسية:

تعرف الدبلوماسية السياسية بوصفها العملية التي تُدار من خلالها العلاقات بين الدول عبر التمثيل الرسمي والتواصل المستمر بين الحكومات. وتهدف هذه الدبلوماسية إلى تحقيق المصالح الوطنية بالوسائل السلمية، من خلال التفاوض والحوار بدلاً من اللجوء إلى القوة. كما تساهم في تنظيم التفاعل السياسي بين الفاعلين الدوليين والحد من التوترات المحتملة. وتكمن أهميتها في قدرتها على التكيف مع التغيرات الدولية والحفاظ على الاستقرار، ولذلك تُعد الدبلوماسية السياسية عنصراً محورياً في بنية النظام الدولي والإطار الدبلوماسي (Berridge, 2015, p. 11).

2. الدبلوماسية الاقتصادية:

يعد مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية من المفاهيم المعقدة والجديدة بالدراسة نظراً لتقاطعها مع العديد من الحقول المعرفية. وإذا كانت الدبلوماسية في معناها العام هي علم وفن إدارة

العلاقات الدولية، فإن مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية يرتبط بذلك النشاط الدبلوماسي القائم على توظيف القدرات الاقتصادية. وقد قدم العديد من الباحثين المتخصصين في مجال الدبلوماسية الاقتصادية تعريفات لهذا المفهوم، حيث يعرفها كل من **جيف بيريدج (G. R. Berridge)** و **ألان جيمس (Alan James)** بأنها: "تلك الدبلوماسية المعنية بمسائل السياسة الاقتصادية، وهي التي تستخدم الموارد الاقتصادية إما كمكافآت أو عقوبات سبيلًا لتحقيق هدف معين من أهداف السياسة الخارجية، وهو ما يعرف بـ 'فن إدارة شؤون الدولة بالدبلوماسية'. فالدبلوماسية الاقتصادية هي أداة لتحقيق المصالح القومية على المستوى الخارجي، من خلال توظيف القدرات الاقتصادية للتأثير على الدول الأخرى عن طريق ممارسة الضغط أو من خلال تقديم المساعدات.

ويعتقد الدبلوماسي **"كيشان رانا" (Kishan S. Rana)** أن الدبلوماسية الاقتصادية هي عملية تستخدم لإقامة علاقة مع العالم الأوسع، وتعظيم مكاسبها الوطنية في جميع مجالات النشاط، بما في ذلك التجارة والاستثمار وغيرها من أشكال التبادلات المفيدة اقتصادياً. (قرة و لحوشي، 2023، الصفحات 46-47)

3. الدبلوماسية الإعلامية:

تعد الدبلوماسية الإعلامية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية المعاصرة، وهي العملية التي تستخدم فيها الدول وسائل الإعلام المختلفة للتواصل مع الجماهير الأجنبية بهدف التأثير على مواقفهم وتشكيل رأي عام دولي مساند لتوجهاتها (عجوة، 2012، صفحة 45).

ومن زاوية أخرى، تقوم الدبلوماسية الإعلامية بتجاوز الأطر التقليدية المغلقة لتصبح أداة لبناء "الصورة الذهنية" للدولة وتعزيز قوتها الناعمة في البيئة الدولية (شريف، 2020، صفحة 112). كما تلعب دوراً محورياً في إدارة الأزمات الدولية من خلال تقديم رواية رسمية مقنعة تدعم المصلحة الوطنية وتواجه الدعاية المضادة.

4. الدبلوماسية الشعبية:

تعرف الدبلوماسية الشعبية بأنها: «ذلك النشاط الذي يبذله بلد أو دولة ممثلة في شعبها؛ لكسب الرأي العام الخارجي بعيداً عن نشاطات السفارات أو البعثات الرسمية والإعلام التقليدي للدبلوماسية الرسمية». ومن أبرز أدواتها: النقابات العالمية والمهنية، واتحادات الطلاب، ومنظمات الشباب والمرأة، والبرلمانات والأحزاب الشعبية، وغيرها من المنظمات الأهلية غير الحكومية التي تمتلك علاقات صداقة لمنظمات موازية لها في مختلف أنحاء العالم. وتأسيساً على ذلك، يمكن النظر إلى الدبلوماسية الشعبية على أنها مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الدولة وتساهم في توطيد وتعزيز العلاقات بعيداً عن الدبلوماسية الرسمية، منها: المهرجانات الثقافية، ومختلف فعاليات الأنشطة الرياضية وغيرها، التي تحقق أهدافاً مباشرة في تعزيز العلاقات بين الدول (الديولي، 2019، صفحة 16).

. ثالثاً: حسب الأسلوب

يمكن تقسيم أشكال الدبلوماسية حسب الأسلوب من خلال العناصر التالية:

1. الدبلوماسية الوقائية:

يرى "بيتر فالنتين" أن الدبلوماسية الوقائية هي الأفعال المبتكرة التي يتم اللجوء إليها لتجنب تهديد محتمل أو تجنب استخدام القوة المسلحة من قبل أي طرف من الأطراف المتنازعة في خلاف سياسي. فمفهوم الدبلوماسية الوقائية يشير إلى الأعمال والإجراءات التي تعمل على منع النزاعات بين الأطراف أو منع تصاعدها ووقف انتشارها وامتدادها إلى الدول الأخرى (الخنذار، 2011، صفحة 29). وبذلك، فإن الدبلوماسية الوقائية هي جزء لا يتجزأ من الجهود الرامية لمنع النزاعات والصراعات، لكونها محاولة تبني مقاربة استباقية قبل النشوب.

2. الدبلوماسية التفاوضية:

تُعرف الدبلوماسية التفاوضية بأنها أحد أشكال العمل الدبلوماسي الذي يعتمد على التفاوض كوسيلة رئيسية لإدارة العلاقات الدولية وتسوية النزاعات بطرق سلمية (ابراهيم،

(2014، صفحة 112). وتهدف هذه الدبلوماسية إلى تحقيق المصالح الوطنية من خلال الحوار وتبادل التنازلات في إطار قواعد القانون الدولي (الحاج، 2016، صفحة 45). كما تقوم على مهارات الاتصال وتحليل موازين القوة وحسن إدارة النزاع، بما يسمح بالوصول إلى تفاهات مقبولة بين الأطراف المتفاوضة (ابراهيم، 2014، صفحة 118).

3. دبلوماسية الإكراه والهيمنة:

تقوم دبلوماسية الهيمنة على أساس المساواة بين الدول، وبغض النظر عن كبر الدولة أو صغرها، فإن جميع الدول تتمتع بسيادة متساوية في التصويت في المنظمات الدولية، ويحق لها ممارسة حقوقها وإقامة علاقات دولية متوازنة (الجندي، 1998، صفحة 21).

غير أن هذه الحالة قد تغيرت بسبب ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من قدرة عسكرية واقتصادية تميزها عن باقي الدول الأخرى، حيث فرضت نفسها على الدول وتحصلت على قرارات غير قانونية من الأمم المتحدة لتضمن فيها مصالحها وتطبق فيها خططها، وهو ما لوحظ عندما دفعت الدول إلى إصدار قرارات ضد العراق وأفغانستان (الفهلاوي، 2006، صفحة 100).

• رابعاً: الأشكال الحديثة للدبلوماسية: مع التطور التكنولوجي وظهور فواعل جديدة في العلاقات الدولية، ظهرت أشكال متعددة لمواكبة هذا التطور، نورد منها:

1. الدبلوماسية الرقمية:

يتطلب الحديث عن مفهوم "الدبلوماسية الرقمية" الإشارة في البداية إلى التاريخ الفعلي لظهور المصطلح، إذ تذكر المصادر، بما فيها الأجنبية، أن نجاح الدبلوماسية الرقمية يمكن أن يعود لكتاب "الدبلوماسية الرقمية: النظرية والممارسة" الصادر عام 2015 لمجموعة من المؤلفين والمحريين، منهم "كورنيليو بيولا" و"ماركوس هولمز"، والذي يعد مرجعاً في هذا الموضوع. وتفسيراً لذلك، تقدم تعريف وزارة الخارجية البريطانية للدبلوماسية الرقمية بأنها:

«حل مشكلات السياسة الخارجية باستخدام الإنترنت»، كما يُعرفها البعض بأنها تشير إلى الاستخدام المتزايد للمنصات ووسائل التواصل الاجتماعي من قبل الدولة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. وإدارة إستراتيجيتها، أن الدبلوماسية الرقمية موجودة على مستوى وزارة الخارجية وسفارات الدول بشأن العالم، ومن خلال العمل على هذين المستويين يمكن للفهم أن يفصل بين وسائل السياسة الخارجية والعلامات التجارية للأمة والخصائص الفريدة للمجتمع فيما يتعلق بالتاريخ والثقافة والقيم، وبالتالي تسهيل قبول سياستها الخارجية والصورة التي تهدف إلى ترويج سياسة الدولة وتشجيعها وتعزيزها وتطويرها. وتشير الدبلوماسية الرقمية بنحو أساسي إلى الممارسات الدبلوماسية عبر التقنيات الرقمية والشبكات، بما في ذلك الإنترنت والأجهزة المحمولة، حيث يبسط تعريفها "استخدام الإنترنت وتقنيات الاتصالات والمعلومات الجديدة للمساعدة في تنفيذ الأهداف الدبلوماسية" (محمود، 2014، الصفحات 5-6).

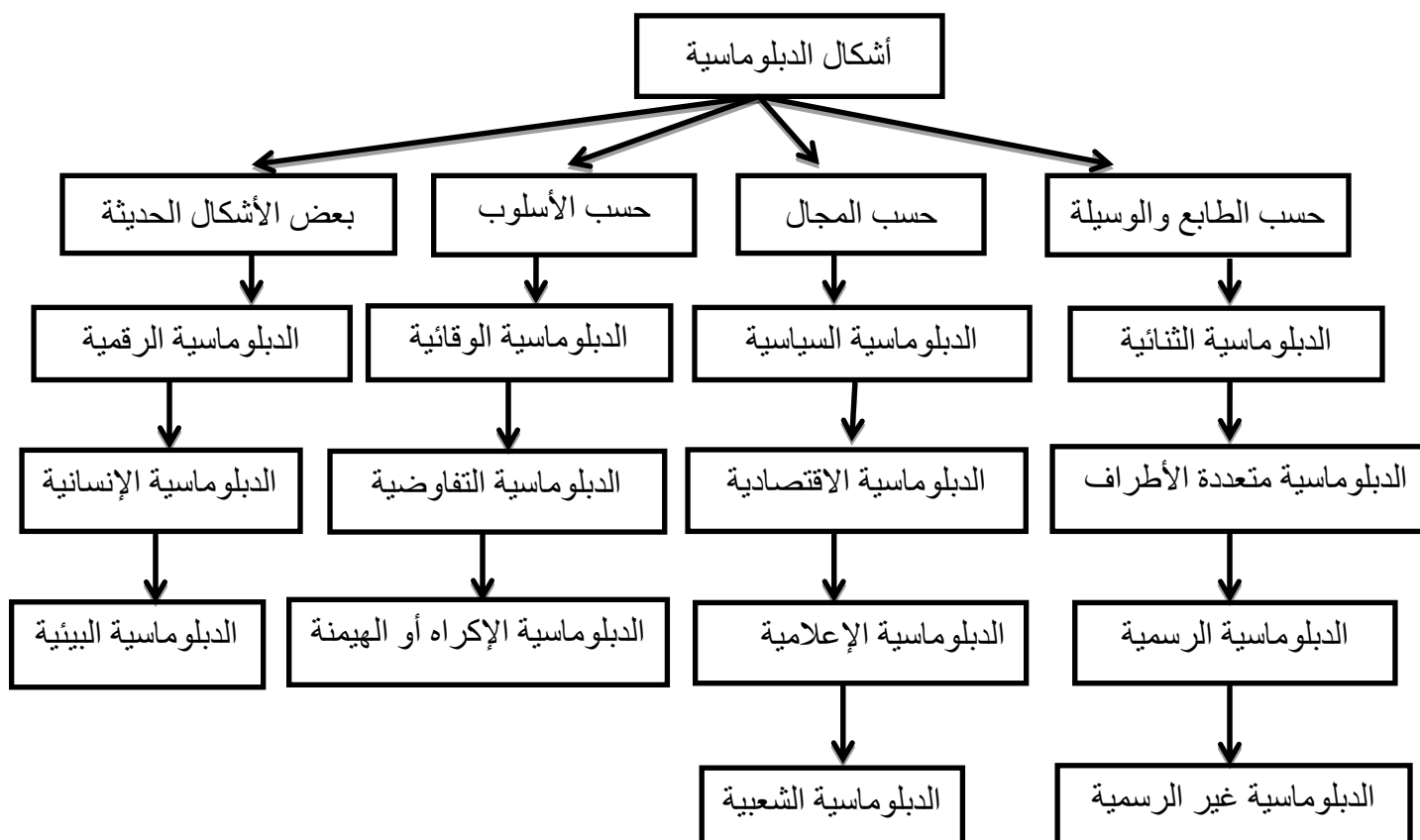
2. الدبلوماسية الإنسانية:

يعرف كل من "لاري مينير" و"هازل سميث" الدبلوماسية الإنسانية على أنها: "الأنشطة التي تقوم بها المنظمات الإنسانية والتي تتضمن بذل الجهود لترتيب وجود منظمات إنسانية في بلد معين، والتفاوض بشأن الوصول إلى السكان المدنيين المحتاجين للمساعدة، ومراقبة برامج المساعدة، كما تهدف أيضاً إلى تعزيز احترام القانون والمعايير الدولية، ودعم السكان الأصليين والمؤسسات، والانخراط في دعوة على مستويات مختلفة لدعم الأهداف الإنسانية". وتعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر - مع مراعاة مهمتها المحددة - مثلاً لتعريف المنظمة للدبلوماسية الإنسانية التي تمثل الحركة الدولية - في المقام الأول - في سماع أصوات ضحايا النزاعات المسلحة والاضطرابات، والتفاوض بشأن الاتفاقات الإنسانية مع الأطراف الفاعلة الدولية أو الوطنية، والعمل كوسيط محايد لتسهيل المساعدة، وضمان احترام القانون الإنساني (البوعينين، 2020، صفحة 130).

3. الدبلوماسية البيئية:

تعتبر الدبلوماسية البيئية شكلاً من أشكال التعاون الدولي الذي يهدف إلى حماية البيئة ومنع النزاعات البيئية وحلها سلمياً من خلال التفاوض والتعاون الدولي بين الدول، وذلك لتحقيق توازن أفضل بين العلم والسياسة في مواجهة التحديات البيئية المشتركة. وترتكز هذه الدبلوماسية على تبادل المعارف العلمية، والتشاور بين الفاعلين الدوليين، وتشجيع حلول تعزز الاستدامة البيئية عبر الاتفاقات الدولية وآليات التنسيق المتعددة الأطراف (حدادي، 2024). ويمكن توضيح أشكال الدبلوماسية في هذا المخطط:

. مخطط رقم (01) يوضح أشكال الدبلوماسية وأنواعها.



المصدر: من إعداد الطالب

➤ المطلب الثاني: مفهوم النزاع وتسوية النزاعات في أفريقيا

يعد النزاع ظاهرة ملازمة للعلاقات الإنسانية والدولية، تنشأ بسبب تعارض المصالح أو القيم أو حيث تختلف الغايات والأهداف. وفي السياق الأفريقي، كانت ظاهرة النزاعات نتيجة عوامل متعددة ومعقدة، منها ما هو متعلق بمخلفات الاستعمار، ومنها ما هو نابع من طبيعة تركيبة الدولة والتنافس على الموارد. ورغم تعدد آليات تسوية هذه النزاعات عبر آليات دبلوماسية وقانونية شاملة من خلال هيئات الاتحاد الأفريقي، ومع توظيف كل من الوساطة والحلول السلمية، يظل السلام المنشود هدفاً لم يتحقق بالكامل. ومن هنا سنتطرق إلى أنواع النزاعات في أفريقيا وآليات تسويتها.

❖ المبحث الأول: تعريف النزاع في العلاقات الدولية:

. أولاً: تعريف النزاع:

إن مصطلح "النزاع" يعود في جذوره وأصوله التاريخية والبيئية التنافسية في الطبيعة البشرية، فالمقصود بالنزاع هو الموقف الناشئ عن اصطدام وجهات النظر بين دولتين أو أكثر، وتعارض مصالحها حول موضوع أو مسألة ما. وبالاستناد لهذا التعريف، نجد أنه حصر أطراف النزاع بين الدول، علماً بأن التجارب الواقعية قد أثبتت وكرست في مختلف أطراف النزاعات بأن تكون أطراف النزاع فواعل من غير الدول، كما أن النزاع قد يكون داخل الدولة الواحدة نتيجة تناقض الرؤى السياسية أو المطالب الاجتماعية. ومن بين المفكرين الذين قدموا تعريفاً للنزاع:

- **كينيث بولدينج: (Kenneth Boulding)** يعرف النزاع بأنه "حالة من المنافسة يكون فيها الأطراف أو أحدهم مدركاً أن ثمة تعارضاً في مواقفهم المستقبلية، فيسعى أحدهم لشغل أو احتلال فيها مكان الآخر، وبالتالي يسعى إلى تحطيم أو إضعاف أو إلغاء أهداف الطرف الآخر". ففي هذا المعنى، النزاع يرتبط بالإرادة وبالتصور الذاتي،

فبمجرد إدراك أحد الأطراف لوجود تعارض في الأهداف ينشأ النزاع، حتى لو لم تكن تلك الأهداف متعارضة في الواقع.

-جون بورتون (John Burton): يرى بورتون أن النزاع هو "تلك الاختلافات العميقة التي تعود إلى سوء الفهم والإدراك الخاطئ، وما يعرف بالأبنية أو المصالح، والتي تؤدي إلى نتائج إيجابية على أساس أنها تعبر عن سوء استغلال الموارد المتنازع عليها".

-تعريف آلان فيرسون:

يرى أن النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون كلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي نفس الوقت تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأخرى المبادرة بالفعل. وعليه فإن النزاع حسب "فيرسون" هو تناقض في المصالح غالباً ما تكون مفاجئة بين طرفين أو أكثر تؤدي إلى تصعيد هذا الموقف بهدف الحفاظ على المصالح المهددة، مع الاستعداد لاستخدام الفعلي لوسائل الضغط ومستوياته سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية (حموته، 2021، الصفحات 12-13).

. ثانياً: تصنيف النزاعات حسب طبيعة تطورها:

النزاع الإثني: أما عن تعريف النزاع الإثني، فيعرفه ميشال براون (Michael Brown) بأنه: "النزاع الإثني يعني تناحراً بين مجموعتين أو أكثر من القضايا الملحة المرتبطة بمشاكل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو إقليمية، وببساطة أكثر يمكن أن يفهم النزاع الإثني على أنه طريقة أو نمط لعنف منظم بحيث يتم قياس المجموعات والقيم بالنسبة للإثنية". أما جيمس فيرون (James Fearon) وديفيد لايتن (David Laitin)، من خلال دراستهما للنزاعات الأفريقية سنة 1979، فيعتبران أن النزاع الإثني هو عبارة عن تصادم بين الجماعات التي

يتكون عادة من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروة والمشاركة والسلطة، بحيث تهدف من خلاله الجماعات المختلفة إلى تغيير الوضع القائم (رداوي، صفحة 48).

. ثالثاً: تصنيف النزاعات السائدة في أفريقيا:

تصنف النزاعات السائدة والأكثر وقوعاً في أفريقيا ضمن أنماط متداخلة تشمل النزاعات الهوياتية، الانفصالية، والسلطوية (المسلحة):

- **النزاعات الهوياتية:** تعد النزاعات الهوياتية من أبرز سمات السياسة الأفريقية، حيث تحولت الانتماءات الإثنية والدينية إلى أدوات للتعنت السياسية نتيجة فشل الدولة ما بعد الاستقلال في بناء هوية وطنية جامعة. ويؤكد كروفورد يونغ (Crawford Young) أن الاستعمار أعاد تشكيل الهويات المحلية ومنحها بعداً سياسياً، مما جعلها أساساً للصراع والمنافسة على السلطة في مرحلة ما بعد الاستقلال (Merwin Young, 2012, pp. 56-59).

- **النزاعات الانفصالية:** ترتبط النزاعات الانفصالية في أفريقيا غالباً بإرث الحدود الاستعمارية وسياسات التهميش الاقتصادي والسياسي، حيث ترى بعض الجماعات أن الدولة المركزية لا تمثل مصالحها. ويشير "يونغ" إلى أن غياب الاندماج الوطني وتفاوت توزيع الموارد ساهم في بروز مطالب الانفصال أو الحكم الذاتي في عدة أقاليم أفريقية (Merwin Young, 2012, p. 164).

- **النزاعات السلطوية:** تتجلى النزاعات السلطوية في تركيز السلطة بيد النخب الحاكمة وإضعاف المؤسسات التمثيلية، وهو نمط ارتبط بطبيعة الدولة الأفريقية ما بعد الاستقلال. ويرى "بيار" أن السلطة في أفريقيا تقوم على منطق "الهيمنة الشخصية" أكثر من الاحتكام إلى الشرعية القانونية الدستورية.

-**النزاعات العسكرية:** برزت النزاعات العسكرية نتيجة هشاشة المؤسسات المدنية، واعتبار الجيوش نفسها حارسة للوحدة الوطنية، وبين صامويل هنتنغتون (Huntington) أن ضعف الاحترافية السياسية للنخب المدنية في الدول النامية، ومنها الأفريقية، فتح المجال لتدخل الجيش في الحكم عبر الانقلابات (Huntington, 1968, pp. 194-198). كما يرى بايart (Bayart) أن هذه النزاعات ترتبط بصراع النخب على موارد الدولة (Englebert, 2009, pp. 95-98).

-**النزاعات بين الدول الأفريقية (العابرة للحدود):** تمثل النزاعات بين الدول الأفريقية بالخلافات الحدودية، والنزاعات المرتبطة بتقسيم الموارد، إضافة إلى توزيع الجماعات الإثنية الواحدة بين عدة دول، وهو ما يعد من أبرز نتائج التقسيم الاستعماري للقارة. ويؤكد "إنجلبرت" أن الحدود الأفريقية، رغم هشاشتها التاريخية، تحولت إلى مصدر دائم للتوتر بين الدول بسبب عدم توافقها مع الواقع الإثني والاجتماعي، مما أدى لنزاعات متكررة مثل النزاع الإثيوبي-الإريتري، أو الخلافات الحدودية في منطقة الساحل والقرن الأفريقي (Englebert, 2009, pp. 34-37).

. جدول رقم (02) يوضح أنماط النزاعات في أفريقيا:

نوع النزاع	التصنيف	أسباب النزاع	أمثلة من الواقع الأفريقي
نزاعات داخلية / أهلية	سياسي	صراع على السلطة، ضعف الدولة، فساد حكومي.	الصومال، السودان، ليبيا.
نزاع إثني / قبلي	اجتماعي	توترات عرقية أو قبلية، التمييز بين المجموعات.	رواندا، ليبيريا، كينيا.
نزاع ديني / طائفي	ديني	اختلافات دينية أو طائفية، انتشار التطرف.	نيجيريا (بوكو حرام)، مالي، تشاد.
نزاع انفصالي	سياسي / إقليمي	مطالب الاستقلال أو الحكم الذاتي، إهمال الدولة للمناطق.	جنوب السودان (سابقاً)، كازامانس (السنغال)، كابيندا (أنغولا).
نزاع عابر للحدود / إرهابي	أمني	نشاط جماعات مسلحة، هجمات عبر الحدود.	الساحل الأفريقي (مالي، بوركينا فاسو)، بحيرة تشاد، القرن الأفريقي.

المصدر: من إعداد الطالب، بناءً على العناصر السابقة.

▪ الفرع الثالث: آليات تسوية النزاعات في أفريقيا

تتوزع آليات تسوية النزاعات وفق الخصوصية الأفريقية إلى عدة مستويات يمكن

عرضها كما يلي:

. أولاً: الآليات الأفريقية المؤسسية:

1. الاتحاد الأفريقي:

أصبح للقارة الأفريقية تجربة رائدة في مجال العمل الجماعي والتنسيق لفض النزاعات

وتنظيم العلاقات على المستوى الأفريقي منذ استقلال معظم الدول الأفريقية من الاستعمار.

حيث تفاعل القارة الأوائل مع محاولات حفظ الأمن بصعوبة المهمة في البداية، وكانت أول خطوة إنشاء "منظمة الوحدة الأفريقية (OAU)" في 25 ماي 1963، والتي تغيرت لاحقاً لتصبح "الاتحاد الأفريقي (UA)" (بويبية، 2018، صفحة 111).

وعلى المستوى الإجرائي، بلور الفعل الوقائي في القارة الأفريقية عبر ممارسات تضمنتها المقاربات المحلية في العديد من المناطق، لكن في أعقاب الحرب الباردة انتقلت منظمة الوحدة الأفريقية للممارسة بمسار رسمي بإنشاء "آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وحلها" عام 1993. ومع تأسيس الاتحاد الأفريقي عام 2002، اتخذ الفعل الوقائي الأولوية في الأجندة السياسية للقارة الأفريقية نظراً لارتفاع وتنوع مصادر النزاعات في القارة. فالقانون التأسيسي يشرع في مادته الرابعة إمكانية التدخل، كما استندت قواعده لمبدأ "عدم جواز اللامبالاة" الذي أصبح محركاً للفعل الوقائي.

ونصت مادته الخامسة على إمكانية إنشاء أجهزة جديدة لآلية الوقاية من أجهزته وهي:

- نظام الإنذار المبكر القاري (CEWS) لرصد مؤشرات النزاع قبل وقوعه.

- فريق الحكماء (Panel of the Wise) وساطة ودبلوماسية وقائية.

- بعثات حفظ السلام الأفريقية: مثل بعثة "أتميس (ATMIS)" حالياً، و"أميصوم"

(AMISOM) سابقاً في الصومال. (حراي، 2022، الصفحات 519-520).

. ثانياً: الآليات الإقليمية الأفريقية:

تؤدي العديد من المنظمات والهيئات الأفريقية الفرعية دوراً فاعلاً في تسوية النزاعات، يمكن عدّها أهمها:

1. منظمة الإيكواس (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا): تُعد من أبرز المنظمات

الأفريقية الفرعية التي تضطلع بدور فعال في تسوية النزاعات، حيث لم يقتصر نشاطها

على الجوانب الاقتصادية بل امتد ليشمل إدارة الأزمات السياسية والأمنية داخل الإقليم.

وقد اعتمدت الإيكواس على أدوات متعددة مثل الوساطة الدبلوماسية والتفاوض بين الأطراف المتنازعة، إضافة إلى نشر قوات حفظ السلام (ECOMOG) كما حدث في ليبيريا وسيراليون، بهدف وقف العنف ودعم مسار الاستقرار....

كما طورت المنطقة آليات الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية من أجل الحد من تفاقم النزاعات قبل تحولها لصراعات مفتوحة، مما أسهم نسبياً في تعزيز الاستقرار الإقليمي (بواسطة قادة). ورغم الانتقادات الموجهة لفعالية تدخلاتها بسبب القيود السياسية وتباين مصالح الدول الأعضاء، فإن الإيكواس لا تزال تشكل إطاراً إقليمياً مهماً لمعالجة النزاعات وبناء مقاربات جماعية للأمن في غرب أفريقيا (الجزيرة نت، 2025).

. **منظمة الإيغاد (الهيئة الحكومية للتنمية):** هي مجموعة اقتصادية إقليمية تعمل على التنمية بين بلدان شرق أفريقيا، تأسست عام 1996، ويقع مقرها الدائم في جيبوتي، من أولوياتها العمل على التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي، والسلام والأمن، والوقوف في وجه الحروب والنزاعات بين الدول الأعضاء. هذه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) تتشكل من 08 دول هي: جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، أوغندا، السودان، الصومال، ومن بين النزاعات المستعصية في قارة أفريقيا التي عملت منظمة الإيغاد عليها نزاع السودان، حيث سعت على تقريب وجهات النظر بين الأطراف لسياسة السودانية منظمة "إيغاد"... نشأت لمكافحة الجفاف وانتهت وسيطاً للنزاعات بأفريقيا (2024/02/19 م) (الجزيرة نت، 2024)

. **منظمة السادك (SADC):** هي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، منظمة حكومية تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعادل والانتصار الاجتماعي والتنمية من خلال أنظمة إنتاجية فعالة وتعاون وتكامل أعمق وحكم جيد وسلام وأمن دائمين. تأسست عام 1980 في لوساكا زامبيا، ومن بين أهدافها كذلك تسوية

المنازعات بالوسائل السلمية. التعريف بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC) 06.07.2021 (قراءات إفريقية، 2021)

- منظمة إيكاس (ECCAS): أو كما تعرف بمجموعة اقتصادية دول وسط أفريقيا، وهي منظمة تعاون إقليمي تأسست عام 1983 في ليبروفيل عاصمة الغابون وتحمل صفة مراقب للأمم المتحدة وتضم 11 دولة بوسط أفريقيا، وتتطلق من محورية التكامل الاقتصادي والتجاري كمدخل لاندماج اقتصادي وتعاون أمني وعسكري وتبادل ثقافي وحضاري. ومن بين أهدافها: التكامل الاقتصادي وتنمية القدرات المتصلة بالحفاظ على السلام والأمن والاستقرار. المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس) (2013/09/16 م) (الجزيرة نت، 2023).

• رابعاً: الآليات الدولية

1. مجلس الأمن: باعتبار دول قارة أفريقيا جزءاً لا يتجزأ من التنظيم الدولي، ويعتبر مجلس الأمن أحد الآليات التي تتدخل لتسوية النزاعات بأفريقيا، فهو يدعو أطراف النزاعات لحلها بالوسائل السلمية، كما أنه يوصي بطرق التسوية أو شروطها في بعض الحالات، ويمكن لمجلس الأمن، تحت طائلة الفصل السابع من الميثاق، اللجوء إلى إجراءات لفرض تدابير الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما، وتتنوع تلك التدابير بدءاً من فرض عقوبات اقتصادية وانتهاءً بالعمل العسكري الدولي. وعمد المجلس كذلك إلى تأسيس عمليات حفظ السلام فضلاً عن بعثات سياسية خاصة. صون السلم والأمن الدوليين (الأمم المتحدة).

2. المبعوثون الخاصون: ويستند هذا إلى الفريق العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها بموجب بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ في 31 جانفي 2002 م الذي سلم فيه مجلس الأمن بالحاجة إلى تدابير ملائمة لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا

وحلها. وجرى الاتفاق على اختصاصات الفريق العامل، ومن بين آليات عمل هذا الفريق العامل اقتراح توصيات للمجلس الأمني لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية (منها الاتحاد الأفريقي) والمنظمات دون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها. الفريق العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها (2014/03/13 م) (الأمم المتحدة)

. رابعاً: الآليات القضائية والقانونية:

1. محكمة العدل الدولية: تعتبر محكمة العدل الدولية ذات سلطة واسعة تابعة للأمم المتحدة حيث تستند اعتبار الدولة الشخص الدولي الوحيد الذي يصلح أن يكون طرفاً في المنازعات الدولية، وقد أكدت ذلك المادة (1/34) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية بنصها على أن: "للدول وحدها الحق في أن تكون أطرافاً في الدعاوى التي ترفع للمحكمة". كما أكدت هذه القاعدة المادتين (62، 63) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. وتعتبر محكمة العدل الدولية الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة لحل النزاعات ومنه فوضت لها اختصاصات مهمة لتسوية النزاعات. (عجوة، 2012)

2. المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: تعود فكرة إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان إلى بداية الستينيات من خلال قانون "لاغوس"، لكن أسباب أيديولوجية وفلسفية تتعلق أساساً بعدم استعداد الدول الأفريقية لقبول سلطة قضائية إقليمية عليها، وذلك بمبرر السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. غير أن الحركية والتحويلات التي عرفها المجتمع الدولي جعلت القارة الأفريقية تبقى بمعزل عن هذه الحركية، وتكفل بتأسيس هذه الآلية القضائية سنة 1998 م من خلال اعتماد البروتوكول المنشئ لها، ودخل حيز التنفيذ بتاريخ 25 جانفي 2004 م. ويعد الاختصاص المنازعاتي من صميم عمل المحكمة

الأفريقية لأنه يسفر عن إصدار قرارات تلزم الأطراف المتنازعة، ولقد فصلت المادة "3" من البروتوكول في هذا الاختصاص:

يشمل اختصاص المحكمة كل الدعاوى والنزاعات التي تعرض عليها بشأن تفسير وتطبيق الميثاق وهذا البروتوكول وأي من وثائق حقوق الإنسان ذات الصلة التي صدقت عليها الدول.

تختص المحكمة بالفصل في أي خلاف يثور حول اختصاصها (بروبة، 2017).

• خامساً: الآليات الدبلوماسية والسياسية:

وهي جملة الآليات التي تتبعها الآليات الدبلوماسية والسياسية والتي تقودها دول أفريقية وبعض الشخصيات الأفريقية البارزة وهي:

1. **الوساطة والتفاوض:** هي مسعى ودي يقوم به طرف ثالث سواء كان هذا الطرف فرداً أو دولة أو منظمات دولية، لإيجاد حل لنزاع قائم يشترك مباشرة في المفاوضات وإعداد التسوية وفهم موضوع النزاع ووضع الحلول المناسبة له، كما أن ليس هناك مدة محددة للوساطة، إلا أنه إذا تم الاتفاق بين الأطراف فإن دور الوسيط ينتهي. وقد تعددت التعريفات للوساطة نذكر منها تعريف "RogerFisher" وهو باحث في الوساطة والتفاوض، ويعرف الوساطة بأنها "تدخل طرف وسيط مؤهل ومحايد، يعمل بصفة تسهيل الوصول إلى تسوية لطرفي الخلاف وبشكل موضوعي للنزاعات عن طريق التفاوض غير الملزم حيادي يهدف إلى إدارة النزاعات وتدخل بين الأطراف المتنازعة بإرادتها مع محافظة الطرف الذي يريد الوصول إليه، وقد يكون لحل مشكل ثنائي أو متعدد الأطراف(قارة، 2011). وتجسيداَ لذلك نورد بعض نماذج الوساطة الناجحة والفاعلة في حل النزاعات في أفريقيا: وساطة الجزائر في النزاع المالي واتفاق المصالحة سنة 2015 م. وساطة الاتحاد

الأفريقي في دارفور (السودان) وساطة الإيكواس في النزاع الليبيري والسيراليوني. وساطة رواندا وأوغندا في نزاع الكونغو الديمقراطية.

2. **المساعي الحميدة:** وتتمثل المساعي الحميدة في تدخل طرف ثالث لا علاقة له بالنزاع، يسعى ودياً مساعدة الأطراف المتنازعة. والهدف في هذا التدخل هو الحيلولة دون تطور الوضع وتأزمه للوصول إلى صراع مسلح مثلاً، وذلك بمحاولة الإقناع بين الأطراف وحثهم على إجراء مفاوضات بالطرق الدبلوماسية المرنة. وهو الدور الذي يقوم به شخص معين كرئيس دولة أو مندوب منظمة مثلاً، وفي جميع الأحوال لا تشارك المساعي الحميدة بمقترحات أو شروط بين الأطراف المتنازعة، وهي من الوسائل السلمية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة في المادة 33 والتي تنص "... أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها". (أيت عبد المالك، 2018، الصفحات 36-50). ولتوضيح ذلك نورد بعض النماذج في المساعي الحميدة المكرسة في أجل حل النزاعات في أفريقيا: مثل المساعي الحميدة التي قام بها وزير الخارجية الجزائري السابق "رمضان لعامرة" من أجل حل النزاع حول سد النهضة بين مصر، السودان، إثيوبيا. كذلك نزاع كينيا تدخل كوفي عنان بصفة مبعوث للاتحاد الأفريقي وقاد مساعي حميدة بين الحكومة والمعارضة، انتهت باتفاق تقاسم السلطة ووقف العنف.

3. **التوفيق والتحقيق:** يعتبر التحقيق والتوفيق من الوسائل السلمية لحل النزاعات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، فالتوفيق من الأساليب الحديثة نوعاً ما في حل النزاعات الدولية، وتقوم هذه المهمة بتكوين مجموعة من الموفقين (مفوضين) لتفادي الانحياز وتحقيق الحياد وتكون هذه اللجنة مؤقتة أو دائمة، ففي الحالة الأولى تنشأ اللجنة بعد نشوب النزاع وتنتهي بمجرد انتهاء مهامها، أما الحالة الثانية فتنشأ بموجب اتفاقية دولية وهو الأمر الذي انتشر بعد الحرب العالمية الأولى عندما نشأ

العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف على إنشاء لجان دائمة تطرح بعضها حق عرض خدماتها على أطراف النزاع دون أن يوجه إليها طلب بذلك من قبلهم. ويعد أسلوب التحقيق من أقدم الوسائل التي كان يلجأ إليها الدول في علاقاتها المتبادلة، وقد حظي بالتقنين والتنظيم في ظل اتفاقية لاهاي عام 1907 م، ثم نظام تطور نظام التحقيق من أجل إبرام بعض الاتفاقيات متعددة الأطراف مثل الاتفاقيات المعروفة باسم "اتفاقيات بريان"، التي أبرمت ما بين عامي 1913 و1914 م بين الولايات المتحدة الأمريكية وثلاثين دولة في العالم، حيث نصت على إنشاء لجان دائمة للتحقيق تحال إليها جميع النزاعات التي لا يتيسر حلها بالطرق الدبلوماسية الأخرى. (أيت عبد المالك، 2018، الصفحات 36-50).

• الفرع الرابع: خصوصية النزاعات الأفريقية

تتميز النزاعات الأفريقية بكونها غالباً ما تكون داخلية وذات تأثير متداخل لعوامل بين إرث استعماري وتنافس دولي على الموارد وهشاشة مؤسسية مستدامة. وفي هذا العنصر سننتقل إلى أهم المميزات التي تتصف بها النزاعات الأفريقية عامة:

• أولاً: البعد التاريخي والاستعماري:

لقد أدت ظاهرة التقسيم الاصطناعي للحدود إلى فرض بناء اصطناعي للدول عكس وأزل المسار التاريخي لتكوين الدولة، مما أنتج ما يسمى بالدول المجهرية والدول الضعيفة وشبه الدول وحتى دول الظل، ومن جهة أخرى أنتج العديد من النزاعات الحدودية البينية مثل (النيجر والكاميرون، السنغال وموريتانيا، غانا وتوغو)، نتيجة عدم الرضا عنها، أو بسبب تحرك الإثنيات المنتشرة بين دولتين أو أكثر. والنتيجة أن ضمت الدولة الواحدة عدداً كبيراً من الجماعات اللغوية والدينية والقومية والعرقية والقبلية، والجماعات الوافدة وغيرها، دون أن يربط بينها الشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية سياسية واحدة، كحقيقة تعلو فوق

الولاءات والانتماءات الضيقة لهذه الجماعات المتباينة، وهو ما يفسر انتشار ظواهر التمرد والانقلابات في الدول الأفريقية (تسديت، 2014، الصفحات 97-98). في نفس المنحى يركز "أندرو ليك" على أن النزاعات والحروب الأهلية في أفريقيا تعتبر نتاجاً لظروف محلية لنشوء الدول الأفريقية على أيدي الاستعمار. ثم تنفيذ عملية تصفية الاستعمار، دون الأخذ في الاعتبار الصراعات الإثنية والقومية التي يمكن أن تتبع ذلك وتتفجر لاحقاً، وأثيوبيا وأنجولا خير مثال على ذلك. وقد ركز "أدبايو" بشكل تفصيلي على سبل المثال لدور الاستعمار في تغذية وتعزيز ظاهرة الصراع الإثني في المجتمعات الأفريقية. إن دخول الاستعمار والرأسمالية إلى البلدان الأفريقية أدى إلى نشوء أثر تأثير متناقض للعلاقات السلفية حيث اختفت روابط النسب والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وحلت محلها علاقات موضوعية مبنية على أدوار معقدة في عملية الإنتاج والتضامن السلي وبالتالي يظل التهديد الاقتصادي الاجتماعي سائداً ويتنامى الانحياز الإثني بصورة تدريجية في ظل العلاقات الرأسمالية. كما أدى أسلوب تقسيم العمل الاستعماري إلى تعزيز الانقسامية داخل المستعمرات، حيث كانت بعض النخب والمجموعات الصغيرة داخل كل إقليم تجد لنفسها مصلحة اقتصادية معينة في الإثنية، حيث كانت تخشى من مشاركة أبناء الأقاليم الأخرى في الخيرات الصغيرة في الإقليم الخاص بها، مما يدفع إلى تغذية الإثنية باعتبارها خط الدفاع المحلي في مواجهة أبناء الأقاليم الأخرى (الفتاح الحسن، 2014، صفحة 61).

• ثانياً: ضعف بناء الدولة والمؤسسات:

تشكل بناء الدولة في أفريقيا بعد الاستقلال ورثتها لنفس المؤسسات وأهم ما ميزها إعادة الهيكلة القبلية مع بعض مظاهر التحديث الشكلية، ولم تعرف دول أفريقيا نظاماً سياسياً واضح المعالم في الفترة التي تلت الاستقلال؛ وكان غياب النظام السياسي في مفهومه لا يقتصر السلبي على النفع السياسي المفروض إتباعه، ومن زاوية أخرى تنظر الكثير من

الدراسات أن بناء الدولة في أفريقيا كان الأجدر إعادة اختيار النظام التقليدي (الخصوصية الأفريقية) بمجاله لكن مع تطويره من أجل أن يتلاءم مع معطيات الدولة الوطنية المعاصرة، التي تضطلع بوظائف سياسية وإدارية. ذلك أن النظام التقليدي كان يستجيب لمعطيات تلك الفترة نظراً لطبيعة البناء الاجتماعي التقليدي لكل دول أفريقيا تقريباً، التي تعاني من أزمة الاندماج الوطني تتمثل في ضعف الدولة في تجسيد عمليات بناء الدولة الوطنية. (سي يوسف، 2022، صفحة 236) يؤدي ضعف بناء الدولة في أفريقيا مباشرة إلى إثارة مختلف النزاعات خاصة تلك المتعلقة بالنزاعات الإثنية، التي خلفت حالات نزاعية بين الجماعات الإثنية تصاعدت وتيرتها مع غياب المجتمع الدولي، ونجم عنها توتر متفاقم لدى أطراف وفئات لجأت إلى تبني هويات جديدة أدنى من الدولة كانت سبباً في التمزق والتفكك الاستراتيجي داخل دول أفريقيا التي منطلقها هوياتي إثني قبلي وديني، زيادة على دخول الإرهاب على خط التهديدات الجيوسياسية التي أحاطت المنطقة بالأزمات، فدخل منطق الأمننة كذريعة أجنبية في تفكيك الوضع الوطني الداخلي، وتماشياً مع ذلك ينص (طوبال، 2020، صفحة 88) وتماشياً مع ما تم ذكره، يؤشر الافتقار إلى المؤسسات الفعالة إلى ضعف الدولة وعجزها عن بسط سيطرتها على مجمل الإقليم الوطني الواحد، ومن خلال القدرة على صياغة سياسات عامة وتنفيذها في المركز كما في شتى أطراف الإقليم، ولعل الافتقار إلى المؤسسات الفعالة والقوية يؤكد عدم اكتمال مشروع بناء الدولة، والذي يفضي في الغالب إلى جعل السلطة غنيمية، بحيث تدار السياسات والمؤسسات لمصلحة طائفة أو عرقية أو تجمع قبلي معين، يدل أن تدار لصالح الغالبية العظمى في المجتمع وبمساندتها، ومن نتائج هذا الوضع ما نلاحظه من ضعف منسوب الشرعية القانونية للمؤسسات السياسية في أفريقيا، ومن ثم تآكل مشروعيتها الثقافية وثقة الأفراد والجماعات فيها فعلياً، ونعني بالفعالية في هذا السياق وجود بيروقراطية متمكنة وفعالة ومحايطة في الصراع السياسي كمؤشر على مهنية الإدارة

باعتبارها جهازاً للدولة إلى جانب نخبة سياسية لها القدرة على التعبئة والقيادة(حمودي، 2025، صفحة 67).

. ثالثاً: البعد الإثني والهوياتي:

تتميز النزاعات في أفريقيا بغلبة الطابع الإثني والهوياتي على مجمل النزاعات، ويغلب على دول القارة الأفريقية الكثير من الظواهر التي لها مد تاريخي طويل، ويرجع الدافع في ذلك لما ورثته من أزمات ومشكلات، خصوصاً في ظل الأوضاع الأمنية، التي تعاني منها الدول متمثلة في عدم سيطرتها على أجزاء من سيادة إقليمها بسبب النزاعات الداخلية الموسومة غالباً بالطابع الإثني. إن الاختلال أدى إلى خلق حالات لخدمة تركيز العامل الداخلي والخارجي على البعد الإثني كرافعة وأداة في تعميق وتيرة النزاعات الداخلية في أفريقيا، ومرد ذلك يكمن في تحويل العدائية الإثنية إلى جسر لتحقيق أهداف سلطوية وسياسية قبائلية مزعومة بين الجماعات، التي قام الاستعمار بترسيخها عن طريق سياسته المتبعة، والتي كانت تسعى إلى ضرب وحدة اللحمة الوطنية وتمزيق فاعلية المجتمع المدني الموزع على طوائف متعددة شكلت عمود الوجود الهوياتي والسياسي للدولة الوطنية في أفريقيا. علماً أن حدود غالبية الدول الأفريقية هي حدود موروثية أوجدتها القوى الاستعمارية الأوروبية التي قامت خلال مؤتمر برلين بتقسيم أفريقيا وفق مصالحها وأغفلت جوانب التكامل والاندماج ما بين الجماعات التي كانت تربطها روابط وصلات ثقافية واجتماعية(طوبال، 2020).

وبناءً على ذلك، فإن من نتائج هذه النزاعات انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من خلال ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وتطهير عرقي وديني، ولدينا نماذج كثيرة في هذا الإطار، كما حدث في رواندا، سيراليون، ليبيريا، أوغندا، الصومال... والأسوأ من هذا كله أن هذه النزاعات تنفّش بصورة سريعة داخل الدول الأفريقية، فلا تبقى في حدود الدولة الواحدة بل تنتقل لتشمل دولاً أخرى مجاورة بحكم الارتباط الإثني بين هذه الدول، مما يحول النزاع إلى

صراع إقليمي متداخل فيه لأسباب وتشابه فيه لنتائج. كما ترتبط الصراعات الداخلية الأفريقية بظاهرة خطيرة جداً تتعلق بانتشار الأسلحة وتجنيد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، إذ تتعرض هذه الفئة إلى العديد من الويلات والفظائع خلال هذه النزاعات (غضبان، 2018، صفحة 49).

• رابعاً: التنافس الدولي وتداعياته على النزاعات:

إن التنافس الدولي في أفريقيا خصوصاً في جانبه الاقتصادي وبالتحديد في قطاع النفط له تأثيرات سلبية على مسار بناء الدولة في أفريقيا، حيث تأثرت بشكل كبير ومباشر من تبعات وإفرازات الصراع والتنافس الدولي، مما ينجم عن ذلك من نزاعات أفريقية وحروب أهلية؛ ففي القارة الأفريقية أكثر من 22 نزاعاً مسلحاً من جملة 36 صراعاً في العالم، فالقارة الأفريقية قد مرت بمراحل استعمارية خطيرة كانت سبباً في إدخال القارة في دوامة الإشكالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحفوفة الناجمة عن التهميش بمرحلة الحرب الباردة لم تنهض على الإطلاق بالوضع الموروث لأفريقيا الممثل في التهميش والتبعية والضعف، والهيمنة الاستعمارية بشكلها التقليدي والجديد، وإنما جعلت من أفريقيا هدفاً للصراع الاستراتيجي والاقتصادي والسياسي للقوى الكبرى خاصة، بل سبباً للتنافس الدولي على القارة الأفريقية من أجل الوصول إلى مكاسب تخدم مختلف مصالح وغايات استعمارية أدت إلى تشويه صورة الواقع. السياسي والاقتصادي، وظهور أزمات داخلية أثرت على استقرار الدولة ومسار بنائها. لقد أثر التنافس الدولي بعد نهاية الحرب الباردة على الدول الأفريقية؛ فقد شهدت بعض دولها انهياراً مثلما حدث في الصومال وليبيريا وسيراليون وكذا البحيرات الكبرى، وظهرت دول جديدة مثل إريتريا وجنوب السودان، أو شبه دول مثل جمهورية أرض الصومال، ويتجلى انعكاس هذا التنافس مع مسار بناء الدولة في أفريقيا من خلال تغذية النزاعات، وأحسن مثال على ذلك النزاع في السودان وليبيا، ويعتبر التنافس

الدولي سبباً للتوتر في القارة الأفريقية من حيث محركات الانقلابات العسكرية في القارة، باعتبار أن تعارض مصالح الفاعلين الدوليين في القارة يدفع في اتجاه إذكاء الخلافات بين مختلف الأطراف في الدول الأفريقية، حيث تعمل كل قوة لحساب طرف آخر من أجل الوصول إلى الحكم بغية تأمين مصالحها، ومنه نستخلص أن القارة الأفريقية وما تتميز وتنفرد به من مجموعة من المميزات الطبيعية والجيوبوليتيكية من الثروات والمواد الحيوية من الطاقة والمعادن وموقعها الجغرافي أدت إلى جلب الاهتمام الدولي والتنافس بشأنه (بركاني، 2025، الصفحات 36-37).

❖ المبحث الثاني: المقاربة البنائية في العلاقات الدولية

تتطلق المقاربة البنائية في العلاقات الدولية على اعتبار أن سلوك الفاعلين الدوليين لا يتحدد فقط بالمصالح المادية، بل يتشكل أساساً من خلال الأفكار والهوية والمعايير الاجتماعية السائدة في النظام الدولي، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لنشأة وتطور المنظور البنائي في العلاقات الدولية بالإضافة إلى أهم المفاهيم التي تشكل هذا المنظور وبشكل مركز وتعد عملية هامة عنصر الهوية.

➤ المطلب الأول: نشأة وتطور المنظور البنائي في العلاقات الدولية.

. الفرع الأول: نشأة النظرية البنائية:

تعود جذور "البنائية" إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي "جيامباني كوكو"، الذي جادل بأن العالم الطبيعي من خلق الله والعالم التاريخي من صنع الإنسان، وأن التاريخ كعملية تطويرية يخضع للتأثير الإنساني، كما اعتبر الدول بنى تاريخية، مما يؤكد أن البنائية هي فكرة قديمة في تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي، وولدت وتطورت في ظل العلوم الأخرى بعيدة عن علم السياسة، خاصة علم الاجتماع، الفلسفة والأنثروبولوجيا، من خلال إنتاج في الممارسات الاجتماعية في ظروف اقتصادية وتاريخية، حيث كان لها وجود

مؤثر في مختلف فروع العلوم الاجتماعية وتم تناولها في علم الاجتماع من خلال النظرية البنائية الوظيفية والتي شغلت حيزاً كبيراً في أدبيات علماء الاجتماع خاصة في بدايات القرن العشرين على يد كل من "إيميل دوركايم" الذي اهتم أكثر بالبنائية الوظيفية كما وضح أن المجتمع يتكون من القواعد الاجتماعية والتي تضبط السلوك لتحقيق هدف المؤسسة الاجتماعية، كما ركز على المقدسات والوعي العام كما اهتم بدور الأفكار في الحياة الاجتماعية وكيف تكون مسبباً اجتماعياً، ويرى أن الحقائق الاجتماعية تتكون بتجميع الحقائق الفردية عبر التفاعل الاجتماعي (دريسي، 2021، الصفحات 239-253).

في حين يذهب "تالكوت بارسونز" أن الفعل الاجتماعي يتكون من فاعلين، وكل طرف أو فاعل له فاعليته، يؤثر في السلوك، وتشارك الأطراف المعنية في أنساق وقيم زُودت من قيم ومعتقدات ومعايير ورموز، فحسب بارسونز فإن بناء النسق الاجتماعي يضم مجموعة من المكونات البنائية وهي: السلوك (وحدة داخل النسق، وجزء من عملية التفاعل)، والمكانة (مركز الفاعل أو موقعه)، والدور (وهو ما يقوم به الشخص فعلاً)، مما يركز على النسق والذي هو نمط منظم من العلاقات بين الفاعلين والتفاعل قدر فيه حقوقهم وواجباتهم تجاه بعضهم البعض وتسهل إطاراً من القيم والمعايير المشتركة (قلمين، 2017، صفحة 10).

• الفرع الثاني: تطور النظرية البنائية:

في عام 1984 ظهرت كتابات "أنتوني غيدنز" **Anthony Giddens** الذي أشار من خلالها إلى ما أسماه "النظرية البنائية" أو "عملية البناء" **Structuration Theory** التي من خلالها يؤثر الفرد في بناء المجتمع والبناء يؤثر في سلوك الفرد والآلية التي تربط الطرفين هي القواعد، والأعراف، والرموز والمؤسسات التي يبنوها الأفراد، مما يعني أن البنائيين يرون أن البناء هو بناء اجتماعي ناتج عن ممارسات الفاعلين التي بدورها تتأثر بهذا البناء، ويشير أحد رواد هذه النظرية "فريدريك كراتوشويل" إلى أن القيم والقواعد ليست فقط ترسم

لنا معياراً للتصرف، ولكن أيضاً تساعدنا على تحديد مصالحنا وأهدافنا من خلال هذه القواعد والقيم وتؤسس معانٍ لهذه القيم لتصبح أساساً يوجه الفاعلين ويحدد سلوكهم تجاه بعضهم بعضاً، في حين حاول "إيمانويل أدلر Immanuel Adler" التركيز على دور الهوية والقيم في تحديد المصلحة الوطنية وبذلك يُطلق "أدلر" من رؤية أوسع إذ يعرف البنائية "بأنها نظرية اجتماعية تبحث في دور المعرفة والفاعل العارف في تحديد الواقع الاجتماعي وتشكيله، والهدف هنا هو فهم دور العلاقة بين مجموعة التفاعلات الفردية من قبل الفاعل والبناء الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية، وتماشياً مع ما تم ذكره يضيف "جان جيرارد رجي John Gerard Ruggie" اتجاهين آخرين من البنائية في العلاقات الدولية، الاتجاه الأول يطلق عليه اسم البنائيين أتباع ما بعد الحداثة ويشمل كلاً من "ديفيد كامبل وجيمس دير دريان وروبيرت ووكر وهنري لوفيفر" كل من "سبايك بيترسون"، أما الاتجاه الثاني وهو الأهم في هذا البحث هو الاتجاه الطبيعي ويمثله ألكسندر ويندت وديفيد ديسلر، وقد برز هذا التيار خلال السنوات العشر الماضية بوصفه أحد أهم المداخل النظرية في دراسة العلاقات الدولية (المصري، 2014، صفحة 315).

• الفرع الثالث: ميلاد النظرية البنائية:

يجمع الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية على أن بروز وميلاد النظرية البنائية كنظرية قائمة بذاتها يعود إلى نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مع أواخر الثمانينات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلمياً، بينما تستحوذ البنائية على وجه الخصوص ونظريات الاتجاه التكويني الأخرى على عموم بناء نظريات تحليلية بشأن نهاية الحرب الباردة، وكان من أبرز دعاة البنائية "بيتر كاتز نشتاين" Peter Katzenstein، "فريدريك كراتوشويل" Fredrick Kratochwil، و "تيكولاس أونوف" Nicholas Onuf الذي يعد أول من استعمل مصطلح "البنائية" في كتابه "عالم من

صنعنا "World of our Making" منتقداً فيه أفكار وفرضيات الواقعية والماركسية الجديدة و "ألكسندر ويندت"، هذا الأخير الذي لقب بأب البنائية والتي يعتبرها منهج للعلاقات الدولية (جندلي، 2007، صفحة 312) وتفسير ذلك، لخصه "أندرو برادلي فيليبس" (A.B. Phillips) ميلاد البنائية والهدف الذي جاءت من أجله بالقول: "إنه يعود إلى الانقسام الكبير الذي حدث في نهاية الثمانينيات بين العقلانيين والتأمليين، والذي هيمن على حالة الحقل فيما بعد، حيث ولدت البنائية من رحمته، وجاءت كمحاولة لرأب هذا الصدع أو الانقسام. "إذن، من هنا بدأ مشروع البنائيين لتنظير العلاقات الدولية، وكانت أولى خطواتهم في ذلك هي إبراز مكامن القصور والخلل الموجودة في افتراضات نظريات العقلانيين والعمل على تقديم بديل يتجاوزها ويحقق القدرة والأفضلية في فهم وتحليل السياسة الدولية. وفي مقام آخر وفي دفاعه عن البنائية وإمكانية المعرفة الموضوعية، يرد "وندت" على "مير شايمر" -الذي ادعى أن المنظرين النقديين لا يعتقدون بوجود عالم موضوعي يمكن أن تكون لنا معرفة به لقوله: "أن هذا ليس صحيحاً، ويلفت انتباهه إلى مسألتين تتعلقان بالأنطولوجيا والابستمولوجيا: "المسألة الأنطولوجية: هي أن البنى الاجتماعية لها وجود موضوعي بعيداً عن الأفراد كحقائق اجتماعية خارجية (عن البنى).

المسألة الابستمولوجية: تتعلق بإمكان أن تكون لنا معرفة موضوعية عن هذه البنى، وهنا يرى "وندت" بأن مير شايمر أغفل التمييز بين "النظريات النقدية الحداثية" والنظريات النقدية ذات التوجه "ما بعد الحداثة" لهذه الأخيرة تشكك في إمكانية وجود معرفة موضوعية، إلا أن البنائية تقر بالمشروع العلمي المبني على تكذيب النظريات في مقابل الشواهد والأدلة الأمبيريقية، ويقول "وندت" نفسه: "إن العلماء وليس الفلاسفة هم الذين يقررون في النهاية ما هو علمي" (عديلة، 2015، الصفحات 358-359).

وتصاعداً على ذلك، يُصنّف بيتر كاتزنستاین و روبرت كيوهان و ستيفن كراسنر البنائية إلى ثلاث بنائيات: التقليدية، التأويلية، والنقدية. وتأتي البنائية التقليدية في ثلة التيار المهيمن من البنائية، خاصة في الولايات المتحدة، وتعمل على فحص الأدوار التي تؤديها المعايير، وفي حالات أخرى الأدوار التي تؤديها الهويات في تشكيل السياسة الدولية. ومؤيدو أنصار هذا التيار في عمومهم ذوو توجهات إبستمولوجية وضعية، ويبحثون بقوة في مشروع تجسير الفجوة التي تفصل بين مختلف المقاربات النظرية في الحقل، ويستعملون المناهج الكيفية ودراسات الحالة التي تعتمد تتبع المسار (Process-tracing Case Study)، ويستعينون بعلم الاجتماع وعناصر من المؤسساتية الماكرو-سوسيولوجية ضمن مدرسة ستانفورد.

وبعد صدور مقالة ونت "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها"، أصبحت عبارة "البناء الاجتماعي للأمن" تقصد رصيذاً من المقالات وفصول الكتب، وباتت أطروحته موضوعاً للشروح ومراجعات وانتقادات ينوء بها إحصاؤها. وينبغي أن نتذكر أن هذه القراءات الاحتفائية التي استقبلت به أطروحات "نت" جاءت في أوج نقاشين احتدم على نحو متزامن منذ بداية الثمانينات والملتقى بينهما، وهذا ما مكن "نت" من أن يجعل البنائية "المقيم الشرعي" الوحيد تقريباً ضمن ما أصبح يسمى "الأرضية الوسطى" في طريق النقاش الثالث. ويمكن القول إن مشروع بناء جسر يسد الفجوة بين العقلانيين والتأملين وجمعهم على "طاولة نقاش واحدة"، يستند أساساً لمقولة ونت الذائعة الصيت، الواردة في كتابه "نظرية اجتماعية للسياسة الدولية"، وتقول: "من الناحية الإبستمولوجية أنا منحاز إلى صف الوضعيين، أما من الناحية الأنطولوجية، ومن المهم بالنسبة لي سوف أنحاز إلى صف ما بعد الوضعيين" (حمشي، 2024، الصفحات 35-36).

من زاوية أخرى، يرى البنائيون أن الأمن هو مبنى اجتماعياً، وتعتبر الهوية والمعايير ومصالح الفواعل هي الركيزة الأساسية للمقاربة البنائية للأمن، حيث أثرت الأفكار في تعديل أجندة السياسة الدولية من خلال التركيز على حقوق الإنسان ودور القانون والاهتمام بالمجتمع المدني، والهويات المحلية، و ألا شك في تنظيم الفوضى(مصباح، 2014، صفحة 307).

وفي وجهة نظر الباحث، تظهر البنائية كنظرية قائمة بذاتها، واستطاعت رفع اعتمادها الأكاديمي وتحقيق القبول المرجعي لدى الجماعة العلمية الأكاديمية في حقل العلاقات خاصة لما قدمته من تفسيرات لظواهر عالم ما بعد الحرب الباردة أين ظهرت تهديدات جديدة تتعلق أساساً بالهوية، وما أعقب ذلك من تصاعد حرب الأفكار والخطاب، وهنا تكمن قوة النظرية في قدرتها بمجاراتها للواقع الدولي.

➤ المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية للمقاربة البنائية:

تقوم المقاربة البنائية على مجموعة من الأسس المفاهيمية الأساسية التي ترتكز عليها في بنائها النظري يمكن أن نوجزها في:

• الفرع الأول: تفسير الدولة والقوة لدى البنائيين

لا تتبع البنائية نظرة تعتمد على أن السياسة الدولية لا يمكن تحليلها وفهمها بالتركيز فقط على بنية النظام الدولي كما يعتقد الواقعيون الجدد الذين يرون أن بنية النظام الدولي (توزيع القوة في النظام الدولي) تشكل التي في سلوك الدول، وفي المقابل يرى البنائيون أن الدول تتصرف في هذا الشكل نتيجة لعلاقات اجتماعية وتفاعلها مع بنية النظام الدولي التي تشكل إطاراً اجتماعياً من القواعد والقيم التي يتصرف الدول من خلالها، من ذلك نستنتج أن البنائيين يصرون على أن السياسة الدولية ليست بالضرورة محكومة بالقوة والمصلحة فقط، فهناك مبادئ وقيم مثل السيادة وعدم التدخل التي أصبحت جزءاً من الإطار الاجتماعي

لسلوك الدول والتي تؤلف ضابطاً لهذه الوحدات وإن كانت تخترق في بعض الأحيان، فمخالفة القاعدة لا ينفي عدم وجودها (المصري، 2014، صفحة 324).

• الفرع الثاني: والمصلحة الوطنية في نظر البنائيين

يُعد مفهوم المصلحة الوطنية من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ومن أكثرها غموضاً وإذا كان هذا المفهوم من المفاهيم المركزية للواقعية، حيث يُنظر إليه على أنه شيء تملكه الدول ويركز على ضيق الأفق، أما التيارات النقدية في العلاقات الدولية لا تعتبره شيئاً معطى مسبق لأن الدولة في نظرها ليست وحدة متكاملة وتتصرف في صوت واحد، بل هناك العديد من الطبقات والجماعات ومراكز القوى التي تساهم في تعريف المصلحة الوطنية . بالنسبة للبنائية، فالمصلحة الوطنية ليست شيئاً وجد بشكل موضوعي، بل هي مشروع دائم التكوين وتختلف مع اختلاف الزمن والعلاقات الاجتماعية للفاعل، والبنائيون مهتمون بشكل كبير بالعلاقة بين المصلحة (Interest) والهوية (Identity) وكيف تحدد الأفكار المعلمة، وبالعكس، ومن ثمة فإن أتباع البنائية يعتقدون أن الهوية والأفكار والصلة هي مفاهيم لا يمكن رؤية من دونها بيوت الآخر (دريسي، 2021، صفحة 346).

• الفرع الثالث: ثنائية البنية والفاعل في المقاربة البنائية

جاءت البنائية كإطار نظري مهم في العلاقات الدولية لمعالجة إشكالية العلاقة بين الفاعل (actor) والبنية (Structure) أو ما يسمى مشكلة الفاعل/ البنية، وهي ثنائية تهدف من التحليل كما تشير إلى أفضل تصور للعلاقات بين الدولة والنظام الدولي والفاعلين الآخرين، وقد استعارت البنائية هذه التساؤلية من النظرية الاجتماعية ثم إدخالها في العلاقات الدولية من طرف (ألكسندر ونت) عام 1987، حيث أثار هذا الأخير هذه الإشكالية بعدما كانت محسومة لدى الواقعيين الجدد في أن البنية (النظام الدولي) هي التي تحدد وتشكل سلوك الدول دون هوياتها ومصالحها التي يعتبرها (كينيث والتز) معطى مسبقاً، وبالتالي يصبح

سلوك الدول هو دالة تابعة لمتغير مستقل هو (النظام الدولي)، فسبق لـ "ونت" أن يكون للبنية أو الهيكل دور بمعزل عن خصائص وممارسات وتفاعلات الدول، فكما أن البنية (النظام الدولي) تلعب دوراً مهماً في تشكيل هويات ومصالح وسلوكيات المتفاعلين (الدول) فذلك الأمر بالنسبة للفاعل الذي يعمل على تشكيل وإعادة تشكيل البنية من خلال تفاعلها الاجتماعي، وعليه كما يعتقد "ونت" فإن عملية التشكيل تكون متبادلة بين الفواعل، وهي ما يفسر إمكانية التغيير الحاصلة سواء في بنية وطبيعة النظام الدولي أو في هويات وأولويات ومصالح الدول (دريسي، 2021، صفحة 247). وفي مسألة البنية والفاعل يفترض النموذج البنائي خصائص الوكلاء الاجتماعيين، وليس تفاعلهم ومراكزهم في موقع التفاعل، فالفاعلون يختارون سلوكياتهم استجابة لحوافز نابعة من خصائصهم الذاتية، وبذلك فإن الفاعلين أيضاً يفيدون إنتاج الهويات والخطابات عن من يكون، والتي بدورها تشكل المصالح التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات في السلوكية (المولى، 2020).

➤ **المطلب الثالث: الهوية والأفكار في المقاربة البنائية:** تتميز المقاربة البنائية في الاتجاهات النظرية التقليدية حيث تركيزها على عنصر الهوية والأفكار. إذ يعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو ما سنستعرض له في هذا المطلب بالتفصيل:

• الفرع الأول: الهوية Identity في المقاربة البنائية:

تعتبر الهويات (Identities) عنصراً مهماً في السياسة الدولية كما في السياسات الداخلية للدول، حيث تقوم بوظيفة تعريف في المجتمع، فهي تخبرك وتخبر الآخرين من أنت؟ وتخبرك من هم الآخرون؟ وتلعب دوراً مركزياً في ضمان حد أدنى من النظام (Order) وإمكانية التوقع (predicatability)، بما أن التوقعات المستمرة للسلوك بين الدول تتطلب إدراكاً متبادلاً لهذه الهويات، وكما يقول تيد هوبف "عالم بلا هويات هو عالم الكاوس

'chaos' عالم الفراغ"، ولقد جاء مصطلح الهوية من علم النفس الاجتماعي، إذ يشير إلى تلك الأشكال أو الأنماط من الفردية والتميز (الأنا) التي يحملها ويعكسها الفاعل والتي تتشكل ويجري تعديلها عبر علاقات التفاعل مع الآخرين.

ويعرف ونت الهوية إنها: "... خاصية للفاعلين القصديين تُنتج ميولاً سلوكية ودافعية معينة، هذا يعني أن الهوية هي في الأصل خصلة أو سجية ذاتية... ومتجذرة في الفاعل لذاته، وعلاوة على ذلك، الفاعل بنفس الطريقة التي يرى بها ذاته، بهذا تكون للهوية صفة منظومية، ومرتبطة أيضاً بفهم الآخرين الذاتي للفعل، وبعبارة أخرى تعتبر الهوية بمثابة الصورة التي يحملها الفاعل (الدولة هنا) عن نفسه، ويتعامل على أساسها مع الآخرين، وكما لو أن الفاعل نفسه لا يملكها إلا لأن الآخرين يعترفون بها ويتعاملون على أساسها، كما أنها ليست ثابتة بل متغيرة حسب ضرورات داخلية تتعلق بالفاعل نفسه، وأخرى تتعلق بالبيئة الخارجية، وكذا بعملية التفاعل التي تحدث بينهما.

وفي سياق آخر يميز "ونت" بين أربعة أنواع للهوية مع أنه يقر بأن عددها غير محدد ولا أسماؤها مضبوطة، وهذه الأنواع هي:

1. هوية شخصية أو ذاتية،

2. هوية متعلقة بالنوع،

3. هوية متعلقة بالدور،

4. هوية جماعية،

وبينما تتسم الهوية الأولى بالثبات النسبي فإن باقي الأنواع الأخرى هي أكثر عرضة للتغير والتعدد ضمن النوع الواحد بفعل التفاعل الاجتماعي، الذي يشكل ويعيد تشكيل هذه الهويات بشكل مستمر (عديلة، 2015، صفحة 371).

ويرى "وليام كونولي" أن ثمة علاقة وطيدة بين الهوية والاختلاف، إذ لا يمكن أن توجد الهوية إلا من خلال العلاقة بالاختلاف، وبهذا المعنى فالاختلاف يشكل بالارتباط مع الهوية، وكما يصبح الاختلاف تهديداً للهوية ليس بسبب الاختلاف في حد ذاته بل وإنما بسبب اعتبار الأنا خطورة أو وجوده بوصفه "آخر"، قوياً، والافتراض البنائي في هذا الصدد هو أن اللأمن نتاج عمليات ثقافية لبناء الهوية، لأن هويات الأنا والآخرين والأمن ليست معطاة، وإنما تنشأ من خلال عملية تمثلات يصف من خلالها الأفراد (رجال الدولة، والقادة، وأعضاء الحركات التوسعية، ومستخدمو الإنترنت) أنفسهم والآخرين والعالم الذين يعيشون فيه، ويقضي، في رأي ونت "من مادتها بناء الأمن عملاً اجتماعياً معتبراً من الإنتاج، وإعادة الإنتاج، وربما التحويل، ويتعين على الخطابات السائدة أن تعيد إنتاج نفسها باستمرار من أجل الاستجابة لتحديات بناءاتها للعالم، وتحديدًا لذلك الأمن الجدير بالاستجابة"، ويعني هذا أن مسألة تحديد الأمن يتطلب عملاً "إيديولوجياً مكثفاً"، أما الخطاب الذي يحتج على الخطاب المهيمن، فيحاول إعادة تصور الأمن على نحو يتحدى به التمثيلات السائدة (بن عنتر، 2024، صفحة 61).

وتسعى البنائية التقليدية للكشف عن الهويات والممارسات الاجتماعية المرتبطة بإنتاجها وإعادة إنتاجها، وفهم كيفية تحديد تلك الهويات أفعالاً معينة، بينما لا تتوقف البنائية النقدية عند تأثير الهويات، بل تسعى لتفسير كيف ينظر البشر بالناس إلى الاعتقاد بوجود حقيقة وحيدة للحقيقة، أي أن البنائية النقدية تهدف إلى نفس الأساطير المرتبطة بتكوين الهوية، بينما يرغب البنائيون التقليديون في التعامل مع تلك الهويات بوصفها أسباباً محتملة للفعل (بن عنتر، 2024، صفحة 73)، وتماشياً مع ما طرحه الأستاذ الدكتور عبد النور بن عنتر في دراسته للعلاقة الأمنية بالبنائية وعنصر الهوية، حيث يذكر أهمية العوامل الثقافية في تشكيل هوية الدولة، وهو ما لمح كل من جيرسون وونت وكاتزنستين الثلاثة الذين أكدوا على أن بناء الهوية يكون بالعلاقة مع هوية الآخر، فإذا كانت بعض المصالح مثل البقاء (Survival)

موجودة خارج الهويات الاجتماعية الخاصة فإن العديد من مصالح الأمن القومي مرهونة بتيار معين لهوية الذات في العلاقة مع هوية الآخرين المتصورة، وغالباً لا يمكن أن يقرر الفاعلون مصالحهم حتى يعرفوا ما يمثلون - من هم - وهذا مرهون بالعلاقات الاجتماعية(بن عنتر، 2024، صفحة 74).

ولأوضاع ذلك، حسب البنائيين تعريف الهوية عامل أساسي في تشكيل المصالح على سبيل المثال، طريقة تعريف الفواعل أو الوحدات لهويتها كفاعل يلتزم بدور إقليمي معين (قطب مهيم، موازن، حيادي، راعي سلام) يعتبر أمراً حاسماً في تعريف وتشكيل مصالحها بناء على الهوية التي أحالها إليها ذلك الدور، على سبيل المثال، أشار "كلوتز" إلى أن وضع العقوبات الدولية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لا يمكن تفسيره دون الإشارة إلى كيفية مراعاة مصالح الدول القيادية، ولا سيما الولايات المتحدة، التي أعيد تعريفها خلال الثمانينات، تقوم الهوية بترسيم الحدود بين "الذات" و"الآخر".

هي ذلك البعد الوشائجي الذي يتشكل من خلال تمييز فرد أو مجموعة عن الآخرين وما يعطيهم دوراً ومعنى لوجودهم "كذوي الهويات"، كما يشير "تيد هوبف" Hopf وظائف ضرورية في المجتمع، يقول هوبف تدل الهويات على مجموعة المصالح أو التفضيلات المحددة فيما يتعلق باختيارات الفعل بشكل خاص، وفيما يتعلق بالفواعل المحددين وبما أن الهويات لا تعرف فقط من خلال "نحن"، حيث أنها أيضاً ترسم الحدود منذ "هم/ الآخر" فإن الهويات تصف معايير السلوك الملائم تجاه أولئك المعبرين كجزء من "نحن" وكذلك تجاه أولئك المعبرين في "الآخر"، وتعتبر هوية الدولة ركيزة تشكيلها مركز اهتمام العديد من الباحثين الذين يتبنون الخلفية الفكرية للبنائية. في هذا السياق يجمع البنائيون على الدور الكبير الذي تؤديه البيئة الثقافية الدولية في تشكيل هوية الدولة وفي رصد تأثيرات البيئات الثقافية الخارجية على هوية الدولة، وبالتالي على مصالح وسياسات الأمن القومي، وأشار هنا

"رونالد جيبيرسون" وجارنوه أنها قد تؤثر على حرص الدول باحتمال بقائها ككيانات في المقام الأول (قوجيلي، 2010، صفحة 141).

. الفرع الثاني: الأفكار في المقاربة البنائية: يرى منظرو البنائية وأتباعها أن للأفكار دوراً محورياً في تحديد السياسة الدولية حيث أنهم ينظرون إلى الأفكار بوصفها بناءً اجتماعياً ينتج من التفاعل المستمر المتبادل بين الأفراد والذي بدوره ما يسمى بالوعي الجمعي المشترك أو ما يعبرون عنه بالقصة أو الفهم الجماعي المشترك ويعتمد هذا الفهم على الممارسات الاجتماعية التي يمكن أن تعيد إنتاج هذا الفهم. وبعبارة متسقة مع ما تم ذكره، يرى البنائيون أن الأفكار هي قدرهم كما يرى الواقعيون الجدد أن القوة هي قدرهم ويؤمنون بأهمية الأفكار لتطوير المعايير في النظام الدولي والمجتمع الدولي الذي يقيد سلوك الدولة أو يحدده في المستقبل (المولى، 2020). ونتيجة لذلك تؤكد البنائية أنه يمكن أن يتغير تصور ما يشكل تهديداً لدى الفاعلين المختلفين بناءً على هويتهم والسياق الثقافي الذي ينتمون إليه، ويؤدي هذا النهج فكرة التهديدات الأمنية الثابتة والموضوعية، ويؤكد بدلاً من ذلك على طبيعة الأمن الديناميكية والسياقية. (مستور و بوزرب، 2024، صفحة 96) ، وجدير بالذكر التأكيد أن البنائيين يرون أن البيئة الثقافية والأفكار تحدد السياسة العالمية وتشارك كذلك في تشكيل هويات ومصالح الفاعلين في النظام الدولي عبر التفاعلات الاجتماعية، وبالرغم من ميل الثقافة والبيئة الثقافية إلى المحافظة فإنها دائماً ما توصف بأنها تحتوي على شيء من التنافس أو التباري بين حاملها والذي يشكل مصدراً دائماً للتغيير البنوي، ولهذا التنافس أو التباري خمسة مصادر على الأقل -كما عددها "ألكسندر ونت" فيفي كتابه "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" وهذه المصادر هي:

✓ التناقضات الداخلية ووجود أكثر من منطق ثقافة معينة.

✓ القناعات الخاصة بالفاعلين تدفعهم لمواصلة مشاريعهم الخاصة التي يمكنها أن تعكس عقلانية الثقافة.

✓ الصراع.

✓ الصدمات الخارجية.

✓ الإبداع واختراع أفكار جديدة من داخل الثقافة.

في حين يذهب أحد رواد النظرية البنائية "كروتشويل" أن القواعد والمعايير تشكل شروطاً مسبقة للاستراتيجيات، وأنها تنشئ أوضاعاً جديدة ومعاني جديدة بشكل يسمح للفاعلين بتوجيه أفعالهم وأنشطتهم وقياداتهم تجاه بعضهم البعض، كما ينظر البنائيون إلى المعايير بوصفها بناءً اجتماعياً أنتجه الفهم الجماعي وبالتالي فهي تلعب دوراً كبيراً في تحديد سلوك الفاعلين (المولى، 2020).

لقد حاول "كروتشويل" إعادة تقديم البعد السياسي للنظرية الدولية معتمداً على تفهم الفعل السياسي من ناحية المعنى واللغة لأن النظرة الآلية الصرفة للفعل، وقد قارنه قراءته لأعمال ماكس فيبر إلى الاعتقاد أن الفعل (Action) له معنى فقط إذا استطعنا وضعه في سياق بينذاتي مشترك، هذا السياق يركز على ومن خلال وسائط هي القواعد والمعايير (Norms) وعليه، فالمعايير لها أهمية حاسمة في مناقشة للفعل السياسي، إنها تقلص للأفعال الفوضوية والمجردة للأفراد بواسطة ما يمكنهم من خلالها التواصل، القواعد حسب "كروتشويل" هي أفعال كلام تعتمد على اتصال ناجح (عديلة، 2015، صفحة 360).

ولعل من المفيد أن نؤكد على دور الأفكار وكيف أثرت في تعديل أجندة السياسة الدولية كالتى تركز على حقوق الإنسان، القانون الدولي، الاهتمام بالمجتمع المدني والتي كانت مهمة أثناء الحرب الباردة ولقد أصبح يعطى دوراً كبيراً للأفكار في صنع السياسة الدولية العامة و دوراً بارزاً في استيعاب الأمن أو تحريك النزاع (مصباح، 2014، صفحة 307).

إن موضوع الأفكار والمعايير لا ينصرف حصراً إلى تلك الأفكار والقيم المستقاة من الدولة ببيئتها الخارجية فقط، فهو يتضمن كذلك تلك الأفكار والقيم الناجمة عن تفاعلات العلاقة بين الدولة ومجتمعها الداخلي. لهذا نجد التيارات البنائية تنقسم إلى مجموعتين في هذا الصدد، وكل منهما يقترب من المعايير وتأثيرها على سلوك الفاعل من خلفيتين متميزتين: المجتمع الدولي والمجتمع الداخلي. أي عن طريق نوعين من البنائية: بنائية فوق قومية، وبنائية مجتمعية؛ فالبنائية فوق قومية تهتم بتأثير المعايير المشتركة للمجتمع الدولي أو أحد مكوناته على سلوك الدولة، ورغم أن بعض الدول قد تبدي عدم الاهتمام لمثل هذه المعايير، فإن ذلك لا يستثني حقيقة أنها تبقى منشغلة بها وعلى الأقل تصريح بدعمها، فهي تدرك أنه لم يكن تجاهلها طويلاً لأنها قد تجد نفسها معزولة دون مراعاتها. أما البنائية المجتمعية فتذهب باهتمامها إلى المعايير المشتركة للمجتمع الداخلي والتي على تلخيصها في مفهوم "الهوية الوطنية" التي تمثل الرؤى حول ما تمثله الدولة لمجتمعها والأدوار التي يفترض أن تضطلع بها، وتفحص الكيفية التي تشكل بها هذه الهوية معالم خيارات هذه الدولة. ويؤكد Checkel بأن البنائية لا تحتكر استخدام مفهوم المعايير وأهميتها للتحليل الدولي، ومع ذلك فهي توظفها بشكل مختلف تماماً عن التوظيف العقلاني للواقعية والليبرالية الجديدة، التي تنظر للمعايير بأقل قوة سببية Causal Force؛ فهي تربط تأثير المعايير بمتغيرات القوة والمصلحة، فالواقعية تعتبر أن المعايير تؤثر على سلوك الدول فقط إذا تم حظرها من طرف الدول الكبرى في النسق وتأثيرها لا يكون إلا على الدول الضعيفة في حال خوفها من العقوبة، فليست المعايير بحد ذاتها من تلزم الدولة على الخضوع لها، وإنما القوة التي تقف وراءها هي من يفعل ذلك. وإن البنائية يمثل في التأكيد على أن المعايير لا تنشأ منطقياً من مصالح الدول كما هو الأمر عند العقلانيين؛ لكنها تسبقها وتأثير المعايير على السلوك لا يمكن اختزاله فقط في القيود أو الحوافز، فوظيفتها لا تنحصر في زيادة أو تقليص كلفة سلوك معين

-بمعنى آخر أنها ليست بسيطة أو تعديلية Regulative على سلوك التواصل- بل أن المعايير أيضاً أثر إنشائي Constitutive، أي أنها تعمل بمثابة حوافز عند الأهداف التي يجب أن يصل الفاعل إلى تحقيقها بطرق شرعية (نورى، 2012، الصفحات 35-36).

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الأول يتضح أن تسوية النزاعات الأفريقية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الدبلوماسية وأدوارها المختلفة، باعتبارها أداة أساسية في إدارة الصراعات، كما اتضح أن خصوصية النزاعات في قارة أفريقيا تفرض اعتماد مقاربات شاملة تراعي الأبعاد السياسية، الاجتماعية والثقافية. وفي هذا السياق وفرت المقاربة البنائية إطاراً مناسباً لفهم دور الهوية، المعايير والأفكار في تشكيل تصورات الفاعلين وسلوكهم، وقد مكن هذا المنظور من تفسير توجهات الدبلوماسية الجزائرية انطلاقاً من هويتها الأفريقية وقيمها القائمة على السلم والتعاون وعدم التدخل، وعليه أسهم هذا الفصل في إرساء قاعدة مفاهيمية ونظرية مهدت لتحليل دور الجزائر في حل النزاعات الأفريقية في الفصول اللاحقة من منظور بنائي يخدم أهداف الدراسة وتساؤلاتها.



الفصل الثاني

تطبيقات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية
(منظور بنائي)

يشكل هذا الفصل إطاراً تحليلياً لتطبيقات الدبلوماسية الجزائرية في مجال حل النزاعات الإفريقية من منظور بنائي يركز على دور الهوية والمعايير في توجيه السلوك الخارجي للدولة. فقد اعتمدت الجزائر، انطلاقاً من إرثها التاريخي ومبادئها الثابتة على الوساطة والحوار كآليات رئيسية لتسوية الأزمات، مع توظيف أدوات التأثير غير المادي لتعزيز فرص السلم والاستقرار.

وتبرز الوساطة كأداة مركزية تعكس خبرة الجزائر في إدارة النزاعات المعقدة داخل الفضاء الإفريقي، في ظل التزامها بمبدأ عدم التدخل في كإطار ناظم يوازن بين السيادة والانخراط الإيجابي، غير أن هذا الدور لا يخلو من تحديات أبرزها تصاعد التنافس الإقليمي، ومحدودية الأدوات الاقتصادية، وتعقد طبيعة النزاعات الإفريقية وتشابك أطرافها ومسبباتها، وهو ما يؤثر في فعالية التحرك الدبلوماسي الجزائري، سواء في حالات معقدة مثل مالي وليبيا وغيرها من النماذج الدالة.

وفي المقابل يطرح هذا الفصل تصوراتٍ حول آفاق تطوير الدور الجزائري من خلال تعزيز الدبلوماسية متعددة الأطراف، و الدبلوماسية الاقتصادية، والعنصر أكثر أهمية الحفاظ أو إعادة الصورة الدولية كشكل من أشكال الدبلوماسية الأصلية للجزائر.

❖ المبحث الأول : آليات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية

تتنوع آليات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية بين عدة آليات مستمدة أساساً من العقيدة الراسخة للسياسة الخارجية الجزائرية ، بالإضافة إلى الروابط غير العادية التي تعتبر قاسماً مشتركاً للموروث الثقافي الذي يربط الجزائر بإفريقيا كما أن مبدأ عدم التدخل يعتبر معياراً وازناً تلجأ إليه الأطراف المتنازعة إلى الطرف المحايد .

➤ **المطلب الأول: الوساطة كأداة مركزية في الدبلوماسية الجزائرية:**

يقوم بعملية الوساطة طرف ثالث مقبول لدى الأطراف أو الطرفين المتنازعين سواء كان دولة أو منظمة، دولية أو فرد، ويجب أن يكون للوسيط قدر كبير من المهارات. والخبرات والمعارف، كما يجب أن يكون حيادياً، وله علاقات جيدة مع أطراف النزاع (بن ملوكة و طيبي، 2020، صفحة 349) .

تجدر الإشارة إلى أن الوساطة الجزائرية اكتسبت أهمية بالغة بعد الاستقلال. وتميز النشاط الدبلوماسي الجزائري البارز بروح التعويض، إذ سعى الشعب الجزائري إلى جبر الخسائر التي تكبدها خلال الحقبة الاستعمارية. وقد أثبت هذا النهج صوابه. وبفضل قناعة الجميع بضرورة التحسين المستمر، تمكنت الجزائر من تنشئة نخبة من الدبلوماسيين المخضرمين، أمثال محمد يزيد، ومحمد صديق بن يحيى، ورضا مالك.

وإدراكاً لإمكانات البلاد، والسياسات الدولية المواتية، والتزام القادة بمعالجة كل قضية دولية رئيسية بدقة وكفاءة، ساهموا في إبراز صورة مشرفة للأمة وحل العديد من المشكلات الدولية. وقد سُمع صوت الجزائر، ورُصدت رسائلها في المحافل الدولية بترقب وتقدير من الجميع. وهكذا، تمكنت الجزائر من تحقيق نتائج ملموسة في مجال السياسة الخارجية - السياسية والاقتصادية والثقافية - في أقل من عشرين عاماً بعد عودتها إلى الساحة الدولية، بما يعود بالنفع عليها وعلى جميع الدول النامية. وقد تعزز هذا بفضل السمعة التي اكتسبتها الجزائر من خلال ثورتها المنتصرة، وجدية برامجها، ومصداقية جهازها الدبلوماسي وجهوده الدؤوبة (باي لخضر، 2020).

في كتابها "السياسة الخارجية الجزائرية 1962-1978"، تخصص نيكول غريمو فصلاً كاملاً لجوهر الدبلوماسية الجزائرية، مستذكراً أن الجزائر، قبل اعترافها كدولة، قامت على الدبلوماسية. فقد برز مبعوثو جبهة التحرير الوطني، رجال الحكومة المؤقتة، على الساحة

الدولية، مطالبين بأن يفضي الكفاح المسلح إلى حوار بين الشعوب والحكومات. وتضيف أن الصلة الوثيقة بين الدبلوماسية الجزائرية والكفاح مثّلت قطيعة تامة مع الأساليب الدبلوماسية التقليدية، وغرست في الدبلوماسيين الجزائريين الشجاعة والعزيمة وإدراك أهمية الرسالة. وتختتم إشارات بتصريح مثير للجدل للرئيس الراحل هواري بومدين: "تمارس الجزائر الدبلوماسية على صورة شعبها": أشمّ، متمرّد وغير منحاز." (بن شيخ، 2024، صفحة 3).

انطلاقاً من تصوري الشخصي أن الكاتبة قريمو تعترف بدور الدبلوماسية الجزائرية في التأسيس لدور وازن بين جميع الأطراف المتنازعة انطلاقاً من موروّثها التاريخي الذي لا يقبل أي تنازل عن المبادئ دون انحياز أو ميل لتفضيل جهة على جهة، لذا أصبحت الوساطة الجزائرية كإستراتيجية مركزية في أداء الدبلوماسية الجزائرية.

إن حضور الجزائر الدائم والبارز على مستوى أجهزة ومؤسسات الاتحاد الإفريقي فقد أصبحت الجزائر تلعب دور الوسيط في وسطها القاري الإقليمي لحل المشاكل القارية من قبل انتماء إفريقي بعيداً عن التدخل الأجنبي وهذا تفادياً لخضوعها تحت سيطرته وجعلها في خدمة مصالحها مما يحول دون استكمال التنمية الإفريقية، بهذا الشكل تكون الجزائر قد تمكنت من تحقيق بعض النتائج المرغوب فيها كمساهمتها في تفعيل مؤسسات الاتحاد الإفريقي ودورها الوسيط الذي استطاعت التوصل إلى حل سلمي لبعض النزاعات القارية سيما دورها البارز في النزاع الأريتريري-الأثيوبي بعد محاولات حثيثة عديدة التي كان نتائجها اتفاق السلام بين الطرفين، كل هذه المعطيات من شأنها أن تفصح عن حقيقة بالغة الشأن وهي عدم اكتفاء الجزائر بتبنيها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة المكرسة في دساتيرها في الشكل النظري فقط، بل ذهبت لأبعد من ذلك من خلال سعيها الجاد والحثيث لتفعيل تلك القيم السلمية على أرض الواقع آملة في الوصول إلى تنمية إفريقية يسودها السلم والأمن والاستقرار الإقليمي.

(خبزي، 2016، صفحة 295)

➤ **المطلب الثاني: أدوات التأثير غير المادية (soft power)**

شكلت القوة الناعمة أحد الأدوات المؤثرة في إدارة العلاقات الديمقراطية والدبلوماسية فهي إطار نظري منهجي أسس له المنظر الأمريكي جوزيف ناي والذي من خلال هذا التوجيه النظري قدم مقاربة فاعلة يمكن للأدوات غير المادية التأثير وتكثيف المصالح خلاف للأدوات المادية والتي تعنى كثيرا بالقوة. فخاصية الجذب والاستقطاب هي تغييرات من صميم القوة الناعمة .

وتطبيقا على الجزائر فهذه الأخيرة تملك العديد من أدوات التأخير غير المادية يمكن حصرها .

• **أولا : الإرث التحرري كقاسم مشترك بين الشعوب الإفريقية :**

تعتبر القواسم المشتركة التي تربط شعوب القارة الإفريقية فيما يخص قيم التحرر فجميع الدول الإفريقية تعرضت للاستعمار وكان الاستقلال حصيلة الدعم المشترك والتضامن الشعبي الواسع. وكانت الثورة الجزائرية ومسار نضالها من التحرر يرتكز أساسا على تعميم تحرير القارة السمراء وربط علاقات وطيدة مع مختلف دولها المستقلة، كما مصر عن طريق وفدها الخارجي فمن الشخصيات الإفريقية البارزة التي لعبت دور مهم في دعم الثورة نجد فرانز فانون الناطق الرسمي للثورة إفريقيا وجهوده من خلال خطابه و مقالاته المتضامنة والداعمة لثورة التحرير الجزائرية ، تزايد الوعي الإفريقي واقتناع شعوب وحكومات الدول الإفريقية لضرورة دعم الكفاح الجزائري فكانت المؤتمرات الرسمية والندوات الشعبية الإفريقية بمثابة الميدان الواسع للدفاع عن القضية الجزائرية وكفاحها المسلح ضد الاستعمار الفرنسي في مؤتمر باندونغ أبريل 1955، هذا الإرث اللامادي أو شكل من أشكال القوة الناعمة (حمداني، 2024، صفحة 236).

و انطلاقا مما تم ذكره يمكن للجزائر استثمار إرث الثورة الجزائرية كرمز للتحرر لبناء صورة ايجابية داخل إفريقيا وتعزيز نفوذها
الناعم ، يتم ذلك عبر تحويل الذاكرة التاريخية إلى أدوات ثقافية و إعلامية تعزز حضورها في الوعي الأفريقي ، ويرتبط نجاح هذا التوجه بربط الماضي الثوري بمشاريع تنموية واقعية تعزز الشراكة.

• ثانيا : المشترك الروحي بين الجزائر و إفريقيا

ترتبط الجزائر بقارة إفريقيا بامتداد روحي يتمثل أساسا بتنوع واسع للطرق الصوفية ذات الامتداد الإفريقي ويرجع تأثيرها إلى قرون سابقة منذ انتشار الدين الإسلامي بإفريقيا خلال العصور الوسطى ، وتشهد الدراسات الأكاديمية مدى تأثير الرقعة الجغرافية للدولة الجزائرية على انتشار الإسلام في إفريقيا و الصحراء، وقد ارتبط هذا التغلغل والانتشار للإسلام في المجتمعات الإفريقية بالطرق الصوفية الجزائرية وأقطابها وأعلامها، وهذا ما سنذكره:

1 -الطريقة القادرية: وقد ساهم الجزائري عبد الكريم المغيلي التلمساني وتلميذه سيد أحمد البكاي الكنتي في نشر الطريقة وتعاليمها في دول منطقة الساحل (السودان الغربي والصحراء الكبرى) وامتدت إلى أجزاء القارة الأفريقية إذ ساهمت في تخلص مجتمعاتها من البدع والجهل وحظيت الطريقة بولاء كبير لأقطابها بالجزائر وهو ما سمح لها أن تكون آلية فعالة لتوليد قوة ناعمة جديدة.

2 -الطريقة التيجانية: تنسب إلى مؤسسها أحمد التيجاني الجزائري بالأغواط، استطاعت الطريقة أن تلعب دورا مهما في المجالين الروحي والسياسي غرب إفريقيا واكتسبت تاريخيا مكانة قوية في نفوس الناس شعبا وحكومة، فكان لها دور اقتصاديا بارز في انتعاش المبادلات التجارية ووفرت لها أسباب الأمن والازدهار، تحظى الطريقة

التيجانية بدعم المسؤولين في مختلف بلدان إفريقيا ففي الفترة من 23 إلى 26 نوفمبر 2006 عقدت ندوة دولية حول التيجانية في جامعة الأغواط في موقع زاوية عين ماضي بحضور 100 مثقف وشخصية في 29 دولة، أكد حضور مشاركين من السنغال ومالي السودان ونيجيريا، البعد الإفريقي لهذا الاجتماع الذي يوضع في خدمة السياسة القارية للدولة الجزائرية (بلعور و الأقريد، 2024، صفحة 859).

➤ المطلب الثالث : مبدأ عدم التدخل كإطار ناظم:

تبنت الجزائر منذ استقلالها 1962م، سياسة خارجية قائمة على عدة مبادئ رسختها الثورة الجزائرية، وقد حافظت الجزائر على هذه المبادئ أساسا في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما تعتبر الجزائر من الدول الملتزمة بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة خاصة وأن هذا المبدأ يؤسس لعلاقات حسن الجوار وكان جدير بالذكر أن نص ميثاق الأمم المتحدة على هذا المبدأ في المادة 2/7 وهو مبدأ مستقر وثابت في القانون الدولي تقوم على أساسه احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطات الداخلية للدولة ويستوي أن هذا المبدأ يحظر كل أشكال التدخل سواء كان مباشر أو غير مباشر في أي شكل كان فكل تدخل بالقوة أو ممارسة ضغوط سياسية أو اقتصادية في شأنه يتنافى مع هذا المبدأ أو يعد خرقا لميثاق الأمم المتحدة واعتداء على سيادة الدول (سمية، 2018، الصفحات 40-49).

ومن زاوية أخرى وفي إطار مستجدات البيئة الإقليمية الجديدة خاصة ظهور أزمات جديدة ضمن الامتداد الجيوسياسي الحيوي للأمن القومي الجزائري كالأزمة الليبية والأزمة المالية، تزايد أنشطة الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي، دفعت الجزائر نحو ضرورة التغيير المرن و "العقلاني" في هذا المبدأ وكذا التحديات المذكورة سابقا استشعرت الجزائر خطورة عدم قيامها بضربات وهجمات استباقية لتلك التهديدات الأمنية التي تواجهها

خارج حدودها،"وهو ما جاء على لسان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في رؤيته الجديدة التي تختلف عن السياسات الخارجية السابقة، ومن خطاب متكيف مع التحديات الراهنة، والذي أكد عزمه على استعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي لاسيما جوارها الإقليمي، وجاءت تحت عنوان كبير: سياسة خارجية ديناميكية استباقية، وأن هذا من شأنه أن يؤمن مكانة البلاد كقوة إقليمية. وعليه فقد حمل دستور 2020 تغييراً مهماً في مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، عندما منح للجيش الحق في التدخل خارجياً، وهذا ما يدل على انتقال الجزائر من مقاربة دفاعية/دفاعية إلى مقاربة دفاعية/هجومية، أي الانتقال من فكرة حماية الأمن القومي داخلياً إلى شن هجومات استباقية في حالة التأكد من خطر التهديدات عليها، وذلك بعد مصادقة البرلمان على ذلك. (عجيني و صخري، 2025، صفحة 352) .

❖ المبحث الثاني : دراسات حالة لتجسيد الدور الجزائري

لقد تبنت الجزائر وهذا منذ حصولها على استقلالها من خلال دبلوماسيتها اتجاه القضايا النزاعية في القارة الإفريقية مقاربة مركزية تركز أساساً على مبدأ التسوية السلمية للنزاعات الدولية، ودعم الحل الداخلي لمختلف الأزمات الإفريقية دون أن تتجاوز دعوتها إلى أفرقة الحلول عبر المؤسسات الرسمية المؤسساتية لتسوية النزاعات وظهر هذا أكثر في حالات: النزاع المالي، والأزمة الليبية، مرور إلى نزاعات منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل الأفريقي والدور المحوري في قضية الصحراء الغربية كقضية مركزية من قضايا التحرر.

➤ المطلب الأول : الدور الجزائري في أزمة مالي

• أولاً: طبيعة النزاع في مالي

يمكن تصنيف النزاع في مالي على أنه من النزاعات الاجتماعية العسكرية المتأصلة نتيجة عجز الحكومة المركزية في باماكو التكيف مع مطالب سكان شمال مالي و المتمركزين في المثلث الاستراتيجي غاو تومبوكتو، كيدال) ، فمنذ استقلال مالي عن الاستعمار الفرنسي

مع مطلع الستينات من القرن العشرين لم تستطع السلطة المركزية ضبط النزاعات المتكررة و الدورية التي عرفتھا دولة مالي. فقد قام الطوارق بحركات تمرد متكررة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي وشهدت الفترة ما بين عام 1990 وعام 2009 أكبر عدد من محاولات التمرد، وغذى عاملان رئيسيان عدم الاستقرار في شمال مالي ، أولهما التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين إقليمي مالي الشمالي والجنوبي مع شعور سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق بمحاباة الحكومة لإقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب الشمال ، أما العامل الثاني فهو التنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال مما عزز الشعور بعدم الانتماء للوطن لدى الطوارق والأقليات الأخرى في الشمال. (بن ملوكة و طيبي، 2020، صفحة 350).

"بناءً على ما تم ذكره يمكن القول إن سياسة السلطة المالية الجديدة حديثة النشأة فشلت في احتواء الأزمة في إقليم الشمال، وذهبت مباشرة إلى الحل العنيف بفرض منطق الدولة الذي يجب أن يخضع له الجميع. خاصة وأن الرئيس موديبو كيتا اعتمد التوجه الاشتراكي القائم على اقتصاد الدولة الناشئة، الذي يجب أن تشترك فيه الجماهير الشعبية، وتتبنى هذه الأفكار وتترسخ قيمهم، وجعل الشعب هو المراقب الأول في سير عمل المؤسسات والتنظيمات والهيئات في الدولة. كما اعتمد التنظيمات الشبابية التي كلها تنضوي داخل حزب الاتحاد السوداني (US-RDA جمعيات ثقافية، نوادٍ رياضية، كشافة...)، على أن تطبيق هذه الأفكار الاشتراكية يبدأ انطلاقاً من المدرسة، فأصبح التعليم إجبارياً على جميع الأطفال دون استثناء.

غير أن انتهاج هذه الممارسات، لاسيما من سكان الشمال، في تطبيق هذه السياسة وصلت حد القتل، كما هو الحال حين تم إعدام ثلاثة من رؤساء قبائل كيدال سنة 1967، ولم

يسلم أيضاً كل من عيسى أغ الطاهر، وأماغ أق الموات، من تاغات ملت، وحمزة أق القاسم، من كال تيبلايت ، وذلك بحجة أنهم تأخروا في إرسال أولادهم إلى المدرسة.

كل هذه الممارسات المتعمدة في كثير من المرات زادت في إيمان سكان الشمال، من طوارق الأداغ وعرب الكنته، أنه لا خلاص لهم من هذا الوضع إلا بالابتعاد عن حكم السود والانفصال عنهم، سواء بطريق السلم أو بشن الحرب ونيل حقوقهم، وفي أضعف الحلول القيام بالهجرة لدول الجوار، ومن جهة أخرى لم يعد أصحاب هذا الطرح يقبلون نفي هويتهم وتعتمد إخفائها، وراء مفهوم جامع يتمثل في مفهوم الأمة **Nation** بالمعنى الغربي للمصطلح، كصمام يحدد الاحتلال الثقافي (المقبول أو لا) لدولة عن أخرى، هذا المفهوم الذي يختلف معناه بين دول الشمال. (بنقة، 2020، الصفحات 169-195)

وفي الختام نرى أن أزمة البناء الوطني تعاني منها عديد الدول الإفريقية وليست مالي لوحدها، خاصة وأنها حديثة التجربة السياسية في تكوين الدولة، عقود طويلة من الاستعمار الفرنسي المظلم الذي كرس فكرة القبيلة والعشيرة في عديد مستعمراته".

• ثانيا : دور الوساطة الجزائرية في النزاع المالي :

لقد شكل نزاع الطوارق في مالي هاجسا أمنيا كبيرا للسلطات في الجزائر لهذا فقد سعت الدولة الجزائرية إلى محاولة حل النزاع وهذا من خلال وساطتها الدائمة بين الأطراف المتناحرة وكان مسار الوساطة .

1 قمة جانت سنة 1990:

ضمت كل من الجزائر و مالي والنيجر و ليبيا في مدينة جانت يومي 08-09 سبتمبر 1990 حيث أكدت فيه الدول المشاركة على ضرورة استقرار المنطقة وهذا من خلال تنمية المناطق الحدودية ووضع حد لتهميش السكان بالحدود بتحسين أوضاعهم الاجتماعية ، مع التشديد على عدم استعمال القوة لحل المشكل التارقي . واستطاع الوسيط الجزائري أن يقنع

زعيم المتمردين الطوارق بالحضور شخصيا إلى تمراسات فكان ذلك يوم 12 ديسمبر 1990، إلا أن المفاوضات كانت صعبة بسبب تمسك كل طرف بشروطه التعجيزية.

2 -اتفاقية تمراسات :

رأى الرئيس المالي موسى تراوري أن مشكلة الطوارق بدأت تزداد تأزما، فالوضع الداخلي يزداد تأزما بالإضافة إلى أن المتمردون يكبدون الجيش المالي مزيدا من الخسائر في الأرواح و العتاد ، فطلب وساطة مباشرة من الدولة الجزائرية التي عقدت اجتماعا بين أطراف النزاع ممثلين في الحكومة المالية من جهة و الجبهة الشعبية لتحرير أزواد من جهة أخرى أين تم التوقيع على ما سمي باتفاقية تمراسات و التي نصت على ضرورة وقف الهجمات المسلحة بين الطرفين وفي مجمل الاتفاقية نصت على :

- وقف إطلاق النار
- إعادة توطين العناصر المتمردة
- التخفيف من التواجد الحكومي العسكري شمال البلاد
- إبعاد الجيش عن إدارة الشؤون المدنية
- تفكيك بعض المراكز العسكرية
- إدماج العناصر المتمردة في القوات المسلحة وفقا لآليات تحدد لاحقا
- الإسراع في تطبيق فكرة اللامركزية

3 لقاء الجزائر وتمراسات 1994:

حرص المجتمعون في هذين اللقاءين على تجاوز الصعوبات، وتعتبر بالأساس مسألة إدماج المقاتلين الطوارق السابقين في المؤسسات الرسمية وعدم تسهيل عودة اللاجئين الطوارق لبلدانهم الأصلية مع العمل على إعادة انتشار القوات العسكرية بهدف استتباب الأمن و السلام والالتزام بتطبيق ما جاء في لقاء الجزائر لسنة 1994، وفي لقاء تمراسات إعلان

نهاية الاشتباكات و هذا على هامش حفل أقيم في تمبكتو في 26 مارس 1996 حضره وزير الداخلية الجزائري آنذاك مصطفى بن منصور.

4 -اتفاقية الجزائر 2006 :

عاد التوتر من جديد بين المتمردين الطوارق وحكومة مالي والذي تزامن مع تأسيس حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير الذي يقوده "إبراهيم باهنغا" ليبلغ ذروته نهاية 2005 وبداية 2006 ، مما استدعى بالحكومة المالية إلى طلب رسمي للجزائر بإحياء الوساطة القديمة. وتوجت الجهود الدبلوماسية في إقناع الفرقاء الماليين بالجلوس إلى طاولة المفاوضات من جديد، وكان " باهنغا" ممثلا للطوارق و الجنرال " كافوغونا كوني ممثلا للجيش المالي، أما الجانب الجزائري فقد مثله وزير الخارجية محمد بجاوي و الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية " عبد القادر مساهل " بالإضافة إلى سفير الجزائر بمالي المخضرم عبد الكريم غريب و الذي يعد مهندس هذا الاتفاق الذي وقع في 04 جويلية 2006، وما جاء في نص الاتفاق:

- التمسك بالجمهورية الثالثة لمالي و التأكيد على التمسك باحترام الوحدة الترابية و الوحدة الوطنية
- التأكيد على الحرص على السلام والاستقرار والأمن في البلاد و التفرغ لمهام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الشمال ومنها كيدال.
- ترقية ديناميكية لتعويض التأخر الذي تواجهه منطقة كيدال في المجال الاجتماعي و الاقتصادي.
- التزام الحكومة بإيجاد حلول سياسية دائمة و مستدامة للأزمة .
- العمل على تنظيم منتدى في كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الإتفاق، يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار و القضاء على عزلة المنطقة من خلال تطوير شبكات الطرق الرئيسية (بن ملوكة و طيبي، 2020، صفحة 273).

5 -اتفاقية الجزائر 2015 :

لم تهدأ الجهود الجزائرية منذ سنة 2012 مع تفجر الأحداث من جديد في شمال مالي من أجل حل المسألة في هذا البلد باعتماد مقاربة ثابتة تعتمد على أولوية الحل السلمي في النزاع القائم وكذا تفادي التدخل الأجنبي خاصة الأمر الذي توج باعفاق في الجزائر 24 ديسمبر 2012 الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية لبنة في طريق حل سياسي شامل برعاية جزائرية بالنظر لكونه ساهم في عزل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وقد أثمرت هذه الجهود باتفاق شامل عرف باتفاق مارس 2015 الذي تم الاتفاق عليه في الجزائر وينص على انتخاب مجالس إقليمية في مناطق شمال البلاد على أن تتمتع تلك المجالس بصلاحيات تنفيذية ومالية كبيرة في تلك المناطق، كما تم الاتفاق على وحدة الأراضي المالية في مواجهة المطالب الانفصالية (لبال، 2017، الصفحات 547-564).

ومن وجهة نظر توصل إليها الباحث بخصوص الوساطة الجزائرية في النزاع المالي على دور المقاربة الجزائرية إلى تعقد على أولوية التنمية والحوار السياسي على الأدوات العسكرية ونبذ التدخل الأجنبي الذي يساهم في تعقيد النزاع والأزمة.

➤ المطلب الثاني: الدور الجزائري في الأزمة الليبية

1. طبيعة الأزمة في ليبيا:

انطلقت الاحتجاجات الليبية في فيفري 2011 معلنة بداية مرحلة جديدة في تاريخ ليبيا المعاصر لتتضمن بذلك إلى بلدان الربيع العربي، وقد تمثلت مطالب المحتجين في احترام حقوق الإنسان وتحقيق الديمقراطية وإسقاط النظام، وتجدر الإشارة أن تلك الاحتجاجات بدأت بمظاهرات في مطلع جانفي 2011 حول قضايا السكن لتتحول فيما بعد إلى انتفاضة ضد نظام معمر القذافي، لتتعالى بعدها الأصوات والمطالب منادية بالحق في حرية التعبير

والعدالة والمساواة وحق تقرير المصير باعتبارها قيما إنسانية عالمية وتحديًا للأنظمة الاستبدادية.

غير أن الطبيعة السياسية الحاضنة للنظام الليبي تطلبت الدخول في مواجهات دموية ومجازر نظرًا للطبيعة القبلية لتركيبية المجتمع من جهة، وللتباعد الجغرافي من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن النظام السائد آنذاك والذي تم اعتباره في كثير من الدراسات على أنه منظومة عشوائية متداخلة من الميليشيات العسكرية التي ترى أن النظام هو الدولة.

وتعود الأزمة الليبية والصراع الدائر بين أربع منظمات متناحرة تسعى للسيطرة على ليبيا، إذ تعود جذور الأزمة الليبية إلى صراع بين أربع منظمات متناحرة تسعى للسيطرة على ليبيا، الصراع القائم بين الحكومة المنبثقة عن مجلس النواب والمعترف بها دوليًا بعد أن انتخبت ديمقراطيًا عام 2014، وتعرف بالحكومة الليبية المؤقتة، وحكومة إسلامية تعرف بالمؤتمر الوطني العام . ويوالي الجيش الليبي الحكومة المؤقتة مدعومة من قبل الإمارات العربية المتحدة والجمهورية المصرية، أما الحكومة الإسلامية أو كما تعرف حكومة الإنقاذ فتقودها جماعة الإخوان المسلمين مدعومة من قبل تحالف جهات إسلامية تعرف بفجر ليبيا وتلقى المساعدة من قطر والسودان وتركيا. (باري و العلمي، 2022، الصفحات 362-372).

2. الوساطة الجزائرية في حل الأزمة الليبية:

منذ بداية الحراك الشعبي في ليبيا، دافعت الجزائر بضرورة تبني حل سلمي يقي ليبيا من خطر التدويل وما يتبعه من تدخلات خارجية أجنبية تزيد الوضع تعقيدًا فيها، حيث كانت لها نظرة دقيقة حول ما تؤول إليه الأوضاع في ليبيا، خاصة بعد عودة الكثير من ذوي السوابق في النشاط الإرهابي إلى الساحة الليبية لمقاتلة الجماعة الإسلامية الليبية وغيرها، كما تؤكد الجزائر دائمًا وفي جميع المنابر أن يكون حل الأزمة الليبية ليبيًا-ليبيًا.

وقد ساهمت الوساطة الجزائرية في احتضانها لعدة جولات حوار بين الفرقاء الليبيين، كما رفضت الجزائر المشاركة في الاجتماعات الدولية التي يقول القائمون عليها بالحسم العسكري، وساندت المبادرة الداعية إلى وقف إطلاق النار لحماية المدنيين وحماية المهاجرين العالقين سلميا، والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية.

وقد أكدت الدبلوماسية الجزائرية على أن حل الأزمة الليبية يقوم على محورين أساسيين هما:

1 - جمع الفرقاء الليبيين للحوار: والدخول في دعم جهود الأمم المتحدة في ليبيا

في هذا السياق قدمت الجزائر مقترحا لحل الأزمة الليبية في اجتماع اللجنة التابعة للاتحاد الأفريقي بأديس أبابا بتاريخ، مارس 2011 ، ضم منظمة الأمم المتحدة، منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية، الاتحاد الأوروبي، الدول المجاورة لليبيا وشركاء آخرين بالإضافة لمد الشعب الليبي بمساعدات إنسانية والسماح بانتقال وفد ليبيا يشرف على الحوار بين أطراف الأزمة، و سعيًا لتوطيد مجهودات الوساطة الجزائرية على أرض الواقع، انطلقت الجولة الأولى للحوار بالجزائر العاصمة في 10 مارس 2015، وحضرها بالإضافة لأطراف الليبية للمتصارعة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة برناردينو ليون، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية فيديرিকা موغيريني (Federica Mogherini)، وبعد يومين في الحوار السياسي توج الاجتماع ببيان ختامي تضمن البيان المشترك مجموعة من النقاط الملحة كانت كما يلي :

- تأكيد المجتمعين ضرورة التعهد بحماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية واستقلالها.
- الالتزام بالإعلان الدستوري المتضمن مبادئ ثورة فيفري، القائمة على العدالة وحقوق الإنسان وبناء دولة القانون والمؤسسات.
- الالتزام باحترام العملية السياسية المبنية على قواعد اللعبة الديمقراطية و التداول السلمي للسلطة بالإضافة إلى احتضان للجزائر الجولة الثانية يومي 13- 14 أبريل

2015 تحت إشراف الأمم المتحدة، أجمع المشاركون على ضرورة إيجاد حل سياسي وسلمي يمكن ليبيا في استعادة السلم والاستقرار، وجولة ثالثة بالجزائر يوم 03 جوان 2015 استغرقت يومين بمشاركة أكثر من 20 شخصية في قادة أحزاب وناشطين سياسيين لبحث تشكيل حكومة وطنية مسودة اتفاق شامل كل الأزمة في البلاد، استقبال أطراف ليبية في عدة لقاءات متفرقة، استقبال للمرة الأولى المشير خليفة حفتر في 2016/12/18 وعقيلة صالح في 2016/11/26 كما حضرت الجزائر مؤتمر برلين الأول والثاني في 19 جانفي 2020 الذي ناقش العملية الانتقالية الليبية، كذلك حرصت الجزائر على دعم مبادرات الجزائر ودول الجوار الليبي في عدة لقاءات في تونس والجزائر.

كما جدد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يوم 25 فيفري 2023 التأكيد على أن حل الأزمة الليبية لن يكون إلا عن طريق الليبيين بأنفسهم وشدد في حوار مع وسائل الإعلام الجزائرية على ضرورة إجراء الانتخابات باعتبارها بداية الحل لبناء هيكل الدولة الليبية حسب تعبيره (قوادرية، 2023، الصفحات 79-80).

➤ المطلب الثالث : نماذج داعمة للدور الجزائري في حل النزاعات الإفريقية

• أولا : دور الجزائر في حل النزاع الإثيوبي - الأريتيري:

كان من بين أسباب الصراع الذي بدأ خلافا حول الحدود بخلفية تاريخية، إصدار أريتيريا عملة وطنية خاصة بها لتحل محل العملة الإثيوبية التي كانت تستعملها مما ساهم في تطور النزاع أين تجددت المعارك بين الجانبين في 4 جوان 1998، بعد فشل الوساطة الدولية. ثم انفجر القتال خلال شهر فبراير 1999 مرة ثانية، دار القتال في ثلاث مناطق في بادمي التي شهدت العمليات العسكرية في ماي 1998، واندلعت مواجهة جديدة خلال شهر ماي سنة 2000 و كانت أكثر شراسة وتماشيا مع هذه الأوضاع تحركت الدبلوماسية

الجزائرية لاحتواء هذا النزاع، وتجسيد ذلك بوضع المؤتمرين لوثيقة عرفت بإجراءات وضع اتفاق إطار منظمة الوحدة الإفريقية حول تسوية النزاع الإثيوبي-الأريتيري وتكونت من بنود أهمها:

-الحكومة الأريتيرية بإعادة انتشار قواتها خارج المناطق التي أخذتها في 06 ماي 1996 .

-إعادة انتشار قوات الحكومة الإثيوبية خارج المناطق التي اتخذتها في 06/02/1999 ولم تكن تحت الإدارة الإثيوبية قبل 06 ماي 1998.

-التوقف عن جميع الأنشطة التي من شأنها تأجيج التوتر أو تصعيد الموقف بين الطرفين.

-قبول الطرفين انتشار قوات سلام دوليه وتم تعيين السيد أحمد أويحي وزير الدولة آنذاك، كمبعوث خاص لمتابعة توصيات قمة الجزائر وذلك من خلال زيارة ميدانية لعاصمتي البلدين في الفترة ما بين 22 و 25 جويلية 1999 ، وتمت محادثات مع الوزير الأول الإثيوبي "ميلييس زيناوي" والرئيس الأريتيري "أسياس أفورقي" وفي خضم هذه اللقاءات طلب الوزير "أحمد أويحي" من الطرفين التوقيع على الاتفاق الإطار، فقبلت أريتيريا ورفضت إثيوبيا بحجة الرغبة في معرفة تفاصيل أكثر دقة للإجراءات الخاصة بتطبيقه وبعده تخللته مجموعة من التشاورات لمبعوث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لمنطقة النزاع، وبعد نجاح الرئيس الجزائري بوتفليقة إعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات في جوان 2000 والتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار برعاية الرئيس شخصيا وتم اتفاق سلام شامل برعاية الجزائر في 12 ديسمبر 2000 من وصفه الأمين العام للأمم المتحدة بأنه انتصار لصوت العقل والقوة الدبلوماسية (بن ملوكة و طيبي، 2020) .

• ثانيا: دور الجزائر في حل النزاع في دولة النيجر ومنطقة الساحل الأفريقي

تتمتع الجزائر بموقع محوري ذو امتدادات عديدة ضمن فضاءات جيوسياسية متنوعة في القارة السمراء، وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أكثر المناطق ذات الأولوية والأهمية لصانع القرار الجزائري.

في النيجر يوم 26 يوليو 2023، اتخذت الجزائر موقفاً متوازناً من الأزمة تمثل في دعمها للشرعية التي يمثلها الرئيس محمد بازوم، وفي الوقت نفسه رفض أي تدخل عسكري في النيجر التي ترتبط معها بحدود جنوبية طويلة تقدر مسافتها بحوالي 951 كيلومتر. موقف الجزائر من أزمة النيجر الذي يبدو متوازناً في ظاهره بين الدعوة إلى ضرورة العودة للعمل بالنظام الدستوري، وبين رفض التدخل العسكري، والجدير بالذكر أن دور الوساطة الجزائرية في أزمة النيجر كان مدعوماً من قبل الولايات المتحدة خلال لقاء وزير الخارجية الجزائري بنظيره الأمريكي أنتوني بلينكن في واشنطن يوم 8 أغسطس 2023، ويلاحظ هنا أيضاً أن واشنطن تستهدف الحفاظ على مصالحها في منطقة الساحل، لذا وجدت الوساطة الجزائرية فرصة مهمة ومواتية، في هذا السياق، تبلورت الوساطة الجزائرية في "مبادرة" تتضمن حلولاً سلمية للأزمة طُرحت إعلامياً في 29 أغسطس 2023؛ وتتضمن عدة نقاط أبرزها:

- التأكيد على تعزيز مبدأ عدم شرعية التغييرات غير الدستورية، وتحديد فترة زمنية مدتها ستة أشهر لبلورة وتحقيق حل سياسي يضمن العودة إلى المسار الديمقراطي، وصياغة ترتيبات سياسية بمشاركة وموافقة جميع الأطراف في النيجر من دون إقصاء، على ألا تتجاوز ستة أشهر تحت إشراف سلطة مدنية تتولاها شخصية "مدنية توافقية" بما يؤدي إلى استعادة النظام الدستوري.

- تقديم الضمانات الكافية لكل الأطراف لاستمرار الخيار السياسي، وتتولى الجزائر إجراء اتصالات ومشاورات مع الأطراف المعنية بالأزمة لدعم المساعي السياسية في

ثلاثة إتجاهات، على مستوى الداخل في النيجر، وعلى مستوى دول الجوار ومجموعة دول "إيكواس" وخاصة نيجيريا، وعلى المستوى الدولي مع الدول الراغبة في دعم المسار السلمي (محمد احمد، 2023).

وفي منطقة الساحل الأفريقي كرسست الجزائر جهودها في الوساطة الدبلوماسية حيث تبرز عدة أزمات مساندة ومعقدة بالإضافة إلى العجز البنيوي والوظيفي للدولة في منطقة الساحل الإفريقي وهنا فإن الجزائر تبني تصورها في تفعيل دورها على مرجعيتين أساسيتين تتمثل الأولى في خبرتها العميقة في مجال مكافحة الإرهاب أما الثانية فترتكز على الثوابت الأساسية للسياسة الخارجية، وضمن ذلك تتحرك الجزائر وفق مقاربة قائمة على ثلاث مرتكزات الآليات السياسية والأمنية، والآليات الاقتصادية والآليات الاجتماعية، وفي إطار تفاعلي يرتكز على التنمية كمدخل لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، علاوة على ذلك تسعى الجزائر ضمن هذه الأبعاد إلى تحقيق الربط الاستراتيجي التوازني بين حماية حقوق الإنسان من جهة ومكافحه الإرهاب من جهة أخرى، ولعل المقربب التوازني هذا يحاول أن يوازن بين الأمن الإنساني والأمن الوطني، وذلك هو مرتكز المقاربة الأمنية الجزائرية (قوراري و أبو رحمة، 2021، صفحة 391).

• ثالثا: دور الجزائر في دعم السلم في الصحراء الغربية

لم يخرج الصراع حول الصحراء الغربية بالنسبة للجزائر عن المنطق نفسه، وهو المتعلق بتمسك الجزائر بمبدأ حق تقرير مصير الشعوب المستعمرة، فقد ظل هذا المبدأ من حرب التحرير لصيقا بالشخصية الجزائرية في علاقتها بالعالم الخارجي، وفي ضوء ذلك فإن الجزائر تعتبر أن الشعب الصحراوي من خلال ممارسة حقه في تقرير مصيره بنفسه، واستعادة سيادته الوطنية سيفسح المجال لتكثيف المساعي الرامية إلى وضع اللمسات الأولى لبناء صرح المغرب العربي..

وفي إطار الدعم الدبلوماسي الجزائري للقضية الصحراوية ألقى مندوب الجزائر الدائم في الأمم المتحدة كلمة أمام لجنة تصفية الاستعمار في التاسع عشر من نوفمبر 1975 تضمن عشرة نقاط أساسية نذكر الأهم منها:

- رفض سياسة الأمر الواقع المتبعة من قبل المغرب في احتلال الصحراء الغربية؛
- التذكير بأن النشاط الدبلوماسي للجزائر كان دائما يتم في إطار منظمة الأمم المتحدة، وترفض أي حل يقرر خارج هذه المنظمة.

وهذه النقاط لا تزال الجزائر تعمل من أجلها لليوم، ناهيك عن مذكرة الجزائر إلى الأمين العام للأمم المتحدة في الثاني عشر من فيفري 1976 والتي تتضمن :

-التذكير باللقاءات الدبلوماسية ما بين كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا بشأن

الجهود في سبيل تحرير الإقليم الصحراوي المحتل

-حق تقرير المصير مبدأ أساسي، وعدم الاعتراف به يمس بتراث الإنسانية ومبادئ المجتمع الدولي.

وبناءً على ما سبق، يمكن تلخيص موقف الجزائر تجاه القضية الصحراوية في كونها لا تخفي موقفها المؤيد لمطالب الشعب الصحراوي المشروعة في الحرية والاستقلال، فمشكلة الصحراء الغربية هي قضية تصفية الاستعمار، ويجب أن تجد حلها في إطار دولي (قرارات منظمي الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي) (عطية، 2020، الصفحات 19-36).

• رابعا: دور الجزائر في دعم الاستقرار في تونس بعد 2018

تعتبر الجزائر أن استقرار تونس ينعكس بشكل أو بآخر عليها، خاصة أن تونس هي المنفذ البري الآمن الوحيد الباقي للجزائر بعد إغلاق الحدود الجزائرية - المغربية، والمشكلات الأمنية على الحدود مع كل من ليبيا ومالي والنيجر. وفي هذا الصدد، لم تخف الحكومة الجزائرية، وعلى رأسها الرئيس عبد المجيد تبون، اهتمامها بمجريات الأمور في

تونس زيارة وزير الخارجية الجزائري، رمضان لعمامرة، تونس، مرتين يومي 27 يوليو الماضي و 1 أوت 2022. على الرغم من الحديث عن وساطة جزائرية في المسألة التونسية، فإن أياً من الجانبين لم يعلن عن تفاصيل هذه الوساطة. وإذا كانت الجزائر قد أكدت أن ما يحدث في تونس شأن داخلي، بيد أنها لم تقدم دعماً صريحاً للخطوات التي أقدم عليها الرئيس قيس سعيد، وهو ما يفسره البعض بـ "الحياد الإيجابي" الذي يضمن لها لعب دور وسيط موثوق به من كافة الأطراف التونسية (عبدالعال، 2021).

• خامسا: تحليل النماذج الداعمة للدور الجزائري يصل النزاعات الإفريقية

■ أولا: تنوع أدوار الجزائر

إن دور الوساطة الدبلوماسية للجزائر في حل النزاعات الإفريقية يظهر من خلال تنوع دورها التي تسعى إلى تجسيدها على أساس أنها قيم مقدسة لا يمكن المساس بها خاصة أنها تملك مكانة إقليمية معترف بها وهي المكانة المقترنة بالقوة والقدرة على التأثير في مجريات التفاعلات الإقليمية ومن بين هذه الأدوار نذكر:

1 - دور الدولة المصدرة للاستقرار : *Etat stabilisateur*

في ظل هذا الوضع الجي-أمني المميز لمنطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي تظهر الجزائر من بين أكبر الدول التي تشهد استقرار من جوانب عدة منها الجانب السياسي، الاقتصادي وحتى المذهبي والعقائدي الأمر الذي سمح لها بلعب دور الدولة المصدرة للاستقرار يعكس المفعول الذي تولد عن الدول التي شهدت فشل وعجز، أين أصبحت مصدرة للآزمات والتهديدات.

2 -الدولة المبادرة " *Etat initiateur* "

نستقرء هذا الدور من خلال المبادرات العديدة التي أقرتها الجزائر أو كانت طرف رئيسي فيها، ومنها نذكر الأمثلة التالية: في المجالات الاقتصادية مثل: مبادرة النيباد، ومن

الناحية الأمنية وحتى المبادرة في تقديم حلول لمختلف الأزمات والمشاكل التي تعاني منها قارة إفريقيا.

3 دور القائد الإقليمي: "Leader Regional"

تمثل في المكانة التي تمتاز بها الجزائر في إقليم قارة إفريقيا بالنظر إلى المقومات والإمكانات التي تحوزها في شقيها المادي والمعنوي المفعلة والمستغلة منها أو الكامنة، بما يمنحها القدرة على التأثير في معطيات البيئة الجيوأمنية الإقليمية، ومنه بسط النفوذ على مسارات إعادة بناء الدول، كسب الولاء، تحقيق الأمن، الاستقرار والتنمية.

4-الدولة الوسيطة "Etat médiateur"

يتجسد هذا الدور من خلال السعي الدائم للجزائر إلى حل الأزمات التي تشهدها المنطقة ولعل أفضل مثال هو الأزمة المالية والوساطات المتعددة للجزائر على اختلاف مراحل بناء الدولة إلى مرت من مشكل بناء الدولة إلى مشكل فشل الدولة بالإضافة إلى الوساطة الجزائرية لإعادة بناء مؤسسات ليبيا وذلك تقاديا للدخول في أزمات هيكلية داخلية.

5 دور الدولة المحورية: "Etat pivot"

الاعتراف الدولي بالمكانة المحورية للجزائر في منطقة شمال إفريقيا والساحل الصحراوي يمنحها إمكانية فرض إدارتها إدراكها وتصورها للأوضاع الأمنية والجيوسياسية التي تسود هذا الفضاء، لأنها الوحيدة التي تملك مفاتيح حل الأزمات الراهنة التي تهدد استقرار المنطقة، وأمن الجزائر (بوعلام، 2016).

ثانيا : مركزية الهوية في تفسير السلوك

تشكل الدائرة الأفريقية في تفسير سلوك الدبلوماسية الجزائرية على كافة الأصعدة السياسية، الدبلوماسية والاقتصادية والإستراتيجية والأمنية، فالجزائر أدركت هذه الأهمية لحركتها الجيوسياسية منذ الثورة حيث شكلت القارة قاعدة خلفية لها في سياق التضامن

الثوري الذي ساد بين دولها فقد مارست الدول الإفريقية دورا مهما في إجبار فرنسا على الاعتراف باستقلال الجزائر فهوية الانتماء للجزائر أساساتها في الجغرافيا والتاريخ، فقد أدرك صناع القرار الجزائريون أهمية الدعم الإفريقي منذ مؤتمر باندونغ 1955 وسنوات الستينات والسبعينات التي شكلت العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية، تميزت بتكثيف حركتها في إفريقيا، وترجمت هذه النصوص الأساسية للدولة الجزائرية، والتي كان بعضها في غمار الثورة الجزائرية - كما أشرنا - من خلال تحليل ميثاق طرابلس، دستور 1962، دستور 1989، يمكن استخلاص عدة أسس حكمت مركزية الهوية في تسيير سلوك الجزائر الدبلوماسي:

- التضامن السياسي، في إطار كفاح الدول الإفريقية في أجل التحرر ومحاربة التمييز العنصري والإمبريالية.

- المتغير الأيديولوجي والسياسي كان المحدد الأساسي الذي دفع الجزائر للتركيز على إفريقيا في سياستها الخارجية.

- واصلت الجزائر دورها الريادي في القارة الإفريقية - في أحيان كثيرة - لمطالب اقتصادية خاصة باستعمال دول العالم الثالث لاستقلالها الاقتصادي واستغلال مواردها بنفسها وإعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي، من هنا تأكد للجزائر الدور الدبلوماسي الإفريقي فقد طبقت قاعدة: «دولة - صوت» (قط، 2018، الصفحات 40-50).

• ثالثا: دور التحالفات

لقد عملت الجزائر على تعزيز دور الاتحاد الإفريقي في المجالات ذات الأولوية القصوى المتمثلة في السلم والأمن، الهوية، وتمثيل القارة على الصعيد الدولي وتحقيقا لهذه الغاية، تساهم الجزائر بشكل كامل في الجهود الهادفة إلى توفير التجهيزات اللازمة للاتحاد

لنشر العمل الإفريقي المشترك بشكل فعال وتشارك أيضا مشاركة كاملة في عملية إصلاح الاتحاد الإفريقي، التي بدأت سنة 2016، وخلال أشغال الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة الخامسة لمجموعة العشرة الإفريقية حول إصلاح مجلس الأمن في مدينة "أوبالا" بجمهورية غينيا الاستوائية. أكد وزير الشؤون الخارجية "أحمد عطاف" على ضرورة أن تتحدث إفريقيا بصوت واحد من أجل إصلاح مجلس الأمن وكل المسائل الأخرى التي تخص القارة، وذكر أن إفريقيا عندما تتحدث بصوت واحد تشكل قوة مستشهدا بانضمام الاتحاد الإفريقي كعضو في مجموعة 20 عضوية كاملة .

وفي إطار دعم إستراتيجية التحالفات تعد مجموعة الأربعة (g4) وهي تكتل إفريقي جديد يضم الجزائر ونيجيريا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا، تم إنشائه بمبادرة من رئيس الوزراء الإثيوبي "أبي أحمد" بهدف دعم الاتحاد الإفريقي، كما تعمل مجموعة (g4) على التنسيق مع الاتحاد الأوروبي خصوصا بعد مخرجات القمة السادسة (AU) و (EU) التي تقوم على تعزيز مبدأ الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية (قوري و بقدي، 2024).

➤ المبحث الثالث: تقييم شامل للدبلوماسية الجزائرية

يشكل تقييم الدبلوماسية الجزائرية مدخلا أساسيا لفهم موقع الجزائر و دورها في محيطها الإقليمي والدولي، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشملها النظام الدولي. ويقتضي هذا التقييم تحليلاً متوازناً يبرز نقاط القوة التي تستند إليها الجزائر مقابل التحديات والقيود التي تواجهها مع استشراف آفاق تطوير وتعزيز دورها الدبلوماسي مستقبلاً.

➤ **المطلب الأول: نقاط القوة**

• **أولاً: المصادقية الدولية**

تعد المصادقية الدولية أحد أبرز مقومات القوة في الدبلوماسية الجزائرية، حيث اكتسبت الجزائر سمعة معتبرة على الصعيد الدولي نتيجة التزامها التاريخي بثوابت سياستها الخارجية وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادتها، ودعم قضايا التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقد ساهم هذا الثبات في المواقف في تعزيز ثقة الفاعلين الدوليين في الدور الجزائري، لاسيما في مجال الوساطة وحل النزاعات، كما تجلّى في قيادتها لعدة مبادرات سلمية في إفريقيا، أبرزها اتفاق السلم و المصالحة في مالي، كما أن تبني الجزائر لنهج الحياد الإيجابي ومصادقيتها في تنفيذ التزاماتها الدولية جعل منها طرفا مقبولا و وازنا لدى مختلف الأطراف المتنازعة وهو ما يعكس قدرتها على الجمع بين المبادئ والبراغماتية في سياستها الخارجية، وبالتالي فإن هذه المصادقية الدولية لا تعد فقط رصيда دبلوماسية، بل تمثل أيضا أداة فعالة لتعزيز مكانة الجزائر الإقليمية والدولية (بن عيسى، 2019-2020).

• **ثانياً: الاستقلالية :**

تعتبر الاستقلالية عنصر ثابتا في الدبلوماسية الجزائرية، فعلى الرغم من حجم الضغوطات التي مارستها القوى الدولية ممثلة في (فرنسا والولايات المتحدة) وقوى إفريقية ممثلة في (مجموعة الإيكواس) من أجل دفع الجزائر نحو عمل عسكري داخل التراب المالي، تارة بحجة التهديدات المحتملة على الأمن الجزائري، وتارة بالتغني بالخبرة والتجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، إلا أن صانع القرار في الجزائر تعامل مع الوضع بكثير من البارغماتية الممزوجة بعوامل ميدانية تحكم القرار الخارجي الجزائري.

ويعد مبدأ الاستقلالية من الركائز الأساسية التي تحكم السلوك الخارجي الجزائري، حيث تحرص الجزائر على اتخاذ قراراتها الدبلوماسية بعيدا عن الضغوطات والإملاءات الخارجية، وقد تجلّى هذا ضمن التوجه منذ الاستقلال من خلال تبني سياسة عدم الانحياز و الدفاع عن سيادة الدول، كما تسعى الجزائر إلى الحفاظ على توازن علاقاتها الدولية بما يخدم مصالحها الوطنية دون الارتهاق لأي محور، ويعكس هذا المبدأ أيضا التزاماتها بدعم القضايا العادلة، خاصة في إفريقيا و العالم العربي، وبذلك تشكل الاستقلالية عنصرا جوهريا في تعزيز مصداقية وتقاليد الدبلوماسية الجزائرية (بن داخه، 2021، صفحة 17) .

• ثالثا: التراكم التاريخي

ورثت النخبة السياسية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال تجربة رائدة تراكمت للجزائر في النشاط الدبلوماسي إبان فترة الكفاح المسلح، ساهمت في تكوين المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية والتحالفات الناشئة وحتى شخصيتها الدبلوماسية، ومن الثابت أن هذه المرحلة الخاصة من التاريخ الجزائري ساهمت بعمق في التأثير في رؤية صانع القرار الجزائري للبيئة الدولية، ومن ثم صوغ تصوره لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وأسسها لاحقا.

والحقيقة أن تسميته "ميراث الثورة" شكل المرجعية الرئيسية للسياسة الخارجية الجزائرية، ومثلت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني الإطار الرسمي غير القابل للمراجعة لصانع السياسة الخارجية الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال وقد تبلورت مبادئ السياسة الخارجية للجزائر منذ الثورة التحريرية في بيان الفاتح نوفمبر 1954 و ميثاق الصومام في 20 أوت 1956، وكذا ميثاق طرابلس في جوان 1962.

وقد تميزت هذه المبادئ بقدر كبير من الاستقرار والاستمرارية بعد الاستقلال، فمبادئ الخارجية الجزائرية تتميز بالثبات حيث أنها لا تتغير بتغيير الرؤساء، ولعل هذا ما يظهر في

البيانات والمواثيق الرسمية ومن ذلك دستور 1963 و دستور 1989 و دستور 1996 (سمير، 2011، الصفحات 71-81).

➤ المطلب الثاني: التحديات والقيود

يواجه أداء الدور الدبلوماسي في قارة إفريقيا العديد من التحديات والقيود تذكر منها:

• أولاً: التنافس الإقليمي

يواجه الدور الجزائري الإقليمي خاصة في منطقة الساحل الأفريقي وتحول المنطقة إلى منطقة صراع القوى من أجل تحقيق القوة ومنه تعظيم المصلحة ما يدفع بالمزيد من الإنفلات الأمني، وإلى عسكرة المنطقة، خصوصاً في ظل طغيان النظرة الأمنية على الجوانب الأخرى وإغفال دور العامل الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، الإثني والعائدي، الأمر الذي يحد من نجاعة المقاربات التي تستند فقط على الجانب الأمني، إضافة إلى الدخول في مسارات الأممنة واعتبار أن كل الأزمات أمنية والتخلي عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأزمات، ما يدفع إلى الإنفاق العسكري الذي يمس بالتنمية، (بوعلام، 2016، الصفحات 219-220). وبالرغم من الجهود الجزائرية المبذولة من أجل التوفيق في تحقيق معادلة الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، إلا أن هذا الأخير يواجه انعكاسات عديدة بفعل تعدد العوامل والمنافسين في المنطقة، ويمكن أن نورد أهم هذه الانعكاسات على الدور الجزائري:

- لجوء القوى المنافسة إلى إستراتيجية الاستحواذ على النخب الحاكمة، خاصة ما تعمل عليه فرنسا مع الرئيس التشادي سابقاً "ديبي" والرئيس المالي السابق "توماني توري"، وهو ما يعرقل ما تسعى إليه الجزائر في بناء إستراتيجية إقليمية موحدة، ويشكل انقسامات بين مواقف دول منطقة الساحل.

- التدخل الدولي في المنطقة بفرض سياسة - صاحبة المشروع- هو الذي يلغي تماما عامل السيادة لدول الساحل، وتمكن هذا العامل على الدور الجزائري إيجاد حلول فعليه للعديد من المعضلات المتداخلة التي تعاني منها المنطقة.

- يواجه الدور الجزائري حالة من التوجس تسعى العديد من القوى المتنافسة الترويج له على أنه المقاربة الجزائرية تسعى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية أبرزها رغبة الجزائر في بناء التكامل الأمني في منطقة الساحل الأفريقي من أجل الانفراد بهذا التكامل وقد زاد هذا التوجس تصاعد أزمة الثقة بين دول منطقة الساحل الأفريقي في أنها تنتظر بنوع من الريبة والقلق لزيادة نفقاتها العسكرية التي ترى فيها أن الجزائر تسعى من وراء تحقيق الفارق بينها وبين بقية الدول في القوة العسكرية، ما يؤهلها لان تكون الطرف الأكثر قدرة على فرض قراراته، هذا الذي استغلته الكثير من النخب الحاكمة في العديد من الدول المتنافسة، وهو العامل الذي عرقل وخلق حلقة ضعيفة في تقاسم المعلومات والمسؤوليات مع بقية الشركاء الإقليميين خاصة ما يتعلق بالملفات الأمنية هذا الاختلاف ظهر في قبول العديد من الدول الفدية من الدول القوية قصد تحرير الرهائن الأوروبيين وهذا الذي ترفضه الجزائر بشدة .

- تأثير التنافس الدولي على خلق ظاهرة الدولة المنهارة مثل مالي وليبيا والدول الفاشلة مثل النيجر و موريتانيا على الحدود الجزائرية، صعب من الدور الجزائري في وضع إستراتيجية أمنية شاملة وهي الرؤية التي تراها الجزائر إستراتيجية لتأمين المنطقة ووضع حد خاصة للنشاطات الإرهابية (بركاني، 2022).

• خريطة التحولات الجيوسياسية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي



-المصدر: من إعداد الطالب

• ثانيا: محدودية الأدوات الاقتصادية

تشير آخر الإحصائيات في حجم المبادلات الاقتصادية بين الجزائر وإفريقيا لسنة 2025 بنسبة 2.2% ، وقد شهدت الجزائر احتضان النسخة الرابعة لمعرض التجارة البينية الإفريقية من 4 إلى 10 سبتمبر 2025 ومشاركة وفود من 140 وأكثر من أكثر شركة من إفريقيا وخارجها من بينها نحو 200 مؤسسة جزائرية، مع ترقب حوالي 35 ألف زائر مهني وإبرام اتفاقيات تجارية واستثمارية تتجاوز قيمتها 44 مليار دولار، رغم ما قدمه هذا الحدث الإفريقي الذي يعتبر منصة إستراتيجية لإعادة صياغة معادلات التكامل الاقتصادي القاري وتفعيل التجارة الحرة الإفريقية "زليكاف" (ZECAP) في انسجام مع أجندة إفريقيا 2063، إلا أن العديد من الأبحاث الأكاديمية تؤثر على محدودية الأدوات الاقتصادية الجزائرية نحو إفريقيا خاصة إذا نظرنا إلى حجم الجزائر كدولة محورية في الجيوستراتيجية الإفريقية، فالمكانة السياسية والاقتصادية للجزائر تقتضي منها زيادة نسبة الارتباط التجاري والاقتصادي للجزائر بدول القارة التي يمكن أن تكون سوقا واسعة للمنتوجات الجزائرية،

الفصل الثاني تطبيقات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية (منظور بنائي)

بالإضافة إلى ضرورة رفع الجزائر من تنافسية المنتجات للرفع من صادراتها نحو إفريقيا، خاصة في ظل إتباع سياسة الصادرات خارج قطاع المحروقات هذا من جهة، والاعتماد على الواردات الإفريقية تطبيق نظرية تبادل الموارد إذ تعتبر الواردات الإفريقية خاصة المادة الأولية أقل تكلفة، وهذا راجع لعامل الوفرة، كذلك من العناصر الملحة التي تدخل ضمن عنصر محدودة الأدوات الاقتصادية الجزائرية نحو إفريقيا البينية تقوية البنية التحتية للاستثمار والتجارة بتطوير المواصلات السلكية واللاسلكية وشبكات النقل والإمداد والتكنولوجيا وتهيئة المطارات والموانئ (زخروف و دحو، 2022، الصفحات 730-750).

• المبادلات الاقتصادية بين الجزائر وإفريقيا 2025



• المصدر: مجلة الحدث المغربي

• ثالثاً: تعقد النزاعات

تواجه الوساطة الجزائرية في إفريقيا تحدياً متزايداً يتمثل في تعقد النزاعات التي تتسم بها البيئة الإفريقية، حيث تتداخل الأبعاد الإثنية والقبلية مع العوامل السياسية والاقتصادية

فالكثير من الأزمات في القارة لا تقتصر على نزاع بين دولتين، بل تشمل فاعلين غير حكوميين مثل الجماعات المسلحة والتنظيمات العابرة للحدود، هذا التعقيد يحد من فعالية الأدوات الدبلوماسية التقليدية التي تعتمد على الجزائر وتجعل من الصعب الوصول إلى حلول سريعة ومستدامة، كما أن هشاشة مؤسسات الدولة في بعض البلدان الإفريقية تزيد من صعوبة تنفيذ الاتفاقيات المبرمة، إضافة إلى ذلك تتأثر النزاعات بتدخلات خارجية وتتنافس قوى دولية مما يعقد دور الوسيط ويحد من حياده النسبي ورغم اعتماد الجزائر على مبادئ عدم التدخل والحلول السلمية، إلا أن الواقع الميداني يفرض أحيانا تحديات تتجاوز هذه المقاربات، لذلك تسعى الجزائر إلى تطوير أدواتها عبر الانخراط في الأطر الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي وتعزيز آليات الوقاية من النزاعات، كما تعمل على دعم الحوار الشامل الذي يضم مختلف الفاعلين لضمان استدامة الحلول غير أن نجاح هذه الجهود يبقى مرهونا بفكرة الأطراف المحلية على الالتزام بمخرجات الوساطة في هذا السياق يبقى خصوصية النزاعات الإفريقية عاملا حاسما في تحديد حدود فعالية الوساطة الجزائرية (زخروف ودحو، 2022).

➤ المطلب الثالث : آفاق تطوير الدور الجزائري

من خلال هذه الدراسة نحاول في هذا العنصر استعراض آفاق تطوير الدور الجزائري خاصة مع التحولات الجيوسياسية التي تشهدها القارة الإفريقية والمحيط الإقليمي خاصة.

- **أولا: تعزيز الدبلوماسية متعددة الأطراف:** تعرف الدبلوماسية المتعددة الأطراف بأنها ملك بأنها ذلك الدبلوماسية التي تسعى إلى زيادة التعاون والتنسيق بين الدول لثلاث دول أو أكثر لمعالجة قضايا مشتركة مثل قضايا الأمن المشترك، والتغيرات المناخية، أو مواضيع الاقتصاد و العلاقات التجارية ويرتكز هذا التعزيز على بناء التوافق الجماعي تفعيل الشراكات الإقليمية والدولية واستخدام خاصة دبلوماسية المسار الثاني

وهي الحوارات والقنوات غير الرسمية، ورغم أن هذا المسعى يدخل في صميم الحركة الدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا خاصة مع إنشاء اللجان الحكومية المشتركة مع العديد من البلدان الإفريقية وتواجد الجزائر في العديد من الهيئات الرسمية الإفريقية آخرها فوز الدبلوماسية الجزائرية **سلمى مليكة حدادي** بمنصب نائب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي وهو منصب يعزز دور الدبلوماسية الجزائرية في أحد أهم المؤسسات الإفريقية في الاتحاد الإفريقي. وكذلك انتخاب السيد : **فاتح بوطبيق** عضو مجلس الأمة رئيسا جديدا للبرلمان الإفريقي للعهد التشريعية (2026/ 2029) وذلك خلال الجلسة العامة المنعقدة بمدينة ميدراند بجنوب إفريقيا بعد حصوله بأغلبية الأصوات ب 119 صوت من أصل 152 ويعد هذا الانتخاب مكسب جديد للدبلوماسية الجزائرية. (المجلس الشعبي الوطني 2026)

غير أن أفاق تطوير الدور الجزائري ضمن سياق الدبلوماسية المتعددة الأطراف يتطلب زيادة الحضور عبر الآليات التالية.

- تفعيل آليات الوساطة الجماعية الإفريقية من شأنه أن يمنح الجزائر بعد عمليا يتجاوز الطابع التقليدي .

- تحديث أدوات العمل الدبلوماسي وتكثيف الحضور في المبادرات القارية.

- تفعيل القوة الناعمة في الدبلوماسية الخارجية الجزائرية خاصة الدبلوماسية الدينية خاصة أن الجزائر تملك رصيذا من المشترك الروحي وبين إفريقيا متمثلاً أساساً في الطرق الصوفية والإشعاع الفكري المتعدد المصادر الفكرية واللغوية (خشيب، 2022، الصفحات 65-89).

- **ثانياً: تطوير الدبلوماسية الاقتصادية:** إثر أزمة كورونا سنة 2020 تعالت الأصوات المنادية بضرورة تحقيق إقلاع اقتصادي و ضرورة توسيع الآفاق الاقتصادية للجزائر،

ولا بأس أن نستعرض الخطوط العريضة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2023

والذي يمثل الخطة التي تسعى من خلالها الجزائر تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

1. تعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي عبر عصنة النظام المصرفي والمالي من خلال التوفر على قطاع مصرفي و إصلاح القطاع العمومي التجاري وتحسين الحوكمة للقطاع العمومي وإعادة هيكلة .

2. تحسين جاذبية مناخ الاستثمار بإزالة كل العراقيل التي تعيق الاستثمار وتعزيز رقمه كل الإدارات وترقية إطار تطوير المؤسسة المقاولاتية، وتوفير بنية أعمال مناسبة ومحفزة ضامنة للشفافية والابتكار والإنتاجية وتنويع الاقتصاد، وذلك من خلال إدراج المقاولاتية الابتكارية في الأطوار التعليمية وتطوير القطاعات المساهمة في التنمية والنمو الاقتصادي والتي على رأسها:

قطاع الطاقة والمناجم، تطوير الشعب الصناعية الواعدة، محاولة تحديث قطاع الفلاحة والصيد البحري من خلال تكثيف الإنتاجية وترقية الاستثمار الفلاحي الخاص، تطوير قطاع السياسة، ومن هنا تأتي متطلبات تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في القارة الإفريقية من خلال المشاركة في عمليات التكامل الإقليمي الكلي، والجمع بين الموارد والجهود مع الدول الأخرى من أجل تقليل مواطن الضعف ومواجهة تحديات العولمة وإنشاء نماذج جديدة للتعاون والتحالفات مع الجهات الفاعلة في قارة إفريقيا وهنا نذكر أحداث مهمة رافقت فيها الجزائر التوجه الاقتصادي نحو إفريقيا (بوحرب، 2021)

• انعقاد الندوة السابعة لمنتدى دول وحكومات البلدان المنتجة للغاز:

وهو حدث استضافة الجزائر في مارس 2025، حضرته البلدان الإفريقية والدولية حيث تناولت فيه القمة ملفات الاقتصاد ومستقبل الطاقة، وقد تضمن مخرجات هذا المنتدى إعلان الجزائر والذي أرسى على مجموعة من البنود تذكر منها:

- الالتزام بالأهداف المشتركة لمنتدى الدول المصدرة للغاز، وتعزيز دوره ومكانته الدولية للتركيز على مساهمته في أمن الطاقة في العالم.

- التشجيع على استعمال موارد الغاز الطبيعي لتعزيز التنمية المستدامة التي تعود بالفائدة على المنتجين والمستهلكين على حد سواء، أهمية التعاون بين الأعضاء لتطوير البحث والابتكار ونقل المعارف والتكنولوجيا و تبادل أفضل الممارسات (شايبي، 2025، صفحة 3).

- احتضان الطبعة الرابعة للمؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة:

وهذا في الفترة ما بين 6 و8 ديسمبر 2025 بالمركز الدولي للمؤتمرات في العاصمة والذي يعد أكبر تظاهرة قارية للابتكار وشارك فيه أكثر من 25 ألف مشارك و 35 دولة و 200 عارض وما يزيد على 300 خبير دولي، وأكد الرئيس تبون خلال اجتماع الوزراء على أهمية المؤتمر كشریان يربط البلدان الإفريقية بالعالم (وكالة الأنباء الجزائرية، 2025).

• احتضان الجزائر لمعرض التجارة البينية الإفريقية :

استضافت الجزائر الطبعة الرابعة لمعرض التجارة البينية الإفريقية (IATF 2025) في الفترة الممتدة من 4 إلى 10 سبتمبر 2025 بمشاركة 2000 عرض و 35 ألف زائر لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي الإفريقي، تمكنت من خلالها الجزائر إبرام عقود قدرت بـ 11.4 مليار دولار توزعت على 5 مليار دولار كعقود استثمارية، وبلغت حصة الجزائر من إجمالي الاتفاقيات الموقعة خلال المعرض 23,6% من إجمالي الصفقات تم إبرامها مع 31 دولة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2025).

• أرقام حول معرض التجارة البينية الإفريقية "الجزائر 2025"

القيمة الإجمالية للصفقات	48.3 مليار دولار
المشترون في المعرض	987 مشتري
العارضون	2148 عارضا
المشاركون	49 دولة إفريقية
المشاركون من خارج القارة	21 دولة
المشاركون بوفود	130 دولة
عدد زوار المعرض	35 ألف زائر
قيمة الصفقات الجزائرية	11.4 مليار دولار
نسبة حصة الجزائر من الصفقات	23.6 %

المصدر: مجلة الحدث المغربي

• ثالثا: إعادة بناء الصورة الدولية

سيكون نشر مشروع «تطوير آفاق الدور الجزائري الدبلوماسي» إذا استطاعت الجزائر استكمال نموذجاً جذاباً وناجحاً في الانتقال السياسي/ الديمقراطي، إن أولى الخطوات الثابتة في المشاريع النهضوية الناجحة إنما تبدأ بتكريس قيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة والإيمان برأس المال الإنساني داخل المجتمع وبين مؤسسات الدولة، فالنظم السياسية المعادية لروح الديمقراطية والفاقة لشرعية وجودها لدى شعبها لن تكون قادرة على إقناع الشعوب الأخرى بأنها نموذج ناجح يستدعي التقليد أو الانجذاب خاصة بما تملكه من رصيد من القوة الناعمة الذي يركز أساساً على القيم الإنسانية الجذابة التي تتجسّد داخل الدولة بفضل جهود الجهات الحكومية وغير الحكومية، فتكسب رضى الجماهير والنخب، وتحفز لديهم رغبة المساهمة في إنجازها.

إن الدول التي قدمت تجربة ناجحة في عملية انتقالها نحو الديمقراطية كتركيا أو كانت سببا أصيلا في الهام العالم روح الديمقراطية، بعد أن أرست نظاما ديمقراطية حرة في الداخل كالولايات المتحدة منحت لنفسها شرعية القول عند مخاطبة العالم بل أنها ثالث شرعية الفعل

حتى عند غزوه بقوة البارود، باختصار يقول الباحث الجزائري المقيم في تركيا جلال خشيب في دراسة مطولة قدمها لرئيس الجمهورية **عبد المجيد تبون** بمناسبة زيارته لتركيا ولقادة الجالية الجزائرية... " إذا أرادت الجزائر أن تمضي قدما في تجسيد مشروع القوة الدبلوماسية على المستوى الخارجي " فما عليها سوى قطع الارتباط بما فيها السياسي السلبي الذي ينخره كثير من الفساد، وجل الوجوه التي ساهمت في تكريسه على مستوى مؤسسات الدولة والإعلام أو الأحزاب أو الجامعة ومنابر التعليم والدين، فروح الديمقراطية عنصر حيوي لهذا المشروع الحيوي الذي يرسخ فكرة إعادة بناء الصورة الدولية العالمية، وفي مسألة تطبيق القيم بإخلاص في الخارج فيقول الباحث "**جلال خشيب** " إن القيم التي تدافع عنها حكومة ما فتنصر لها بسلوكها في الداخل كالديمقراطية مثلا وفي المؤسسات الدولية (بالعمل مع الآخرين) وفي السياسة الخارجية (تشجيع السلام وحقوق الإنسان) فالحكومات يمكن أن تجذب الآخرين أو تتفرهم بتأثير المثال الذي تضربه لهم كقدوة، يحرص على أهمية حفاظ الدولة على التناغم بين خطابها السائد والنموذج الذي تحاول الترويج له من جهة وبين سلوكياتها الخارجية تجاه الآخرين من جهة أخرى، فالدولة التي تكتسب جاذبيتها شرعية خطابها ومكانتها في الساحة الإقليمية أو الدولية في خلال دعمها لمسألة حقوق الإنسان ككندا مثلا، أو دعمها لوساطات السلام وحل النزاعات بالطرق السلمية بين الأمم كالنرويج والدول الاسكندنافية مثلا، لا ينبغي عليها أن تورط في الخارج في حروب أو نزاعات من شأنها أن تخلق تناقضا بين خطابها و ممارساتها الخارجية وتضعف بالتالي قوة جاذبيتها.

لذا فإن إحدى شروط إعادة بناء الصورة الدولية للدبلوماسية الجزائرية كقوة مؤثرة في شمال إفريقيا يرتبط بضرورة الحرص على إحداث التناغم بين خطابها -السياسي الخارجي وبين سلوكياتها تجاه القضايا الإقليمية، وأن تواصل استخدام ارثها الدبلوماسي وسمعتها الدولية

الفصل الثاني تطبيقات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية (منظور بنائي)

الحسنة في الوساطة الدبلوماسية كطرف يسعى لأن يكون دوما جزءا من حلول مشكلات إفريقيا أو العالم العربي. (خشيب، 2022، الصفحات 82-83).

خلاصة الفصل :

في ختام هذا الفصل يتضح أن الدبلوماسية الجزائرية تمكنت من ترسيخ معتبر في مجال حل النزاعات الإفريقية، مستندة إلى رصيد تاريخي ومبادئ راسخة في حل النزاعات الإفريقية بالاعتماد على الحوار، الوساطة واحترام السيادة، مدعومة بأدوات تأثير غير مادية ومقاربة عدم التدخل وقد تنوعت أدوارها بين الوساطة والدعم السياسي بما يعزز مكانتها الإقليمية غير أن هذا الدور يواجه تحديات كالتنافس الإقليمي وهو ما لاحظناه في تأثير بعض الدول على حالة مالي أين تم إلغاء اتفاق الجزائر 2015 للسلم والمصالحة الوطنية، ومحدودية الإمكانيات الاقتصادية، وتعدد في بعض حالات النزاع في إفريقيا، مقابل هذا قدمنا بعض الروى التي رأينا دورها في تطوير الدور الجزائري خاصة تفعيل دور دبلوماسية متعددة الأطراف و إعطاء دور أكثر في سلم الأولويات الدبلوماسية الاقتصادية عبر التكثيف من الأنشطة الاستثمارية والعمل على المحافظة وتحديث إعادة بناء الصورة الدولية ومصادقتها في حل النزاعات في إفريقيا.

الخاتمة

- بناءً على ما تقدم من تحليل لموضوع دراستنا حول "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية من منظور بنائي حول الهوية والتحالفات توصلنا إلى النتائج التالية :
- نظرياً: قدمت لنا المقاربة البنائية في إطار مركزية الهوية في السلوك الخارجي حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن الدور الجزائري في إفريقيا ليس مجرد سعي وراء المصالح المادية الضيقة، بل هو انعكاس للهوية الدبلوماسية الجزائرية المتميزة في مبادئ الثورة التحريرية والتي تقدر سيادة الدول وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، مما يجعل من الجزائر فاعلاً معيارياً في البيئة الإفريقية.
 - كما خلصت الدراسة كذلك: فاعلية المقاربة البنائية فهي الأنسب لتفسير الوساطة الجزائرية حيث أن نجاح الجزائر في النزاع المالي (سنة 2015) وتقديم مقاربة عقلانية للنزاع الليبي، كذلك النجاح في حل النزاع الإثيوبي-الأريتيري، استند إلى بناء ثقة متبادلة وتطورات مشتركة مع الأطراف المتنازعة بعيداً عن منطق الإكراه أو القوة الصلبة.
 - خيارات الدبلوماسية الجزائرية: تكامل الآليات الدبلوماسية حيث اعتمدت الجزائر على مزيج فعال من القوة الناعمة والوساطة كأداة مركزية مع التمسك الصارم بمبدأ عدم التدخل كإطار ناظم، مما منحها مصداقية دولية سمحت لها بلعب دور المسير المقبول في الأزمات المعقدة، كما شكل التراكم التاريخي كمصدر للقوة حيث أن الرصيد التاريخي للجزائر في دعم حركات التحرر والصلح بين الدول شكل "بنية معرفية" إيجابية لدى الدول الإفريقية مما حول هذا التراكم إلى عنصر قوة حقيقي يعوض محدودية الأدوات الاقتصادية في بعض الأحيان.
 - كما كشفت الدراسة عن تحديات إقليمية معقدة في المحيط الإقليمي للجزائر وعمقها الجيوسياسي خاصة على حدود منطقة الساحل والجهة الغربية، بالإضافة إلى تزايد

حدة تعقيدات النزاعات الإفريقية خاصة ما حدث في مالي ودخول قوى كبرى و إقليمية جديدة أصبحت تمارس التشويش على الدور الجزائري، مما يتطلب الانتقال من الدبلوماسية التقليدية إلى دبلوماسية متعددة ديناميكية .

- تصور استراتيجي لا بد منه: ضرورة تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية تشبيك العلاقات السياسية عن طريق الآلية الاقتصادية مع العمل على إعادة بناء الصورة الدولية للجزائر كقوة استقرار رائدة في منطقة الساحل والقارة الإفريقية بما تماشى مع التحولات البنيوية في النظام الدولي.



قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية :

■ الكتب:

1. الخطاب حرايبي. (2022). الدبلوماسية الوقائية في النزاعات الإثنية، دور الأمم المتحدة في نزاع هيا شعار المتجدد. (7) ، 531-512.
2. سهيل حسين الفهلاوي. (2006). الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق. الأردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
3. عامر مصباح. (2014). العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية (المجلد 1). دار الكتاب الحديث.
4. عبد الله ابراهيم. (2014). الدبلوماسية والعلاقات الدولية . عمان- الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع.
5. عبد الناصر جندلي. (2007). التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية (الإصدار 1). دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
6. على حسين الحاج. (2016). أصول التفاوض وإدارة الصراع في العلاقات الدولية. القاهرة: دار الفكر العربي.
7. على صادق أبوهيف. (1975). القانون الدبلوماسي. الاسكندرية - مصر: منشأة العارف.
8. غسان الجندي. (1998). الدبلوماسية متعددة الأطراف. الأردن: منشورات المعهد الدبلوماسي الأردني.
9. فارس قرة، و طلال لحوشي. (2023). التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائري نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية : الحوافز و الرهانات (المجلد 12).
10. فهد بن ناصر بن سليمان الدربولي. (2019). الدبلوماسية الشعبية وأثرها في تعزيز العلاقات بين الدول (كرة القدم أنموذجا) . مكتبة الملك فهد الوطنية .
11. محمد شريف. (2020). الدبلوماسية الرقمية: القوة الناعمة في العصر الرقمي . دار الفجر للنشر والتوزيع.
12. محمد عجوة. (2012). الإعلام والدبلوماسية دراسة في الاتصال السياسي. عالم الكتب.
13. يونس طلعت الدباغ. (2008). الدبلوماسية المعاصرة في ظل العولمة اتجاهات ونماذج. عمان: دار الفتح للدراسات و النشر.

📖 المراجع باللغة الأجنبية :

- 14.Berridge, G. R. (2015). *Diplomacy Theory and Practice*. (5, Éd.)
- 15.Corneliu, B., & Kornprobst, M. (2018). *Understanding International Diplomacy: Theory, Practice and Ethics* (éd. 2e éd). london -new york: reteldedge.
- 16.Ebegbulem, J., & Adams, J. A. (2022). *the Role of Diplomacy in International Dispute Resolutions* (Vol. 10). Global Journal of Arts, Humanities and Social Sciences.
- 17.Englebert, P. (2009). *Africa: Unity, Sovereignty, and Sorrow..* Lynne Rienner Publishers.
- 18.Huntington, S. P. (1968). *Political Order in Changing Societies..* 508. New Haven and London: Yale University Press.
- 19.Keohane, R. O. (1984). *After Hegemony :Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton University Press.
- 20.Merwin Young, C. (2012). *The Postcolonial State in Africa . Fifty Years of Independence, 1960–2010* , 488. University of Wisconsin press.
- 21.Zartman, W. (2007). *Negotiation and conflict management: Essay on theory and Practice*, . Routledge.

📖 المقالات والمجلات :

22. إبراهيم بتقة. (2020). مشكلة بناء الدولة في مالي: بين الإرث الاستعماري وأزمة الهوية. المجلد 1 (3) . مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.
23. إبراهيم بن داخة. (2021, 12 27). مستقبل المكانة الإقليمية للجزائر. إشكالية الحفاظ على مبادئ السياسة الخارجية وضرورات التصدي للتهديدات الأمنية الجديدة ، 5 (2) ، 11-25. الجزائر، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3: مجلة مدارات سياسية.
24. إدريس عطية. (2020). قضية الصحراء الغربية في التوجهات الكبرى للدبلوماسية الجزائرية. مجلة ستراتيجيا (العدد 14) ، 2. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3: مجلة دراسات الدفاع والإستشراف.
25. إسهام عبد الله الأرياني. (2021, 3). الوسائل الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية دراسة حالة اليمن. (18) ، 1 ، 564-591. مجلة الآداب.

26. أسية قوراري، و منير موسى أبو رحمة. (2021, 12 24). الجزائر والساحل الأفريقي معضلات الداخل وحسابات الخارج. 5 (3) ، 386-406. تلمسان - الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد مخبر حقوق الإنسان والحريات الأساسية: مجلة السياسة العالمية.
27. جلال حدادي. (2024). الدبلوماسية البينية بين متطلبات العلم واكراهات السياسة. (2) ، 8، 397-413. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية.
28. خيراني بن ملوكة، و عيسى طيبي. (ديسمبر، 2020). دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع المسلح في مالي. المجلد 11 ، العدد3، 347-361. سيدي بلعباس، جامعة الجيلالي ليابس: مجلة الحوار المتوسطي.
29. حمزة بلعور، و محبوبة الأوريد. (2024). دور الدبلوماسية الدينية الجزائرية في تفعيل قوتها الناعمة بإفريقيا. مجلة المعيار ، المجلد 29 ، العدد 1، 858-871. جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - كلية أصول الدين.
30. حنان دريسي. (2021). النظرية البنائية في العلاقات الدولية. مجلة ممرات سياسية.
31. خالد المصري. (2014). النظرية البنائية في العلاقات الدولية. 30 ، 2، 313 – 333. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
32. جلال خشيب. (2022). قوة إقليمية معطلة: سياسة خارجية جزائرية كلاسيكية في عالم متغير . تأملات نقدية في ضوء مقارنة القوة الناعمة. مجلة تجسير ، مج 4 (ع 1) .
33. جميلة سي يوسف. (2022). إشكالية بناء الدولة في إفريقيا. (1) ، 6، 231-242. مجلة السياسة العالمية.
34. حكيم بوحرب. (2021, 12 30). دور الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي. مجلة الباحث الاقتصادي ، 8 (1) ، 415-433.
35. ساعد طيايية. (2017). الدبلوماسية العامة الرقمية.. قوة ناعمة جديدة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، 8 ، 1. المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
36. سامي ابراهيم الخزندار. (2011). المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية المحلية. 32 . المجلة العربية للعلوم السياسية.
37. سامية بوروبة. (2017). دور المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في حماية حقوق الإنسان. 54 ، 5، 491-513. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية.

38. سامية طوبال. (2020). إشكالية النزاعات الإثنية في أفريقيا وتأثيرها لا عملية بناء الدولة مجلة أنثروبولوجيا الأديان. (1) ، 18.
39. سلام قوري، و فاطمة بقدي. (30 06, 2024). القوة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، 170-199. مخبر البحوث والدراسات السياسية ، 8 (1) ، 170-199. الجزائر، جامعة الجزائر 3: مجلة مدارات سياسية.
40. سمية غضبان. (2018). مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية : تحدي نحو تحقيق السلم والأمن في أفريقيا. 11 ، 9-45. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.
41. سمير قط. (28 02, 2018). السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات، ع 32. تاريخ الاسترداد 26 04, 2026، من مجلة قراءات إفريقية: [/https://qiraatafrican.com/3866](https://qiraatafrican.com/3866)
42. سمير قط. (2018). السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا. المبادئ، الأسس والتطورات ، العدد 32 . مجلة قراءات إفريقية.
43. شادية أيت عبد المالك. (2018). دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية. 02 . مجلة دراسات في حقوق الإنسان.
44. شروق مستور، و رياض بوزرب. (2024). الدراسات الأمنية البنائية في الأمن المجتمعي إلى الأمن الانطولوجي. 08 ، 2، 90-112. مجلة الناقد للدراسات السياسية.
45. عامر زخروف، و سليمان دحو. (22 04, 2022). مستقبل منطقة التجارة الحرة الأفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو جزائرية. عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية إفريقية، ص 730-750. مجلة البشائر الاقتصادية ، 8 (1) ، 730-750. الجزائر: جامعة غرداية.
46. عبد الرحمان شايبي. (03 03, 2025). قمة للتاريخ وقرارات للمستقبل. جريدة الأوراس .
47. بد الغني عجيني، و سفيان صخري. (2025). مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في بيئة إقليمية مضطربة بين مساعي الاستمرار وضرورة التغيير. المجلد 10 ، العدد 01. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.

48. عبد اللطيف باري، و لبنى العلمي. (ديسمبر ، 2022). السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأوضاع الإقليمية الراهنة: الملف الليبي أنموذجًا . المجلد 17 ، العدد 2. بسكرة، جامعة محمد خيضر: مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
49. عبد النور بن عنتر. (2024). الأمن في منظور بنائي: الأمن هو ما تصنعه الدول منه، 73، 13، 13 (73)، ص 56-82. مجلة سياسات عربية.
50. عبد المالك رداوي. (بلا تاريخ). النزاعات الإثنية ودورها في الهجرة غير الشرعية. 2021 (1) ، 7 ، 669-688. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني.
51. نصر الدين لبال. (2017). المقاربة الجزائرية في بناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي: مالي نموذجًا. 547-564. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.
52. مسرع الدين تسعديت. (2014). خصوصيات النزاعات الإفريقية وتداعياتها على آليات الإدارة: حالة مالي. 23 ، 97-98. مجلة دراسات استراتيجية.
53. محمد علي الأمين حمداني. (2024). "القضية الجزائرية في نقاشات الزعماء الأفارقة 1957-1962". المجلد 6 ، العدد 3. مجلة الدراسات التاريخية العسكرية.
54. محمد عدنان محمود. (2014). الدبلوماسية في العصر الرقمي والتطور النوعي في الدبلوماسية التقليدية. سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط.
55. ماركرين أنفونسيان. (2013). الدبلوماسية وفق القانون الدولي بين النظرية والتطبيق. مجلة مجلس النواب اللبناني.
56. محمد حمشي. (2024). البنائية في حقل العلاقات الدولية المدارك والمسالك. 73 ، 13، 29-55. مجلة سياسات عربية.
57. موزي مبارك ناصر البوعينين. (2020). الدبلوماسية الإنسانية. الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.
58. مها أحمد إبراهيم المولى. (2020). النظرية البنائية في العلاقات الدولية، دراسة حالة الحرب على الإرهاب. 439-470. مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد.

الرسائل والمذكرات:

59. علي قوادرية. (2023). دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية: ليبيا ومالي أنموذجًا. (مذكرة ماستر غير منشورة) تخصص: علوم سياسية/علاقات دولية . المسيلة، الجزائر. ، كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة محمد بوضياف.

60. عزوز بركاني. (2022). التنافس الدولي على منطقة الساحل وانعكاساته على الدور الجزائري، ، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني: الجزائر وإشكالية الأمن والتنمية في الإقليم، . الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،: جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2.
61. عزيز نوري. (2012). الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة القوى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، ، (رسالة ماجستير غير منشورة) . جامعه باتنة 1.
62. عثمان باي لخضر. (2020). دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية. (دراسة حالة) أزمة الرهان الأمريكي في طهران ، رسالة ماجستير غير منشورة . مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس .
63. عزوز بركاني. (2025). التنافس الإيراني السعودي على القوي في إفريقيا آلياته وإنعكاساته 2023/1979 . أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة الجزائر 03.
64. سيد احمد قوجيلي. (2010). الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية. رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة يوسف من خدة الجزائر.
65. صابر حموته. (2021). النزاعات الإثنية في أفريقيا وإشكالية الأمن والتنمية "نجيريا أنموذجاً"، أطروحة دكتوراه . جامعة باتنة .
66. ريم خليل عبد الرحمن نتيل. (2014). الدبلوماسية وفن التفاوض وأثرهما على اتخاذ القرار السياسي. قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية . غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الأزهر .
67. سمير. (2011). البعد المعياري للسياسة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية نقدية. السياسة الخارجية الجزائرية بين تفعيل الدبلوماسية السياسية والحاجة إلى إنعاش الدبلوماسية الاقتصادية: فرص وعوائق. (عبد الوهاب عميري، و عدنان زروقي، المحررون) جامعة بومرداس.
68. المهدي الفاتح الحسن. (2014). النزاعات والحروب الأهلية في أفريقيا دراسة في أسباب الظاهرة وآثارها (السودان، الكونغو، رواندا). أطروحة دكتوراه. جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا كلية الدراسات العليا.
69. عمارة موسى، و حلمي موسى. (2014). دور الدبلوماسية الفلسطينية في إدارة الأزمة الصحية أثناء الحصار على محافظات غزة 2006-2013 . [رسالة ماجستير غير منشورة]. غزة: أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.
70. ليلي قارة. (2011). (2011) الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي (1963 2010/). رسالة ماجستير . جامعة الجزائر 03.

71. محمد الطاهر عديلة. (2015). تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات و الأسس. أطروحة دكتوراه غير منشورة . جامعة باتنة 01.
72. محمد بن شيخ. (2024). الدبلوماسية الجزائرية الإفريقية المتعددة الأطراف. دراسة حالة: دور الدبلوماسية الجزائرية بالاتحاد الإفريقي أطروحة دكتوراه غير منشورة . كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر 3.
73. محمد بن عيسى. (2019-2020). السياسة الخارجية الجزائرية. دراسة في تحول المنطلقات والأدوار أطروحة دكتوراه . جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
74. ناصر بوعلام. (05, 2016). دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006-2014). مذكرة ماجستير في دراسات متوسطة ومغربية، تخصص التعاون والأمن، غير منشورة . الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
75. ناصر بوعلام. (2016). دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل (2006-2014). رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو.
76. وهيبه قلمين. (2017). النظرية البنائية في العلاقات الدولية). مذكرة ماستر غير منشورة . جامعة المسيلة.
77. نبيل بويبية. (2018). الجزائر والمشاريع الإقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الإفريقي : التحديات والرهانات. دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة الجزائر 3.
78. وهيبه خبيزي. (2016). النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي. الدراسات القانونية المقارنة . خميس مليانة: جامعة جيلالي بونعامة.

❖ المواقع الإلكترونية:

79. مركز الجزيرة للدراسات: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/6132>
80. الأمم المتحدة: <https://www.un.org/ar/our-work/maintain-international-peace-and-security>
81. الجزيرة.نت: [/https://www.aljazeera.net/news/2025/4/22](https://www.aljazeera.net/news/2025/4/22)
82. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: <https://acpss.ahram.org.eg/News/20989.aspx>
83. قراءات إفريقية: <https://qiraatafrican.com/6280>: (SADC)
84. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة:

<https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6486>

85. وكالة الأنباء الجزائرية:

(IATF 2025):<https://embankara.mfa.gov.dz/ar/news-and-press-releases/intra-african-trade-fair-iatf-2025>

86. وكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/economie/industrieenergie-et-mines/miss9jam>

87. الجزيرة نت: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2023/9/16>

88. الجزيرة نت: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/1/27>

A decorative gold border with floral and leaf motifs frames the central text. The top-left corner features a large, stylized flower and leaf design. The bottom-right corner has a similar, though slightly different, floral motif. The left and right sides of the border are simple gold lines.

فهرس المحتويات

• فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول	
20	الجدول رقم (01): وظائف الدبلوماسية
33	جدول رقم (02) يوضح أنماط النزاعات في أفريقيا
95	أرقام حول معرض التجارة البينية الإفريقية "الجزائر 2025"
قائمة الأشكال	
28	مخطط رقم (01) يوضح أشكال الدبلوماسية وأنواعها
89	خريطة التحولات الجيوسياسية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي
90	المبادلات الاقتصادية بين الجزائر وإفريقيا 2025

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وعرفان
	الملخص
	قائمة المحتويات
	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
9	المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية والنزاعات الأفريقية
9	المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية
9	الفرع الأول: تعريف الدبلوماسية
11	الفرع الثاني: وظائف الدبلوماسية

15	الفرع الثالث: أشكال الدبلوماسية
23	المطلب الثاني: مفهوم النزاع وتسوية النزاعات في أفريقيا
24	الفرع الأول: تعريف النزاع في العلاقات الدولية
24	الفرع الثاني: تصنيف النزاعات حسب طبيعة تطورها
28	الفرع الثالث: آليات تسوية النزاعات في أفريقيا
34	الفرع الرابع: خصوصية النزاعات الأفريقية
39	المبحث الثاني: المقاربة البنائية في العلاقات الدولية
40	المطلب الأول: نشأة وتطور المنظور البنائي في العلاقات الدولية.
40	الفرع الأول: نشأة النظرية البنائية
41	الفرع الثاني: تطور النظرية البنائية
42	الفرع الثالث: ميلاد النظرية البنائية
44	المطلب الثاني: المفاهيم الأساسية للمقاربة البنائية
45	الفرع الأول: تفسير الدولة والقوة لدى البنائيين
45	الفرع الثاني: والمصلحة الوطنية في نظر البنائيين
46	الفرع الثالث: ثنائية البنية والفاعل في المقاربة البنائية
47	المطلب الثالث: الهوية والأفكار في المقاربة البنائية
47	الفرع الأول: الهوية Identity في المقاربة البنائية
50	الفرع الثاني: الأفكار في المقاربة البنائية
54	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: تطبيقات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية -منظور بنائي
56	المبحث الأول : آليات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإفريقية
57	المطلب الأول: الوساطة كأداة مركزية في الدبلوماسية الجزائرية
59	المطلب الثاني: أدوات التأثير غير المادية (soft power)

61	المطلب الثالث : مبدأ عدم التدخل كإطار ناظم:
62	المبحث الثاني : دراسات حالة لتجسيد الدور الجزائري
63	المطلب الأول : الدور الجزائري في أزمة مالي
68	المطلب الثاني: الدور الجزائري في الأزمة الليبية
71	المطلب الثالث : نماذج داعمة للدور الجزائري في حل النزاعات الإفريقية
79	المبحث الثالث: تقييم شامل للدبلوماسية الجزائرية
79	المطلب الأول: نقاط القوة
81	المطلب الثاني: التحديات والقيود
85	المطلب الثالث : آفاق تطوير الدور الجزائري
98	خلاصة الفصل الثاني
100	خاتمة
101	قائمة المصادر والمراجع
112	فهرس المحتويات
/	ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تؤديه الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية في ضوء المقاربة البنائية في العلاقات الدولية، مع التركيز على أثر الهوية الوطنية والتحالفات الإقليمية والدولية في تشكيل هذا الدور. وتتطلب الدراسة من فرضية مفادها أن السلوك الدبلوماسي الجزائري لا تحكمه الاعتبارات المادية والمصلحية فحسب، بل يتأثر أيضاً بالهوية الوطنية الجزائرية بما تحمله من قيم مستمدة من الثورة التحريرية، مثل دعم حركات التحرر، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتفضيل الحلول السلمية للنزاعات، فضلاً عن شبكة التحالفات التي عززت مكانة الجزائر داخل القارة الإفريقية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لبحث الأسس النظرية للدبلوماسية والنزاعات الإفريقية والمقاربة البنائية، وتحليل آليات الدبلوماسية الجزائرية، مع الاستناد إلى دراسات حالة، خاصة مالي وليبيا. وتوصلت الدراسة إلى أن الهوية الوطنية والتحالفات الإقليمية والدولية تمثل محددات رئيسية في تفسير الدور الدبلوماسي الجزائري في إفريقيا، وأن فعالية هذا الدور ترتبط بقدرة الجزائر على توظيف رصيدها التاريخي والدبلوماسي والتكيف مع التحولات الجيوسياسية والأمنية التي تشهدها القارة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، النزاعات الإفريقية، المقاربة البنائية، الهوية الوطنية، تسوية النزاعات، الأمن الإفريقي، الوساطة الدبلوماسية

This study aims to analyze the role played by Algerian diplomacy in resolving African conflicts in light of the constructivist approach in international relations, focusing on the impact of national identity and regional and international alliances in shaping this role. The study is based on the hypothesis that Algerian diplomatic behavior is not governed solely by material and interest-based considerations, but is also influenced by Algerian national identity, with its values derived from the liberation revolution, such as supporting liberation movements, respecting state sovereignty, non-interference in internal affairs, and preferring peaceful solutions to conflicts, in addition to the network of alliances that enhanced Algeria's position within the African continent.

The study relied on the descriptive-analytical approach to examine the theoretical foundations of diplomacy and African conflicts and the constructivist approach, analyzing the mechanisms of Algerian diplomacy, based on case studies, especially Mali and Libya. The study concluded that national identity and regional and international alliances represent key determinants in explaining the Algerian diplomatic role in Africa, and that the effectiveness of this role is linked to Algeria's ability to utilize its historical and diplomatic capital and adapt to the geopolitical and security transformations experienced by the African continent.

Keywords: Algerian diplomacy, African conflicts, constructive approach, national identity, conflict resolution, African security, diplomatic mediation